



الإخوان المسلمون في الانتخابات النيابية الأردنية ٢٠٠٧:  
«نكسة سياسية» عابرة أم تأكل في الجماهيرية؟

محمد سليمان أبو رمان  
تشرين الثاني ٢٠٠٧



نشر عام ٢٠٠٧ عن مؤسسة فريدريش إيبيرت  
الأردن / د. مايكل بروننج  
ص.ب.: ٩٢٦٢٢٨، عمان  
١١١١٠ - الأردن

[www.fes-jordan.com](http://www.fes-jordan.com), [fes@fes-jordan.org](mailto:fes@fes-jordan.org)

© مؤسسة فريدريش إيبيرت، ٢٠٠٧

جميع الحقوق محفوظة. لا يمكن إعادة طبع، نسخ أو إستعمال أي جزء  
من هذه المطبوعة من دون إذن مكتوب من الناشر.

**طباعة:** المطبعة الإقتصادية، عمان، الأردن

**ترجمة:** عصام داوود خوري، عمان، الأردن  
**تصميم:** مايا الشامي، بيروت، لبنان  
**تحرير و تنضيد:** منى أبو ريان، بيروت، لبنان

**ISBN:** 978-9957-484-03-3

**FRIEDRICH  
EBERT  
STIFTUNG**

المملكة الأردنية الهاشمية  
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية  
(٢٠٠٧/١٢/٣٧٨٣)

٣٢٤,٦

أبو رمان، محمد سليمان

الإخوان المسلمون في الانتخابات النيابية ٢٠٠٧ =

The Moslem Brotherhood in the Jordanian

Parliamentary Elections 2007 /محمد سليمان أبو رمان؛ ترجمة

عصام داوود خوري. - عمان: مؤسسة فريديش إبيرت، ٢٠٠٧.

١٢٨ ص.

ر.أ.: (٢٠٠٧ / ١٢ / ٣٧٨٣).

الواصفات: / الهيئات التشريعية // الإنتخابات // الأحزاب السياسية //  
الديمقراطية // الأردن /

❖ أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية

الناشر : مؤسسة فريديش إبيرت - مكتب عمان 2007

ص.ب 926238 عمان 11110 الأردن

الرقم المعياري الدولي : (ردمك) 3-03-484-9957-978-ISBN

جميع الحقوق محفوظة © 2007 لمؤسسة فريديش إبيرت - عمان

## تمهيد

ما هو الدور الذي يلعبه الاسلام السياسي في الأردن المعاصر؟ كيف يرى الاسلاميون السياسة في المملكة الهاشمية وكيف تغيرت العلاقة بين الدولة وجماعة الاخوان المسلمين في الاشهر الماضية؟

هذه الاسئلة وغيرها من الاسئلة الملحة ستخضع للنقاش في هذه الدراسة التي اعدھا محمد ابو رمان احد الخبراء المميزين في موضوع الحركات الاسلامية في الاردن. في دراسته هذه يناقش الكاتب الاسباب التي ادت الى الخسارة الانتخابية التي تعرضت لها الحركة الاسلامية في الانتخابات النيابية التي جرت هذا العام. بعيدا عن محاولة تقديم تفسيرات بسيطة او سبب موحد لهذه الخسارة، يبرهن الكاتب ان هناك العديد من الاسباب التي ادت الى هذه الخسارة بالتزامن مع عوامل اخرى متجذرة في الحركة الاسلامية نفسها.

ومع ذلك فان الدراسة لا تتوقف عند حد تحليل ما جرى في الاشهر الماضية وانما تناقش السيناريوهات المختلفة التي يمكن ان تؤثر على الحركة الاسلامية في الاردن مستقبلا. وهذا بحد ذاته تحدي صعب. حيث انه من الصعب ان نؤكد ان الهزيمة التي تعرض لها الجناح السياسي للحركة الاسلامية ستكون هزيمة دائمة، الا انه يمكن التأكيد بأن جماعة الاخوان المسلمين كحركة اجتماعية ثقافية لن تغيب عن المشهد السياسي الاردني في المستقبل المنظور، حيث يبدو ان الاسلام السياسي موجود هنا ليقى. والسؤال الذي يجب طرحه هنا هو التالي: كيف يمكن ضمان دمج الاسلام السياسي في العملية السياسية في الاردن في ظل التطورات الحالية؟ حيث انه من الواضح ان الرغبة في وجود التمثيل الاسلامي في العملية السياسية في الاردن ليست محصورة في الحركة الاسلامية وانما هي ايضا رغبة على مستوى الشارع الاردني بشكل عام. هذه الاسئلة الصعبة بحاجة الى ان يتم بحثها بعناية وتأن.

وبالنظر لأهمية هذه الاسئلة ستصدر مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب عمان سلسلة من الدراسات والتي تعتبر هذه الدراسة التحليلية اصدارها الاول. واذا ساهمت هذه الدراسة في تفعيل الحوار حول هذه الأسئلة فانها بذلك تكون قد حققت هدفها.

د. مايكل بروننج

الممثل المقيم

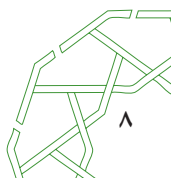
مؤسسة فريدريش ايبرت، الأردن

١٥ كانون الاول ٢٠٠٧



## المحتويات

٩	.....	استهلال
١١	.....	١- القوى الإسلامية واللعبة السياسية
١٦	.....	٢- الإخوان والنظام: من التحالف إلى الأزمة
٢٢	.....	٣- في تفسير الأزمة وأبعادها
٢٦	.....	٤- المناظرات السياسية الإخوانية
٣٣	.....	٥- ملامح الخطاب السياسي للإخوان
٤١	.....	٦- أزمة داخلية عاصفة
٤٥	.....	٧- الحملة الانتخابية
٤٧	.....	٨- نكسة الإخوان زلزال الانتخابات
٥٣	.....	٩- آفاق المستقبل
٥٨	.....	الهوامش



## استهلال

صدمت النتيجة المتواضعة لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن في الانتخابات النيابية الأخيرة ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٧ أغلب المراقبين والمحللين، فقد جاءت مفاجئة حتى لأولئك الذين كانوا يعتقدون أن شعبية الجماعة في تراجع، إذ لم تصل أكثر التقديرات سلبية لتوقع هذا العدد المحدود من المقاعد (٦ من ١١٠) في مجلس النواب.

ومنذ صدور نتائج الانتخابات النيابية أصبح «تراجع الإخوان» مدار سجال إعلامي وتحليل سياسي بين الباحثين والإعلاميين والسياسيين، ليس فقط على صعيد الدلالة المحلية، بل على صعيد حركات الإسلام السياسي بصورة عامة، بخاصة أن الانتخابات الأردنية جاءت بعد أسابيع على الانتخابات التشريعية المغربية التي أخفق فيها حزب العدالة والتنمية الإسلامي في تحقيق الأغلبية المتوقعة، وحلّ ثانياً من حيث عدد أعضاء الكتلة النيابية بعد حزب الاستقلال التقليدي. كما تأتي نتيجة اخوان الأردن وأشقاؤهم في حركة حماس يقفون على أعتاب مرحلة مصيرية بعد أن سيطروا على قطاع غزة، وبعد التعليقات والتحليلات السياسية التي تتحدث عن تراجع شعبية الحركة في غزة وتأثر صورتها الإعلامية سلباً في الأونة الأخيرة.

على صعيد تحليل نتيجة الإخوان في الانتخابات النيابية أبعادها ودلالاتها ثمة أسئلة رئيسة تحاول هذه الدراسة الإجابة عليها: فإلى أي مدى تعكس هذه النتيجة تراجعاً في شعبية الإخوان وحضورهم السياسي والجهادي؟ وهل تعكس هذه النتيجة فقط تأثير السياسات الجديدة من قبل مؤسسة الحكم تجاه الجماعة أم أنها تعبّر أيضاً عن أزمة داخلية؟ وفي حال كانت تؤثر هذه النتيجة إلى تراجع معين في الحضور السياسي للجماعة فهل هو تراجع مفاجيء خارج السياق العام أم نتيجة تراكمات تاريخية وعوامل متفاعلة متعددة؟

الإجابة على الأسئلة السابقة واستنطاق الأبعاد الكاملة لنتيجة الإخوان في الانتخابات ومتغيرات الدور السياسي للجماعة تدفع إلى قراءة - أبعد من الوقوف فقط عند نتائج الانتخابات - تناقش المتغيرات الرئيسية التي تفسّر التحولات والمسارات التي مرت بها جماعة الإخوان؛ المتغير الأول يتعلّق بعلاقة الجماعة بالدولة خلال العقود السابقة (منذ التأسيس عام ١٩٤٦ - ٢٠٠٧)، والمتغير الثاني علاقة الجماعة بالمجتمع وأدوارها الاجتماعية وأدواتها في الاتصال الاجتماعي والشعبي، والمتغير الثالث هو التطور داخل الجماعة على مستوى الخطاب أو الممارسة والتيارات الفاعلة في الجماعة.

لمناقشة الأسئلة والقضايا السابقة؛ سنتناول الدراسة نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة في سياق عام من خلال المحاور التالية:

• موقع جماعة الإخوان في خارطة القوى الإسلامية الأخرى في الأردن ومواقفها السياسية الرئيسية.

• تطور مسار العلاقة بين مؤسسة الحكم والإخوان: من التحالف إلى الأزمة.



• مقارنة لديناميكية الأزمة بين مؤسسة الحكم والإخوان وتفسير كل منهما لها، والعوامل الحاكمة في العلاقة بين الطرفين.

• قراءة وتحليل المناظرات السياسية والفكرية التي انعكست على الاستقطابات التنظيمية داخل جماعة الإخوان.

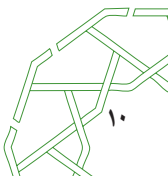
• ملامح الخطاب السياسي لجماعة الإخوان وتصورها للديموقراطية ومدى واقعيته السياسية؛ وإلى مدى يخدم خطاب الإخوان عملية إدماجها في النظام السياسي؛ وما هي حدود الاختلاف بين خطاب الجماعة ومواقفها وبين سياسات مؤسسة الحكم؟

• الأسباب التي ادت إلى الأزمة الداخلية الحادة التي دخلت فيها الجماعة على أعتاب الانتخابات النيابية. وما هي أبعاد هذه الأزمة وتداعياتها؟

• برنامج الجماعة الانتخابي. إلى أي مدى تضمن رؤية جديدة وواقعية؟

• الأسباب والعوامل المفسرة لهزيمة الإخوان في الانتخابات النيابية الأخيرة.

• الآفاق المستقبلية المنظورة لدور الجماعة السياسي وعلاقتها بمؤسسة الحكم.



## ١ - القوى الإسلامية واللعبه السياسية

تمثل جماعة الإخوان (وحزب جبهة العمل الإسلامي) الحركة الإسلامية الكبرى والرئيسة التي تشارك بصورة منتظمة وعلنية في الحياة السياسية والمدنية، من خلال الانتخابات النيابية والبلدية والعمل النقابي والعام. لكن هذا لا ينفي وجود حركات إسلامية أخرى وفاعلة منافسة لجماعة الإخوان على اقتسام «القاعدة المجتمعية» من ناحية، وعلى «مشروعية» تمثيل الخط الإسلامي في الحياة العامة من ناحية أخرى.

في هذا السياق تتوزع القوى والجماعات الإسلامية بين مواقف متعددة ومتنوعة، وربما متضاربة في كثير من الأحيان، حول رؤيتها السياسية ومواقفها من الأحداث الداخلية والخارجية. ولعل السؤال الرئيس: كيف يمكن رسم خارطة القوى الإسلامية وتصنيفها السياسي؟ ثم أين تقع جماعة الإخوان من هذه القوى سواء في أفكارها ومواقفها السياسية أو نفوذها في الشارع؟..

### التطور التاريخي:

بدأ النشاط الإسلامي في وقت مبكر منذ استقلال الأردن عام ١٩٤٦ حيث تأسست جماعة الإخوان المسلمين، برعاية من الملك عبدالله الأول وحضور بعض رموز الجماعة في مصر. ولم تمض سنوات قليلة حتى قام الشيخ تقي الدين النهاني (أحد المقربين من جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين والأردن) بتأسيس حزب إسلامي جديد، أطلق عليه اسم «حزب التحرير الإسلامي»، وقد حاول مؤسسوه الحصول على تسجيل في عمان لكنهم فشلوا، نظراً لأنّ الحزب يحمل أيديولوجية متشددة تجاه النظم السياسية القائمة، مطالباً بإعادة الخلافة الإسلامية.

شارك كل من حزب التحرير وجماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات النيابية عام ١٩٥٦، وحصلوا على عدد محدود من المقاعد في ظل المد اليساري والقومي. ثم ما لبث حزب التحرير أن تراجع في تنظيره السياسي عن مبدأ المشاركة في الحياة السياسية بصيغتها القائمة في العالم العربي، واحتفظ بدوره السياسي بصورة محظورة، وقام بمحاولة تصدير نشاطه وأفكاره إلى الخارج وفشل في تنفيذ انقلابات عسكرية في كل من سورية والعراق، ما أدى إلى إعدام عدد من قياداته.

الجماعات السلفية بدأت بالبروز كظاهرة اجتماعية في بداية الثمانينات مع استقرار أحد القيادات المعروفة لدى الأوساط السلفية المعاصرة، وهو الشيخ ناصر الدين الألباني، في الأردن. وعلى الرغم أنّ السلفيين أعلنوا منذ البداية أنّهم غير معنيين بالحياة السياسية وتفصيلها، وأنهم يرفضون مفاهيم ومبادئ «الحزبية السياسية»، ويعتبرون أنّ من واجبهم «طاعة الحكام»، إلا أنّ تنافساً، بل صراعاً، شديداً حدث بين الإخوان والسلفيين، في محاولة كسب الأنصار والمؤيدين والسيطرة

على المساجد، التي كانت تشكل سابقاً ميداناً خصباً لجماعة الإخوان في تجنيد الأفراد وحشد الأنصار وبناء القاعدة الاجتماعية<sup>1</sup>.

المفارقة الملفتة أنَّ الدولة التي منعت شيخ السلفيين، ناصر الدين الألباني، من الوعظ والتدريس في المساجد، (فيما يبدو أنه تحت ضغط المجموعات الصوفية التي كانت تحظى بدعم الدولة)، بدأت تدعم أنصاره ومريديه منذ بداية التسعينات وتفتح لهم مجالات للعمل العام لكسر شوكة جماعة الإخوان ونفوذها.

في الثمانينات، أيضاً، وفي سياق التحول في المزاج الاجتماعي العام باتجاه الحركات الإسلامية، بدأت إرهاصات العمل الإسلامي المسلَّح، وتمثَّلت البداية من خلال حالة «الأسلمة» داخل أنصار المنظمات الفلسطينية، التي تأثرت بنجاح الثورة الخمينية في إيران عام ١٩٧٩ ونجاح الإسلاميين الراديكاليين المصريين في اغتيال الرئيس المصري أنور السادات عام ١٩٨١، ما حفَّزَ آنذاك الأفكار الإسلامية «الثورية»<sup>2</sup>.

الانطلاقة الكبرى للجماعات الإسلامية التي تتبنَّى العمل المسلَّح كانت مع عقد التسعينات. ففي البداية نشط العائدون من الحرب الأفغانية، في القيام بتنظيم أنفسهم بمجموعات مسلَّحة تهدف إمَّا إلى فرض أجدتها الدينية- السياسية من خلال عمليات داخلية كتفجير دور السينما وإمَّا محاولات العمل المسلَّح عبر الحدود الأردنية- الفلسطينية.

فقد شهدت مرحلة التسعينات تحولاً كبيراً في السياسة الداخلية تمثل بالدخول في مفاوضات السلام بين الأردن وإسرائيل، ثم سن العديد من التشريعات التي تحد من الحريات العامة وقدرة المعارضة على التأثير على موقف الرأي العام من معاهدة السلام، في ظل مزاج اجتماعي وسياسي تسود في أوساطه حالة من التعبئة ضد السلام والتطبيع، نتيجة تراكم الخطاب السياسي في هذا المجال طيلة العقود السابقة<sup>3</sup>.

كما بدأ المجتمع - في بداية التسعينات- يتأثر بالتحول في المجال الاقتصادي واستثناف برنامج الإصلاح والمضي قدماً في سياسات التكيف الهيكلي، والبدء بمشروع «التخصيص» وتراجع الدور الرعائي للدولة وتضعف العلاقة الزبونية بين المواطن والحكومة، وجميعها عوامل أدت إلى شقوق اجتماعية وسياسية سمحت بصعود الحركات الراديكالية المتشددة<sup>4</sup>.

الوجه الجديد للإسلام السياسي الراديكالي ظهر بصورة أكثر تنظيماً، فكرياً وواقعياً، مع عام ١٩٩٤، عندما تمَّ الإعلان رسمياً عن اعتقال عصام البرقاوي، المدعو «أبو محمد المقدسي»، الذي كان أتباعه ينشرون كتباً سرِّية تدعو إلى سلفية جديدة، مختلفة عن سلفية «جماعة الألباني»، تقوم على «تكفير» النظام السياسي الأردني والنظم العربية، ومن ضمنها السعودية، والمطالبة بتحكيم الشريعة الإسلامية، ورفض العمل السياسي العلني، وكذلك الإيمان أنَّ التغيير لا يمكن أن يتم إلا من خلال العمل المسلَّح<sup>5</sup>.

ازدهر نشاط السلفية الجهادية في التسعينات، وتعددت وتنوعت القضايا المعروضة أمام محكمة أمن الدولة العسكرية، من تهمة بالعمل المسلَّح والإرهاب إلى التكفير، ورُجَّ بِمئات الأفراد المتأثرين بالاتجاه الجديد في السجون والمعقلات، ومع ذلك كانت القضايا في ازدياد وكتب المقدسي لا تزال تُطبع وتُورَّع بالسر، بالتوازي مع انتشار كتب عمر محمود أبو عمر، الملقَّب بـ«أبو قتادة الفلسطيني»، الأردني (من أصول فلسطينية) المقيم في لندن، والذي كان يصدر مجلة «المنهاج»، ويعتبر أحد أبرز منظري الجماعات السلفية المقاتلة في شمال أفريقيا، وتحديداً في ليبيا والجزائر<sup>6</sup>.

في عام ١٩٩٩ أعلن الملك الأردني الراحل عفواً عاماً عن المحكومين في قضايا سياسية تتعلق بالإرهاب، فأطلق سراح أفراد «السلفية الجهادية» في مقدمتهم المقدسي وأبو مصعب الزرقاوي الذي توجه - مع عدد من رفاقه- إلى أفغانستان ثم العراق ليؤسس ما سُمي لاحقاً بـ«قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين». وخلال السنوات السابقة لم تهدأ «المعركة الأمنية» بين السلطات الأردنية وتيار «السلفية الجهادية»، حيث شهدت عمليات تفجير واغتيال ومحاولات وقضايا بالعشرات أمام محكمة أمن الدولة، وقد تجلّت نزوة المواجهة بعملية تفجير الفنادق في عمان (٩ تشرين الثاني ٢٠٠٥)، التي راح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى.

في عام ٢٠٠١ قامت مجموعة منشقة عن جماعة الإخوان المسلمين مع آخرين بتأسيس حزب جديد «حزب الوسط الإسلامي»، وعلاقته بالدولة جيدة. لم يشارك حزب الوسط في انتخابات عام ٢٠٠٣ بقائمة رسمية، وإن كان قد أُعلن لاحقاً أن لديه أحد عشر نائباً يمثلونه في البرلمان بصورة غير معلنة<sup>١١</sup>، ثم أسس حزب الوسط، لاحقاً، منتدى فكري عالمي أطلق عليه «منتدى الوسطية للفكر والثقافة». وشارك حزب الوسط في الانتخابات النيابية الأخيرة بقائمة «سرية»<sup>١٢</sup> ولم يعلن إلى الآن عدد الأعضاء الناجحين منها.

### ملامح الصراع الإسلامي والأجندات السياسية

امتازت العلاقة بين أغلب الجماعات والمجموعات الإسلامية بالصراع الاجتماعي والفكري والتنافس الشديد على كسب القاعدة الاجتماعية «المتديّة»، من خلال تأكيد كل مجموعة على أحقيتها في تمثيل «الفهم الصحيح للإسلام» مقابل المجموعات الأخرى.

مساحات الخلاف امتدت من القضايا الدينية والفقهية إلى القضايا السياسية والفكرية، وأدت في كثير من الأوقات إلى حالة من العداة و«التكفير» المتبادل. على الرغم مما يبدو بين أغلب هذه الجماعات من أهداف مشتركة على المدى البعيد، مثل أسلمة الحياة الاجتماعية أو إقامة «الدولة الإسلامية» التي تحكم بالشرعية.

جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي هما الوحيدان اللذان يتبنيان رسمياً العمل السياسي المشروع والعلني المعارض، ضمن حدود الدستور والقانون الأردني. ومع أن حزب الوسط يقدم في بعض الأحيان مواقف معارضة للسياسات الحكومية إلا أنه لا يعتبر حزباً معارضاً، ضمن أي تصنيف. ولا يحظى حزب الوسط - حالياً - بشعبية تؤهله لمنافسة الإخوان في الانتخابات أو النشاطات السياسية المختلفة في النقابات والجامعات ومختلف مؤسسات المجتمع المدني.

على الطرف المقابل: تُمثل «السلفية الجهادية» الوجه الآخر للإسلام السياسي الفاعل، بصيغة راديكالية غير مشروعة، وقد تورّطت السلفية الجهادية بالعديد من أعمال ومحاولات العنف والتفجير. ويتمثل حجر الأساس في الأيديولوجيا السياسية للسلفية الجهادية في الربط بين العقيدة الإسلامية وتحكيم الشريعة الإسلامية، وتكفير من لا يحكم بها، ما أدى إلى اعتبار الحكومات الحالية والقوانين والدساتير والجوش غير مسلمة وإلى رفض المشاركة في الحياة السياسية، بل وتكفير وتضليل الحركات الإسلامية الأخرى، التي تختلف معها بتصورها السياسي والفقهي<sup>١٣</sup>.

الجماعة السلفية «التقليدية» لا تتدخل بالسياسة بصورة مباشرة، وقد رفع مؤسسها في الأردن، ناصر الدين الألباني، شعار «من السياسة ألا نتدخل في السياسة». وعلى النقيض من الجماعات الإسلامية التي منحت العمل السياسي أهمية خاصة في تصورهما الفكري وممارستها العامة، فإن منهج «السلفية التقليدية» في التغيير يقوم على مرحلتي التصفية (من خلال تنقيح الكتب والمفاهيم والأدبيات الدينية مما تعتبره هذه الجماعة مخالفاً للإسلام الصحيح) والتربية (تنشئة الأجيال الجديدة على هذه العقيدة «الصحيحة»)<sup>١٤</sup>.

الاعتكاف عن المشاركة السياسية المباشرة لم يمنع قيادات هذه الجماعة من بناء علاقة متينة وجيدة مع المؤسسات الرسمية، وخاصة الأمنية، لمناكفة جماعة الإخوان والسلفية الراديكالية، وإن كان السلفيون التقليديون لا يتبنون خطاباً ديموقراطياً، ولا يقدمون رؤية سياسية متقدمة تجاه قضايا حقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة، وحقوق المرأة والتسامح الديني. إذ تمتاز رؤيتهم السياسية بغلبة الأفكار والتصورات «التراثية»، من خلال مصادر قديمة، أو جديدة تكرر القديمة، والمحور الأساسي لفكرهم السياسي يقوم على وجوب طاعة «ولي الأمر» (أي الحكام والمسؤولين)، واعتبار المعارضة السياسية والأحزاب غير مشروعة دينياً، بمثابة المعصية، وهو فكر سياسي يقتر بصورة كبيرة من مفاهيم القرون الوسطى في أوروبا، التي تعتبر طاعة الحاكم من طاعة الله ومعصيته معصية الله<sup>3</sup>.

أما حزب التحرير الإسلامي، فالمفهوم المفتاحي لديه هو «الخلافة الراشدة»، التي تشكل هدفه الاستراتيجي الرئيس، فلا يعترف الحزب بالأنظمة الحالية، ويعتبرها غير إسلامية، ويرفض الديموقراطية والقبول بأحزاب غير إسلامية في «دولته الموعودة».

يقوم منهج التغيير لحزب التحرير على نشر «وعي عام» برؤيته السياسية وأهمية عودة «الخلافة الإسلامية»، ثم بناء «رأي عام» يطالب بالخلافة، والسعي إلى كسب طبقة من القيادات العسكرية «الوسطى» (بافتراض أن الطبقة العليا من الجيش تتشابه مصالحها مع النخبة الحاكمة)، وهو ما يسمى لدى الحزب بعملية «طلب النصر»، ثم تقوم هذه القيادات بالانقلاب العسكري، وتسلم الحكم لزعيم حزب التحرير الإسلامي، الذي يعلن قيام «دولة الخلافة»<sup>4</sup>.

تبدو المفارقة أن الأردن وعلى الرغم أنه ساحة نشاط رئيسية لحزب التحرير، وجميع قياداته كانت أردنية (من أصول فلسطينية)، إلا أن الحزب لا يرى الأردن جغرافياً واستراتيجياً مكاناً ملائماً لإقامة دولته الموعودة، فيكتفي بالنشاط الإعلامي والفكري في الأردن. وينفي سعيه لنشاط عسكري، على الرغم أن السلطات المعنية اتهمت الحزب بالمشاركة فيما سمي بمحاولة اغتيال الملك الراحل عام ١٩٩٣ من قبل بعض الأفراد من جامعة مؤتة العسكرية، خلال حفل تخرجهم.

يشترك حزب الوسط الإسلامي مع جماعة الإخوان بالإعلان عن القبول بالقيم الديموقراطية واللعبة السياسية بمختلف أبعادها، وبالعامل وفق قواعد القانون والدستور، وإن كان يحاول إظهار مرونة أكبر في مواقفه الفكرية، وبالتحديد في مجال الالتزام بالخط الوسطي الفكري والسياسي، ويبدو الفارق واضحاً بينه وبين جماعة الإخوان في مسألتين رئيسيتين: الأولى: أن الإخوان المسلمين أقرب إلى تصنيف المعارضة، والوقوف ضد عملية السلام والتطبيع، وأغلب السياسات الحكومية، خارجياً وداخلياً، بينما حزب الوسط يعلن قبوله بأغلب السياسات الحكومية، من ضمنها معاهدة وادي عربة في الصلح مع إسرائيل، لأنها – وفقاً لبعض قياداته – أصبحت قانوناً مقراً من مجلس الأمة. أما المسألة الثانية: فأغلب أفراد قيادات حزب الوسط هي أردنية (من أصول أردنية)، على خلاف جماعة الإخوان، التي تمتاز قاعدتها التنظيمية والاجتماعية بتأييد الأردنيين (من أصول فلسطينية).

على العموم؛ ومن خلال خارطة القوى الإسلامية ومواقفها الفكرية والسياسية تبدو كل من جماعة الإخوان المسلمين وحزب الوسط الإسلامي بمثابة التنظيمان الوحيدان اللذان يمارسان العمل السياسي القانوني، ويشركان في اللعبة السياسية، في حين تمتاز جماعة الإخوان عن الوسط بالشعبية والنشاط السياسي الواسع متعدد الأبعاد ووجود ممثلين رسمياً عنها في البرلمان، ونزولها بقائمة مستقلة موحدة للانتخابات النيابية والبلدية، وهو ما لم يستطع تحقيقه حزب الوسط إلى الآن.

وإذا كان من الصعوبة بمكان مقارنة قوة ونفوذ التيارات الإسلامية المختلفة، إذ لا يمتلك العديد منها تنظيمات معترف بها رسمياً، ولا مؤسسات تُبرز حجم النشاط والفعالية وعدد الأعضاء، إلا أنه من حيث الدور السياسي المباشر، يمكن القول أن جماعة الإخوان المسلمين تمثل الحزب الإسلامي الوحيد الذي يملك نشاطاً سياسياً مشروعاً ودوراً سياسياً كبيراً ضمن القوى المعارضة، فيما يلعب تيار «السلفية الجهادية» دوراً أمنياً ملحوظاً من خلال قضايا محكمة أمن الدولة الأردنية، وعمليات ومحاولات العنف المسلح.

على هامش الحركات السابقة نشأت جماعة «الدعوة والتبليغ»، وهي جماعة تعود بداياتها وشروط تأسيسها إلى الحالة الهندية، ومركزها الرئيس اليوم في باكستان، وعلى الرغم من اتساع نشاطها العالمي والإقليمي إلا أنها تؤمن بالدعوة السلمية، وأحد أبرز مبادئها عدم التدخل في الشأن السياسي، من قريب أو بعيد، وتعتمد على النشاط التبشيري في المساجد واستخدام أساليب «الخطاب الوعظي»، ولا تُقدّم أي خطاب إصلاحي خارج سياق الدعوة إلى الالتزام بأحكام الإسلام.

## ٢- الإخوان والنظام: من التحالف إلى الأزمة

مرّت علاقة جماعة الإخوان بمؤسسة الحكم بمراحل متعددة تمثلت في حالة مطّردة من الصعود، بدأت بالتعايش السلمي، ثم وصلت إلى الالتقاء والتحالف ضد مصادر تهديد مشتركة، وبلغت مرحلة متطورة عندما استعانت مؤسسة الحكم بالإسلاميين ليحلّوا محل المنظمات والقوى الفلسطينية بعد عام ١٩٧٠، واستقبل الأردن فلول الإخوان المسلمين السوريين في بداية الثمانينات، ثم بدأت العلاقة بالانحدار المتعرج منذ منتصف الثمانينات وصولاً إلى مرحلة الافتراق في التسعينات، ومرحلة الأزمة منذ عام ١٩٩٩.

### بداية سلمية دافئة

تأسست جماعة الإخوان المسلمين في الأردن عام ١٩٤٦، ولقيت ترحيباً من الملك عبدالله الأول، واحتفاءً بها، وفتّح لها المجال لتأسيس المقرّات والشعب (مراكز الإخوان) في العديد من المدن الأردنية. وفي بداية الخمسينات بدأت جماعة الإخوان تأخذ مجالاً اجتماعياً وسياسياً بصورة أوسع وشاركت في الانتخابات النيابية عام ١٩٥٦، ونجح لها أربعة نواب من أصل أربعين نائباً، وحين تشكّلت آنذاك حكومة حزبية ذات طابع قومي يساري (بقيادة سليمان النابلسي) منحها الإخوان الثقة. تراجع تمثيل الإخوان في مجالس تالية إلى نائبين. في حين تعطلت الحياة النيابية في البلاد منذ عام ١٩٦٧، أي أثر احتلال الضفة الغربية من الإسرائيليين، التي كانت تشكل جزءاً رئيساً من المملكة الأردنية الهاشمية.

امتازت علاقة الإخوان بالنظام في تلك الفترة بصيغة من التعايش القلق والحذر؛ فعلى الرغم من العمل الرسمي السياسي والمعلن للجماعة، وتأييد الإخوان السلمي للملك في مواجهة اليساريين والقوميين في عام ١٩٥٧، إلا أنّ بعض مواقف الإخوان السياسية أدت إلى أزمة محدودة في العلاقة مع نظام الحكم، كما حصل عام ١٩٥٧ عندما عارضت الجماعة حلف بغداد، واعتقل المراقب العام عام ١٩٥٨.

لم يكن الإخوان خلال تلك المرحلة يشكلون قوة سياسية نافذة في الشارع فقد كان اليساريون والقوميون المدعومون من الدول العربية المجاورة (سورية والعراق ومصر الناصرية) يشكلون خطراً سياسياً وخصماً شرساً للنظام، ومهما كان من بعض الخلافات بين نظام الحكم والإخوان، فإنّ مصادر التهديد المشتركة والرغبة في البقاء كانا يدفعان الطرفين إلى الالتقاء، وخاصة أنّ الإخوان في دول أخرى كانوا يشهدون فترات عصيبة في الخمسينات مع النظام الناصري في مصر والقومي في العراق، ثم في سورية.

ويؤكد اسحاق الفرحان<sup>١٤</sup>، أحد أبرز قيادي جماعة الإخوان، أنّ تلك المرحلة كانت شديدة على الجماعة؛ فهم محاصرون من القوى اليسارية والقومية التي لم تكن - آنذاك - تُكُنُّ لهم الود والصداقة، وكان أمام ناظري الجماعة حال أخواتها (الإخوان المسلمين) في الدول العربية المجاورة التي تحكمها القوى القومية واليسارية. في المقابل فإنّ المدّ الجماهيري لم يكن مع الإسلاميين وإنما مع تلك القوى. وربما ما يريد الفرحان قوله: أنّ الظروف التاريخية في تلك المرحلة دفعت الجماعة إلى بناء علاقة سلمية إيجابية مع مؤسسة الحكم.

التفت الإخوان منذ البداية إلى أهمية العمل الاجتماعي والتربوي المباشر، فقام عدد من قيادات الإخوان بالمساهمة في تأسيس الكلية العلمية الإسلامية عام ١٩٤٧، ولا تزال من أفضل المدارس الثانوية (الخاصة في البلاد)، كما قام الإخوان بتأسيس جمعية المركز الإسلامي عام ١٩٦٣، التي أصبحت فيما بعد إحدى أبرز مؤسسات العمل الاقتصادي والخيري الإخواني، وتضم المستشفى الإسلامي وبعض المراكز الطبية والمدارس والكليات<sup>١٥</sup>.

تمكّن الإخوان خلال العقود السابقة من بناء شبكة واسعة من العمل الاجتماعي العام، والمشاركة في الأنشطة التطوعية، واستثمار المساجد والمدارس والعمل الخيري لنشر دعوتهم والتعريف بها، كما كانت مراكز و«شعب» الإخوان مفتوحة للعديد من أفراد وفتات المجتمع للالتقاء وتنظيم المسابقات الرياضية والكشفية... الخ. ولم تكن الدولة تمنع هذه النشاطات بصورة مباشرة، بل كانت، في مراحل معينة، تحفّزها لتقوية حضور الإخوان لمواجهة الخصم القومي - اليساري في الخمسينات والستينات، و«الفاشي» في السبعينات<sup>١٦</sup>.

إنّ؛ يمكن القول أنّ فترة الخمسينات والستينات كانت بمثابة مرحلة التعريف والتأسيس والصعود الهاديء المتدرّج لجماعة الإخوان في الأوساط الاجتماعية.

### الإخوان والدولة: الفترة الذهبية

ثمة أهمية كبيرة لعقدي السبعينات والثمانينات في صعود جماعة الإخوان المسلمين على الصعيد الاجتماعي والسياسي. فمن المعروف أنّ الجماعة كانت تشارك فيما عرف في بداية السبعينات ب«معسكرات الفدائيين»، وهي تجمعات عسكرية تابعة للمنظمات الفلسطينية. إلّا أنّ الإخوان قرّروا الوقوف على الحياد في مواجهة العسكرية العنيفة بين الجيش الأردني وهذه المنظمات في بداية السبعينات، بل واعتُبر موقفهم سياسياً خلال تلك المواجهة لصالح النظام<sup>١٧</sup>.

انعكس الموقف الإخواني على علاقتهم بمؤسسة الحكم، التي فتحت المجال للإخوان المسلمين منذ تلك الفترة للعمل بحرية أكبر داخل المخيمات والمناطق الفلسطينية لماء الفراغ الذي خلفه خروج العناصر الفلسطينية المسلّحة والمنظّمة إلى لبنان ثم تونس. وقد استغل الإخوان تلك الفترة بصورة جيدة، فساهمت بمنحهم قاعدة اجتماعية معتبرة.

المجال الاستراتيجي الجديد للإخوان في الأوساط الاجتماعية منذ بداية السبعينات توازى مع حالة صعود المدّ الإسلامي في المنطقة بصورة عامة، بخاصة بعد نكسة عام ١٩٦٧، التي يعتبرها الباحثون والمفكرون العرب لحظة الأيدان بتراجع هائل في المشروع القومي واليساري في الشارع العربي.

طوّر الإخوان من أدواتهم الاجتماعية خلال تلك المرحلة وتوسّعوا في العمل العام، وانتقلوا إلى المشاركة في اتحادات الطلبة والعمل النقابي، واستغلوا الأموال المتدفقة من الخليج باتجاه العمل الإسلامي والخيري، خلال طفرة أسعار النفط عالمياً، وكل ذلك ساهم في تعزيز وتجذير التيار الإسلامي داخل الشارع العربي عموماً والأردني خصوصاً.



وشهدت فترة السبعينات والثمانينات ازدهاراً في سوق العمل الخليجي وهجرة الاف العاملين الأردنيين إلى هناك، مما وفّر اتجاهًا اجتماعياً مطرداً نحو «التدين» استثمرته جماعة الإخوان فيما بعد في العمل السياسي الشعبي والجماهيري.

في بداية الثمانينات لجأت أعداد كبيرة من الإخوان السوريين إلى الأردن هرباً من المذابح الدموية هناك. حتى وإن كان الإخوان السوريون لا يمارسون النشاط السياسي بصورة مباشرة، إلا أنهم ساهموا في نشر «شريط الكاسيت» والكتاب الإسلامي، وهي عوامل محفزة وداعمة للوجود «الإسلامي» في المجتمع.

ويشير سميح المعاينة، المحلل السياسي وأحد المراقبين لجماعة الإخوان في الأردن، أن فترة الثمانينات كانت مرحلة خصبة لجماعة الإخوان، وشهدت نمو وبناء مؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية، ووفرت لها شبكة عمل اجتماعي فاعلة، وهي المرحلة التي شكّلت «الرصيد الشعبي» لجماعة الإخوان.

## بدايات التصدّع والشرح

في رسالة وجهها الملك حسين في عام ١٩٨٥ إلى رئيس وزرائه آنذاك زيد رفاعي، برزت إرهابات شرح في العلاقة بين مؤسسة الحكم والإخوان، إذ ألمح الملك إلى أنه خُدع بجماعة الإخوان وبنواياهم قائلاً: «فجأة تنكشف الحقيقة، وتبين ما كنا نجهله من أمر، ويظهر أن البعض ممن كانت لهم صلة بما كان يحدث في سورية من أعمال دموية يتواجدون في ديرتنا».

«الملاحظة الملكية» السابقة أكدها مسؤول كبير في الدولة مبيناً أن بدايات الأزمة مع الإخوان ليست جديدة، بل تعود إلى منتصف الثمانينات، ويربطها بتشكّل ادراك مبكر لدى مؤسسة صنع القرار أن الإخوان أصبحوا جماعة قوية مؤثرة، سحبت البساط من تحت أقدام القوى اليسارية والقومية، وهي الملاحظة التي سنعود إليها لاحقاً عند دراسة ديناميكية الأزمة الحالية بين الإخوان والنظام».

وقعت أحداث جامعة اليرموك الأردنية خلال عام ١٩٨٥، حيث تدخلت قوات الأمن لقمع طلاب متظاهرين احتجاجاً على رفع الرسوم، وكان هناك مشاركة إخوانية واضحة، مما عزّز من ملامح التحوّل في العلاقة بين النظام والإخوان.

ويرى الكاتب والمحلل السياسي، سميح المعاينة، وكان آنذاك أحد الأخوان الفاعلين القريبين من أحداث الجامعة، أن التصعيد لم يكن قراراً «سياسياً» اتخذته قيادة الجماعة، بقدر ما وجّه إدارة الأمور «القيادة الميدانية» في الجامعات، حيث كان يتولى مسؤولية هذا القسم في جماعة الإخوان القيادي المتشدد المعروف د. محمد أبو فارس.

ويشير المعاينة إلى أن الإخوان في تلك المرحلة كانوا فاعلين في «الجمعيات الطلابية»، ويمتلكون حضوراً مشهوداً في الجامعات، ما عكس روح التحوّل السياسي الشعبي من القوى القومية واليسارية لصالح القوى الإسلامية الصاعدة الجديدة. وقد توازى مع الصعود «الإسلامي الجامعي» في الثمانينات إرهابات وجود قادم في النقابات المهنية.

في عام ١٩٨٩ عادت الحياة النيابية إلى البلاد بعد انقطاع كبير، وقطعت هذه الانتخابات الشك باليقين حول الشعبية الكاسحة للإسلاميين عموماً، ولجماعة الإخوان خصوصاً، إذ تمكّن الإخوان، الذين خاضوا الانتخابات بقائمة موحّدة تحت شعار «الإسلام هو الحل» من تحقيق ٢٢ مقعداً من أصل ٨٠ مقعداً، كما حصل عدد من الإسلاميين المستقلين على قرابة أربعة مقاعد. وهو ما اعتبر نجاحاً إسلامياً ملحوظاً في مقابل النسبة المتواضعة التي حصل عليها القوميون واليساريون.

سبق انتخابات عام ١٩٨٩ ما عُرف بانتفاضة الجنوب جرّاء الارتفاع الكبير في أسعار السلع، والقضايا التي أثّرت حول الفساد. وأدت تلك الانتفاضة إلى أزمة سياسية وأمنية بين الحكم والعشائر الأردنية (الشرق أردنية). كما أدت تلك الأحداث إلى تباطؤ مشروع الإصلاح الاقتصادي الذي كان النظام قد بدأ السير فيه. ويرى عدد من الباحثين أنّ تلك الأحداث كانت من الأسباب التي أدت إلى عودة الحياة النيابية لشعور صانع القرار بالحاجة إلى تخفيف حدة الاحتقان الاجتماعي والسياسي.

في المقابل؛ لا يمكن تجاوز عاملين رئيسين في عودة الحياة النيابية؛ العامل الخارجي، حيث أدّى انهيار الاتحاد السوفيتي آنذاك وتفكك المعسكر الشيوعي إلى بروز موجة جديدة من التحول الديمقراطي، وأراد الملك الراحل حسين أن يبادر في التقاط الموجة العالمية الجديدة. والعامل الآخر قرار فك الارتباط الإداري بين الضفة الشرقية والغربية، الذي أعلنه الملك حسين عام ١٩٨٨، وهو القرار الذي أحلّ الأردن من معضلة مشروعية إجراء الانتخابات النيابية في جزء دون الآخر (على اعتبار أنّ الضفة الغربية كانت لا تزال جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية حتى تلك اللحظة).

### ملامح الفجوة بين النظام والإخوان

شارك نواب الإخوان في حكومة مضر بردان عام ١٩٩١ من خلال خمسة حقائب وزارية (غير سيادية: التربية والتعليم، الصحة، العدل، التنمية الاجتماعية، الأوقاف)، مما لم يكن ينبئ بالتحول «التراجيدي» في العلاقة بين مؤسسة الحكم والجماعة لاحقاً، وربما كانت المشاركة بمثابة لحظة الانتقال الرمزية من أعلى درجات الصعود في العلاقة إلى الانحدار المتتالي فيها فيما بعد<sup>١٩</sup>.

فقد وجد النظام الأردني نفسه في سياق إقليمي معزول بعد حرب الخليج ١٩٩١، التي انتهت احتلال العراق إلى الكويت، وكانت مفاوضات السلام في مؤتمر مدريد بمثابة مفتاح رئيس للخروج من هذه العزلة. هذا التحول الكبير في السياسة الخارجية توازى مع تحول موضوعي في السياسة الداخلية، وتحديداً بين النظام وجماعة الإخوان التي تكوّنت قوة شعبية منفردة ووحيدة، بعد أن أسس الإخوان حزبهم السياسي «حزب جبهة العمل الإسلامي» ١٩٩٢.

تفجّرت خلافات حادة بين النظام والإخوان مع بدايات مفاوضات السلام ١٩٩١، وتعرّزت الفجوة مع إقرار قانون انتخاب جديد يقوم على مبدأ الصوت الواحد للناخب، وهو القانون الذي رأى الإخوان أن هدفه الأول والرئيس تحجيم تمثيلهم النيابي، والحيلولة دون قدرتهم على إعاقة تمرير معاهدة السلام القادمة، التي وقّعت فعلاً بين الأردن وإسرائيل عام ١٩٩٤، ثم أقرت من خلال مجلس النواب الثاني عشر، الذي تشكّل عام ١٩٩٣، وفقاً لهذا القانون، وحصد الإخوان فيه سبعة عشر مقعداً، متراجعين عن حصتهم خلال المجلس السابق.

لم تقف السياسات الرسمية الجديدة تجاه الإخوان عند قانون الانتخاب وإنما امتدت إلى الجامعات ومحاصرة العمل الإخواني في المؤسسات الرسمية، وسُنّت العديد من التشريعات التي رأى فيها الباحثون والمراقبون تكريساً لحالة التراجع عن المسار الديمقراطي في البلاد وتقبيداً للحريات العامة، ما أدّى إلى مقاطعة الإخوان المسلمين الانتخابات النيابية عام ١٩٩٧، مُصدّرين بياناً سياسياً بعنوان «لماذا قاطعنا؟» يتضمن احتجاجاً على ما اعتبرته الجماعة تراجعاً في المسار الديمقراطي واستهدافاً لدورها السياسي<sup>٢٠</sup>.

أُجريت الانتخابات النيابية (١٩٩٧) دون مشاركة «الإخوان» وبمقاطعة من العديد من أحزاب المعارضة في البلاد، واستمرت الفجوة والخلافات بين مؤسسة الحكم والإخوان إلى حين رحيل الملك حسين عن الحكم في عام ١٩٩٩، وتوليّ ابنه الملك عبدالله الثاني مقاليد الأمور، حيث فُتحت صفحة جديدة في العلاقة بين الحكم والإخوان..

لكن ما تجدر الإشارة إليه خلال هذه المرحلة؛ أنه على الرغم من الخلافات الواسعة بين مؤسسة الحكم والإخوان، فإن المؤشرات تدلّ على أنّ جسور الحوار السياسي بقيت قائمة، ومستمرة، ولم تصل العلاقة إلى حدود حرجة، واستنكف الإخوان عن المشاركة في العديد من الأحداث التي تمس الجانب الأمني مباشرة، كما حصل عام ١٩٩٦، عندما أدت سياسات التكيف الهيكلي إلى ارتفاع في الأسعار الأساسية واضطرابات في مدن الجنوب، وبعض الجامعات، إذ اقتصر الدور الإخواني على «الحد الأدنى من الاحتجاج» على خلاف القوى اليسارية والقومية التي شاركت بقوة، ما أدّى إلى اعتقال عدد من قياداتها وأفرادها.

ويشير سميح المعاينة، في هذا السياق، إلى أنّ الإخوان على الرغم من معارضتهم معاهدة السلام مع إسرائيل فإنهم لم يسعوا إلى «إفشالها» بقدر ما كان هاجسهم «تسجيل موقف تاريخي». ويُدلّ المعاينة على هذه الملاحظة أنّ أحد الخيارات التي طُرحت - حين عُرضت المعاهدة على مجلس النواب - أن يُقدّم النواب الإخوان استقالتهم احتجاجاً على المعاهدة، ما كان يعني تصعيداً شديداً، لكن الجماعة اتخذت قرار البقاء والتصويت ضد المعاهدة.

### تحولات بنيوية وأزمة مفتوحة

لعبت عوامل متعددة دوراً أساسياً في رسم صيغة علاقة الملك الجديد عبدالله الثاني بجماعة الإخوان المسلمين، فمرحلة انتقال الحكم، دفعت إلى منح المقاربة الأمنية الدور الرئيس في إدارة تفاصيل الشأن الداخلي، مما نقل «الملف الإخواني» من ملف سياسي يتولاه الملك شخصياً إلى ملف أمني بيد الموظفين المسؤولين، وقد أدّى ذلك إلى توتر العلاقة بين الطرفين ودفع إلى إغلاق كبير في قنوات الحوار والالتقاء والتفاهم، على خلاف ما كان يحصل في العهد السابق.

التحول الاستراتيجي الملفت تمثّل بإخراج قادة حماس من الأردن عام ١٩٩٩، وهي إشارة واضحة أنّ الملك الجديد لا ينيو القيام بدور استراتيجي في الضفة الغربية. فقد كانت علاقة حماس، خلال المرحلة السابقة، مع الملك الراحل قوية، ويتمتع المكتب السياسي للحركة بوجود مشروع على الساحة الأردنية، على الرغم من العمليات المسلّحة التي كانت تمارسها الحركة داخل الساحة الفلسطينية، وعلى الرغم من توقيع الأردن اتفاقية وادي عربة إلا أنه لم يصدر عن المكتب السياسي لحماس أية تصريحات معادية للنظام الأردني.

وقد اصطحب الملك بنفسه أحد قادة الحركة، موسى أبو مرزوق، من السجون في الولايات المتحدة الأميركية إلى عمان، ثم عاد واتخذ موقفاً شديداً من محاولة اغتيال أحد قادة حماس، خالد مشعل أيلول ١٩٩٧، في عمان، حيث أصرّ الملك على أن تُرسل إسرائيل الدواء الخاص بعلاج مشعل وإطلاق سراح زعيم حماس في السجون الإسرائيلية، أحمد ياسين، واعتبر الملك أنّ هذا هو الثمن كي يتجاوز الأردن ما اعتبره اعتداءً إسرائيلياً على أمنه وسيادته.

إنّ؛ إخراج قادة حماس من الأردن، كان رسالة واضحة من الملك الجديد بمنح الأولوية للشأن الداخلي، وبناء علاقة جديدة مع السلطة الفلسطينية جوهرها أنّ الأردن يعتبر إقامة دولة فلسطينية مستقلة هو بمثابة مصلحة حيوية له.

هذا التحول القى بظلال ثقيلة على علاقة القصر بالإخوان، إذ كان الملك الراحل ينظر باستمرار إلى الإخوان وحماس كورقة رابحة في مواجهة حركة فتح والرئيس الراحل ياسر عرفات، وبخاصة أنّ الملك الحسين اتخذ قرار فك الارتباط الإداري والسياسي مع الضفة الغربية على مضض، هذا القرار الذي رفضته - في حينه - جماعة الإخوان (انطلاقاً من تأكيدها دوماً على معاني الوحدة) ما لقي ارتياحاً - غير رسمي أو معلن - من قبل الملك الراحل، على حد وصف سميح المعاينة.



خلال الحكم الجديد تم تعطيل الحياة النيابية عامين كاملين (منذ عام ٢٠٠١-٢٠٠٣)، حيث تأجلت الانتخابات بعد نهاية فترة المجلس النيابي الثالث عشر. وحدثت أزمات كبيرة بين الإخوان والحكم على خلفية العديد من القضايا، أهمها ما عرف بأزمة النقابات عام ٢٠٠٤؛ التي تولى مواجهة الإخوان فيها وزير الداخلية السابق، سمير الحباشنة، وكان من المعروف أنه يمثل الجناح اليميني في الدولة في الموقف من الإخوان، وكانت المؤشرات توحي بمعركة سياسية كبيرة بين الطرفين، إلا أن الوزير الحباشنة رحل عن الوزارة قبل إكمال معركته، فيما بدا أنه إشارة في تراجع النظام عن انتزاع النقابات من الإخوان، بعد أن انتزعت منهم الجامعات والمساجد وغيرها من مؤسسات سياسية ومدنية ودينية.

مع احتلال العراق عام ٢٠٠٣، بدت ملامح مرحلة إقليمية وداخلية جديدة، في سياق تحول الدور الأميركي في المنطقة باتجاه تعزيز مسار الإصلاح السياسي والاقتصادي، على اعتبار أن الإرهاب (الذي أدى إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١) هو ابن شرعي لغياب الإصلاح والتنمية والديموقراطية في العالم العربي، وأن السلاح الأنجع في مواجهة الحركات المتطرفة يتمثل بتحفيز الإصلاحات المتكاملة، وعلى هذا الأساس ظهرت مبادرة الشراكة الأميركية-الشرق أوسطية التي أعلن عنها وزير الخارجية الأميركي السابق كولن باول، وكذلك مسودة الشرق الأوسط الموسع (التي سعت إليها الدول الثمان).

هذا المناخ الجديد فرض نفسه على العلاقة بين مؤسسة الحكم والإخوان، إذ عاد الإخوان إلى المشاركة في الحياة النيابية عام ٢٠٠٣، وحصدوا سبعة عشر مقعداً، وقد ترددت فرضيات سياسية غير مثبتة وقتها عن «صفقة ضمنية» بين الطرفين مضمونها رغبة القصر أن يأتي الإخوان بنواب من «الشباب الفلسطيني»، في «إحياء» لوجود اتجاه داخل مؤسسة الحكم خلال تلك المرحلة يدفع باتجاه إدماج سياسي أكبر للأردنيين من أصول فلسطينية.

كانت الملامح العامة للعلاقة بين المؤسسة الرسمية والإخوان تتجه إلى نوع من التهدة والكمون في الأزمة، أي وقف في النزيف المستمر في العلاقة بين الطرفين، وذلك على الرغم من اتساع الفجوة بين مواقفهما السياسية داخلياً وإقليمياً. إلا أن فوز حماس الكاسح في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في أوائل عام ٢٠٠٦ فجر سؤال العلاقة والنوايا المتبادلة بصورة سافرة، ثم أدى اعتقال أربعة نواب إسلاميين زاروا بيت عزاء زعيم تنظيم القاعدة في العراق، أبو مصعب الزرقاوي، والحكم على نائبين منهم بمدة سجن تصل إلى عام ونصف العام (قبل صدور عفو ملكي خاص)، هذا التطور أزم العلاقة ودفع بالأسئلة إلى حدود غير مسبوقه وسيناريوهات تصل إلى «خيار الطلاق».

أحد محكات العلاقة الرئيسية كان مع مجيء زكي بني ارشيد أميناً عاماً لجبهة العمل الإسلامي في آذار ٢٠٠٦، وقد واجه اختياره رفضاً حكومياً ورسائل تحذير شديدة اللهجة، بذريعة علاقته بحماس، وهو ما ينفيه بني ارشيد بالضرورة.

تطورت الأزمة بين الطرفين لاحقاً بإعلان الحكومة وضع يدها على «جمعية المركز الإسلامي» التابعة لجماعة الإخوان المسلمين، بذريعة وجود «فساد مالي وإداري» داخل الجمعية، لكن الأبعاد السياسية كانت أبرز من أن تخفي، إذ ترتبط بوجود قناعة لدى مؤسسة الحكم بأن جمعية المركز تمثل مدخلاً رئيساً لقوة الإخوان المالية ومصدراً حيويًا للتجنيد الحركي واكتساب القاعدة الجماهيرية، بل يشير أحد السياسيين البارزين، من خصوم الحركة، إلى أن الجمعية تشكل ٣٠٪ من مصادر قوة الجماعة، وتمثل رافداً أساسياً لها في الانتخابات النيابية<sup>٢١</sup>.

### ٣- في تفسير الأزمة وأبعادها

مُلّت الانتخابات البلدية سبتمبر ٢٠٠٧ لحظة حرجة للغاية في العلاقة بين مؤسسة الحكم وجماعة الإخوان، فقد سحب الإخوان مرشحيهم بعد ساعات من بدء الاقتراع، احتجاجاً على ما اعتبروه «تزيوراً تجاوز الحدود» بلغ ذروته مع «تصويت أفراد القوات المسلحة بصورة علنية» وكذلك في نقلهم بحافلات خاصة جماعية. الحكومة من جهتها اتهمت الإخوان أنهم كانوا قد «بيّتوا» قرار الانسحاب، مسبقاً، وعندما وجدوا أنّ نتيجتهم ستكون ضعيفة تذرّعوا بحجج مختلفة.

الأزمة لم تقف عند حدود الانسحاب من الانتخابات، فقد صعد الإخوان خطابهم السياسي مستخدمين لغة غير مسبوقة في النقد والاحتجاج الرسمي، وقد برز ذلك من خلال المقال المنشور في يوم الانتخابات ذاته (٣١ تموز ٢٠٠٧) على موقع الجماعة الرسمي بتوقيع «المحرر السياسي»، المقال حمل عنوان «لماذا قاطعنا العرس الديموقراطي» وشنّ هجوماً حاداً على دائرة المخابرات العامة، تلك الدائرة التي كانت دوماً تغطس خلف الأزمة بين الإسلاميين والحكومات وتبقى خارج زاوية النقد والجدال، وكان واضحاً أنّ المقال أراد توجيه رسالة بأنّ الجماعة يمكن أن تتجاوز الخطوط الحمراء، ما دامت الحكومة قد تجاوزتها<sup>٢٢</sup>.

ردّ الحكومة جاء بعد أيام قليلة من خلال مقابلة أجرتها وكالة الأنباء الرسمية مع رئيس الوزراء والذي خرج بدوره عن حدود اللغة المعروفة ووجه انتقادات «غير مسبوقة» للإخوان، محذراً «أنّ قيادات طارئة تحاول جر الأردن إلى أجواء مشابهة لما يحدث في نهر البارد بلبنان» معتبراً أنّ «الحديث المتجاوز عن المؤسستين العسكرية والأمنية نخر في العظم وتناول على الثوابت»<sup>٢٣</sup>.

كان هناك شعور في أوساط سياسية وإعلامية أنّ رسالة التهديد الحكومية لن تنتهي بالكلام، وربما يكون هناك عمل (ما) ضد الإخوان. لكن ما حدث أنّ مقابلة أجراها التلفزيون الرسمي الأردني مع الملك خففت كثيراً من حالة الاحتقان، فالملك لم يشر من قريب أو بعيد إلى الانتخابات البلدية (على الرغم أن المقابلة جاءت بعد أيام من الانتخابات)، فيما حرص الملك على توجيه رسالة من خلال تأكيد على إجراء «انتخابات نيابية نزيهة»، وقد اعتبرت جماعة الإخوان ذلك إشارة بوجود «ضمانة ملكية» حول الانتخابات النيابية<sup>٢٤</sup>.

وقد أدّى لقاء لاحق بين رئيس الوزراء ووفد من القيادة الإخوانية (المسوبة على تيار الاعتدال) إلى احتواء الانفجار، والتراجع عن «حافة الهاوية»، على الرغم أنّ تسريبات صحافية أشارت إلى عدم رضى المؤسسة الأمنية عن لقاء رئيس الوزراء مع الوفد الإخواني<sup>٢٥</sup>.

وتذكّر عملية احتواء الأزمة الأخيرة بين مؤسسة الحكم والإخوان بما حدث عام ٢٠٠٤ أبان أزمة النقابات عندما وصلت التطورات إلى مرحلة الانفجار، ثم قررت الدولة عدم تجاوز خط الأزمة إلى مرحلة «غير مسبوقة» من المواجهة، أي سيناريوهات تراجيدية.

## ما وراء الأزمة

ثمّة عدة فرضيات رئيسية تفسر أسباب هذا التصعيد الكبير في الأزمة، ووصولها إلى حافة الهاوية بين الطرفين: فمؤسسة الحكم تقول أنّ الجماعة قد تغيّرت وأنها لم تعد ترضى بالدور السياسي المحدود السابق، وباتت تطالب أن تكون شريكاً في عملية صنع القرار، وهو ما يزعج مؤسسة الحكم ويدفعها إلى الخوف من الطموح السياسي للجماعة. في المقابل ترى الجماعة أنّ مؤسسة الحكم قد تغيّرت في نظرتها للجماعة، ولم تعد تشعر بالحاجة إليها.

من تغيّر؟ الجماعة أم مؤسسة الحكم كان مدار سجل سياسي وإعلامي بين الطرفين، لكن الذي تغيّر فعلاً هي الظروف السياسية والتاريخية التي حكمت العلاقة بين الطرفين، وأدت خلال المراحل السابقة إلى بناء حالة من التعايش - وفي أوقات التحالف التاريخي- في مواجهة خصوم مشتركين في الداخل والخارج.

الظروف التاريخية والسياسية تغيّرت، خلال فترة التسعينات، من نواح متعددة: الناحية الأولى أنّ «الخصوم السياسيين»، من قوميين ويساريين ومنظمات فلسطينية، ضعفوا وتحولوا إلى قوى ثانوية ومحدودة في الشارع، فلم تعد هناك مصادر تهديد أو مصالح مشتركة كما كانت الحال في المراحل السابقة.

من ناحية ثانية؛ إنّ مسافات الاختلاف والافتراق بين مؤسسة الحكم والإخوان أصبحت أكبر من القواسم المشتركة؛ فالإخوان عارضوا بشدة معاهدة السلام ولهم موقف سلبي من سياسات الإصلاح الهيكلي (وبرنامج صندوق النقد الدولي) والنظام كان يرى في لوجه مفاوضات السلام والبرامج الاقتصادية الدولية المدخل الوحيد للخروج من «عق الزجاجة» بعد حرب الخليج الأولى ١٩٩١، حيث انقطع الدعم المالي الخليجي، جرّاء موقف الأردن، وساءت علاقة النظام بالعالم الغربي وبالجمهورية العربية، وازدادت حدّة الأزمة الاقتصادية مع هروب وطردها مئات الآلاف من الأردنيين من الكويت، ما أتى إلى ضغط على البنية التحتية وزاد من أعباء ميزان المدفوعات. أمّا الناحية الثالثة: أنّ الإخوان، فعلياً، أصبحوا القوّة الشعبية الرئيسية التي تمتلك فرصة التأثير على الرأي العام، ما دفع بالتيار الأمني داخل مؤسسة الحكم إلى التنبيه إلى خطورة قوة الجماعة الصاعدة بصورة ملموسة.

## الأزمة في منظور المؤسسة الرسمية

يوضّح أحد المسؤولين الرسميين البارزين، "ممن يتولون إدارة الملف الإخواني، أنّ الأزمة بدأت مع الإخوان منذ منتصف الثمانينات، ف«المناطق الرمادية» في مواقف الجماعة ودورها ليست وليدة السنوات الأخيرة، بل تمتد إلى ما قبل عشرين عاماً، منذ منتصف الثمانينات، إذ شهدت الجماعة تحولات كبيرة وخطيرة، و«أخذ الجانب السياسي المتشدد» يتقول على مناهجها وسلوكها. أمّا اللحظات التي مثلت تقارباً مع المؤسسة الرسمية، كحرب العراق ١٩٩١، والتي دفعت فيها الدولة ثمناً غالياً لمواقفها، فلم يخل موقف الإخوان من «مناكفة» للدولة، وتأييب الشارع عليها.

ويرى هذا المسؤول أنّ العمل السياسي للجماعة اتسم في الفترات الأخيرة بالانفصام الشديد عن موقف المؤسسة الرسمية، بعيداً عن تقدير الظروف التي تحكم عملية صنع القرار السياسي، فهناك حالة دائمة من «الاستقواء بالخارج»، والتماهي

معه، حتى لو كانت علاقته بالأردن سيئة، وأحد الأمثلة على ذلك مؤتمر الأحزاب العربية الذي عقد في دمشق ٢٠٠٦ وشارك فيه د. إسحاق الفرحان، أحد القيادات الإسلامية البارزة، و«كان يصفق للرئيس السوري بشار الأسد وهو يكيل الاتهامات للأردن! في الوقت الذي لا تزال فيه جماعته - الإخوان - محظورة في سورية».

المؤسسة الرسمية تجد في مواقف الإخوان «تكراراً للجميل»، وعدم إدراك الامتياز الذي يحظون به في الأردن، وذلك بالسماح لهم بالعمل العلني المشروع والمشاركة السياسية وبناء شبكة اجتماعية واسعة، فبدلاً من التأكيد على ولاء الجماعة للدولة وحرصها على مصالحها، فإنها «تقف، في الأغلب العام، في الجهة المقابلة لمواقف الدولة».

ويرى هذا المسؤول أن «الإخوان باتوا يمثلون خطراً حقيقياً على الاستقرار السياسي، ويشكلون حالة أقرب إلى «الظاهرة الخمينية»، إذ يسحبون البساط من تحت أقدام الدولة من خلال العديد من المشاريع الموازية لمؤسسات الدولة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً، ففي كل مجال لهم مؤسسات وهيئات تقوم بنشاطات واسعة إلى درجة بالفعل أنهم يمثلون «دولة داخل الدولة»، ويذهب مدير مخابرات سابق إلى وصف نفوذ الإخوان الكبير بأنه «انقلاب أبيض على مؤسسات الدولة».

يضيف هذا المسؤول: «المشكلة أن نفوذ الإخوان ونشاطهم ومؤسساتهم توظف ضد الدولة، فهـُـشعِبَ الإخوان و«أسرهم» تحوَّلت إلى مناقشات سياسية بعيداً عن الوظيفة الاجتماعية والتربوية التي أنشئت من أجلها الجماعة، ويتم في هذه اللقاءات الإخوانية جلد المؤسسة الرسمية وكييل الاتهامات لها بالعمالة والوقوف مع الولايات المتحدة».

ويصل المسؤول إلى «أنَّ هناك وجهين للإخوان: الأول يتحدثون فيه مع النظام بلغة مهادنة، والثاني مع الداخل الإخواني وفيه تأكيد أولية ولاء الجماعة على الدولة ومصالحها وعلى مناقضة سياسات المؤسسة الرسمية وكأنها نَدَّ للجماعة».

ويضيف المسؤول: تكمن خطورة المعادلة اليوم بين الإخوان والنظام أنَّ «الإخوان يصطفون في المحور الإيراني- السوري ومع حركات حزب الله وحماس، وهي الدول والمنظمات التي لا تكتنَّ وداً للأردن ونظامه ولها خياراتها السياسية البعيدة تماماً عن خيارات الدولة، وإذا ما تصوَّرتنا انفجار الأوضاع الأمنية في المنطقة في حال تدهور الأمور في لبنان وفلسطين بموازاة الحرب الأهلية العراقية ونشاط إيران في سياق أزمة برنامجها النووي فإن بعض الإخوان لاعب مرشح في عملية الاستقرار السياسي ولتجنيد الرأي العام وتعبئته ضد سياسات الدولة».

ويذهب المسؤول البارز إلى أبعد من ذلك عندما يفاضل بين الإسلام المعتدل (الإخوان) والمتطرف (القاعدة)؛ فعلى الرغم من إقراره بوجود «التيار التكفيري» في أحشاء اجتماعية، إلا أنَّ الدولة لها استراتيجيتها الواضحة في التعامل معه، لكن المشكلة هي مع الإخوان فهم غير واضحين في مواقفهم وخطابهم تجاه الدولة ومؤسساتها، ولهم أكثر من وجه، وإحدى القضايا العالقة اليوم هي مبدأ أساسي لدى الجماعة «علنية الدعوة وسرية التنظيم»؛ إذ إن سرية التنظيم لم تعد مقبولة اليوم لدى المؤسسة الرسمية، فالإخوان جمعية مسجلة وفق القوانين الأردنية، ولا بد أن تكون أوراقها واضحة ومكشوفة لرقابة الدولة».

الحديث السابقة تمثل تلخيصاً وتكثيفاً لرؤية المؤسسة الرسمية للعلاقة مع الإخوان. ويمكن استنتاج عدة ملاحظات رئيسة تمثل وجهة نظر الدولة:

• أنَّ الإخوان أصبحوا جماعة منظمة، تمثل مصدر تهديد للنظام، في ظل تغيُّر وجهة الجماعة السياسية لتصبح أكثر راديكالية ومعارضة لسياسات الدولة، دون تفهم للضغوطات التي تواجهها الدولة».

• أن الإخوان يؤيدون قوى إقليمية «غير صديقة»؛ وهذا ربما يذكر بمعادلة المراحل السابقة، لكن بصورة معكوسة، عندما كان الإخوان يقفون مع «مؤسسة الحكم» ضد الدول العربية والقوى المحلية «غير الصديقة».

• أن مؤسسة الحكم تنظر بعين القلق للمؤسسات الإخوانية، وتعتبرها «موازية لمؤسسات الدولة».

## الإخوان، حماس ومؤسسة الحكم

القراءة الرسمية السابقة ألفت بظلال ثقيلة على علاقة الإخوان بمؤسسة الحكم، وتضاعفت حدة الأزمة مع تأكيد المسؤولين الرسميين أن هناك اختراقاً من قبل حركة حماس لجماعة الإخوان، وأن هذا الاختراق يتجلى بإصرار حماس على تعيين زكي بني ارشيد (الذي ترى المؤسسة الرسمية أنه على علاقة وطيدة بالمكتب السياسي لحماس) اميناً عاماً لجهة العمل الإسلامي. هذا في ظل تدهور العلاقة بين حماس والنظام الأردني بصورة أكثر منذ وصول حماس إلى الحكم.

من الصعوبة فصل التوتر في علاقة الحكومة الأردنية بحماس عن علاقة الحكومة بجماعة الإخوان المسلمين، فمن ناحية حماس تمثل تنظيم الإخوان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهناك علاقة عاطفية وأيديولوجية بين الطرفين في حدودها الدنيا، مع ملاحظة أن حماس رسمياً، كانت جزءاً من جماعة الإخوان في الأردن إلى شهور قليلة قريبة. ومن ناحية أخرى فإن عدداً كبيراً من أفراد جماعة الإخوان وقياداتها وأنصارها في الأردن هم «أردنيون من أصول فلسطينية»، لذلك فهم يتفاعلون بصورة مباشرة وحساسة مع الأزمات أو المشكلات التي تقع بين الحكومة الأردنية وحركة حماس.

أحد أبرز تجليات الأزمة بين الحكومة وحركة حماس تمثل بإعلان الحكومة الأردنية (بعد أسابيع قليلة على فوز حماس في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦) عن اكتشاف خلية على علاقة ب«عناصر من حركة حماس» كانت تخطط للقيام بعمليات مسلحة داخل الأردن. هذا الإعلان سارعت جماعة الإخوان إلى التشكيك فيه، وخلق حالة من الجدل السياسي والإعلامي، وعزز من التوتر بين الحكومة والإخوان المسلمين، وقد اعتبرت الحكومة أن موقف الإخوان كان متحيزاً لصالح حركة حماس بصورة ملفتة، من دون التأكد من الرواية الرسمية الأردنية.

بعيداً عن مساءلة «الرواية الرسمية» ومدى صحتها ودقتها فإن دلالاتها السياسية تشير إلى أن هناك تدهوراً في العلاقة بين الحكومة الأردنية وحركة حماس، مما يضع جماعة الإخوان في موقف محرج، ويؤدي إلى تداعيات وسجلات داخل التنظيم سنتطرق إليها لاحقاً.



## ٤- المناظرات السياسية الإخوانية

يذهب مسؤولون ومقرَّبون من مؤسسة الحكم إلى القول أنَّ الإخوان يأخذون منحى أكثر تطرفاً وراдикаلية خلال السنوات الأخيرة في خطابهم وممارستهم السياسية. في المقابل تشير آراء أخرى إلى أنَّ الإخوان يتجهون نحو القبول بصورة أكثر جدية والتزاماً بالديموقراطية ومقتضياتها وشروطها، و«أنهم - على النقيض من الدعاية السياسية للنظام العربي»- يدفعون ثمن اعتدالهم».

فهل يتَّجه الإخوان إلى الاعتدال والمشاركة السياسية أم إلى التطرف والتشدد الفكري والسياسي...؟ الإجابة على هذا السؤال تدفع إلى رصد تطور المناظرة الفكرية والسياسية داخل جماعة الإخوان؛ فقد سادت منذ السبعينات إلى منتصف الثمانينات مناظرة رئيسة حول تعريف النظم العربية الحاكمة والعلاقة بها والموقف من الديمقراطية وشروطها ومضمونها، وحول مستوى المشاركة السياسية وأبعادها.

تطوّرت المناظرة الإخوانية - لاحقاً- لتبحث أوليات الاهتمام ومحددات المواقف السياسية فيما إذا كانت تخضع لاعتبارات اللعبة السياسية الأردنية وشروطها أم تأخذ بعداً إقليمياً، واستمرار التركيز بصورة خاصة على القضية الفلسطينية، وفي هذا السياق أخذت قصة العلاقة مع حماس جانباً مهماً من المناظرة الإخوانية، تحديداً بعد طرد قادة حماس من الأردن، وساهمت المناظرة الجديدة في إعادة إنتاج حالة الاستقطاب التنظيمي الداخلي، وصولاً إلى مناظرة أخرى حول حدود الطموح السياسي للجماعة.

### بين الأيديولوجيا والبراغماتية

في المراحل الأولى من عمر الجماعة، في فترة الخمسينات والستينات تركَّز الخطاب السياسي الإخواني حول قضايا سياسية محدودة في مقدمتها دعم القضية الفلسطينية (شارك الإخوان في حرب ٤٨)، والتنديد بالاتحاد السوفييتي والمعسكر الشيوعي آنذاك ومواجهة المد الشيوعي واليساري والقومي، الذي كان يتَّخذ بدوره موقفاً سلبياً من الجماعة ومن السؤال الديني في المجتمع، متمهاً الحركات الإسلامية بالعلاقة مع الغرب وبالرجعية<sup>٢٦</sup>.

منذ النصف الثاني من الستينات بدأت تظهر إرهابات لمدرسة فكرية جديدة داخل الجماعة مع بداية انتشار أفكار سيد قطب، المفكر الإسلامي الإخواني، وهي أفكار مثلت انعكاساً لمناخ «محنة الإخوان» المصريين والمواجهة الدامية بينهم وبين النظام الناصري. وبرزت مناظرة داخل الإخوان بين اتجاهين؛ الأول يدعو إلى التفكير جدياً بالعمل السري، بعد المواجهات الدامية بين الإخوان والعديد من النظم العربية، مستنداً إلى عدم وجود ضمانات لعلاقة الإخوان بمؤسسة الحكم في الأردن، أمَّا التيار الثاني فكان يصر على العمل العلني المشروع، وعدم ارتكاب خطأ الجماعة في مصر ببناء جهاز سري خاص<sup>٢٧</sup>.

مع بداية السبعينات بدأت تبرز انتقادات داخل جماعة الإخوان المصريين لأفكار سيد قطب، وتكرّس هذا الاتجاه مع كتاب «دعاة لا قضاة» للمستشار حسن الهضيبي (المرشد العام السابق لجماعة الإخوان) وكتب سالم البهنساوي، لاحقاً: «أضواء على معالم في الطريق»، و«سيد قطب بين العاطفة والموضوعية»، و«فكر سيد قطب في ميزان الشرع».

استدراك قيادات إخوانية على أفكار سيد قطب تجلّى داخل الأردن، فقد تنازعت مدرستان فكريتان بناء الخطاب السياسي لجماعة الإخوان، المدرسة الأولى أقرب إلى الأيديولوجيا (والتأثر بأدبيات المفكر الإسلامي المصري سيد قطب)، والمدرسة الأخرى أقرب إلى الطبيعة الواقعية البراغماتية، وانعكست المدرستان السابقتان على الاستقطابات التنظيمية داخل الجماعة، حيث مثّل «الحمام» التيار البراغماتي و«الصقور» التيار الأيديولوجي.

المدرسة الأيديولوجية التي مظهرها «تيار الصقور» كانت ترى أنّ الحكومات العربية حكومات جاهلية، ولا تمثل الإسلام، ولم تقبل هذه المدرسة بالديموقراطية بكافة مضامينها، بل كانت تتحفظ عليها بذريعة أنّها نظام غربي يمنح الحكم والتشريع للشعب لا لله، ولذلك جهد هذا التيار في تفكيك مفهوم الديموقراطية إلى فلسفة وآليات، فقالوا: «نقبل الآليات ونرفض فلسفة الديموقراطية»، وعلى هذا الأساس يرى التيار أنّ المفاضلة إذا كانت بين الديموقراطية والدكتاتورية فإنهم يختارون الديموقراطية، لكن إذا كانت المفاضلة بين الديموقراطية وبين الإسلام فإنهم يختارون الإسلام، ما يعني أنهم يميّزون بين الديموقراطية باعتبارها هدفاً سياسياً مرحلياً وبين الإسلام باعتباره نظاماً سياسياً نهائياً.

على الطرف المقابل؛ كان التيار البراغماتي متأثراً بأطروحات راشد الغنوشي، ود. حسن الترابي (في مراحل سابقة)، ولعب الشيخ المصري يوسف القرضاوي (بصورة خاصة في فترة التسعينات) دوراً كبيراً في بناء مفاهيم هذا التيار التي تقوم على نقد مبطن لأفكار سيد قطب وترسيخ القبول بالقيم الديموقراطية واللعبة السياسية وتجنّب وصف النظم العربية الحالية بالجاهلية، وباعتماد مدرسة فقهية أكثر تسامحاً تجاه القضايا الاجتماعية والسياسية<sup>٢٦</sup>.

التيار البراغماتي رفع راية «المشاركة السياسية» بصورة واضحة، وحاول جرّ الجماعة إلى إعلان موقف فكري وسياسي بالقبول بالنظام الديموقراطي، على اعتبار أنّ الفروق بينه وبين الإسلام هي فروق «محدودة» يمكن معالجتها، وخاض من أجل ذلك معركة داخل الجماعة مع تيار الصقور والمدرسة المتشددة في العديد من المراحل التاريخية من عمر الجماعة، وبصورة خاصة في فترة السبعينات عندما قبل أحد أقطاب هذا التيار، د. إسحاق الفرحان، أن يكون وزيراً ما أدى إلى تجميده سنوات طويلة، وأيضاً في دفع الجماعة إلى المشاركة في الانتخابات النيابية، ثم المشاركة في وزارة مضر بدران عام ١٩٩١.

يرصد الباحث إبراهيم غرابية سيطرة تيار الصقور على المفاصل القيادية في الجماعة في منتصف الثمانينات حيث أقصي المعتدلون وسيطر المتشددون، «فأسند المكتب التنفيذي والأقسام واللجان وإدارات جمعية المركز وجميع المسؤوليات حتى التوجيه والتثقيف...»، إلّا أنّه ومع عودة الحياة النيابية وبروز الحجم الكبير للتحوّلات السياسية والاجتماعية أعاد التيار البراغماتي فرض وجوده في قيادة الجماعة ومؤسساتها المختلفة، ففي انتخابات عام ١٩٩٠، بعد ستة أشهر من الانتخابات النيابية، تشكل مكتب تنفيذي جديد للجماعة أغلب أعضائه من «التيار المعتدل».

وفي عام ١٩٩٢ أدت الخلافات التنظيمية إلى استقالة المكتب التنفيذي للجماعة قبل عامين من نهاية مدته، وتشكّل مكتب جديد أكثر التزاماً بخط التيار البراغماتي<sup>٢٧</sup>.

## سجال المشاركة في الحكومات

في عام ١٩٩١ شارك الإخوان في حكومة بدران وفقاً لشروط أبرزها الاتجاه نحو الأسلمة في مظاهر الحياة، وإعادة كافة المفصولين من وظائفهم. وقد سبق المشاركة سجال إخواني كبير بين تيار الصقور المعارض والتيار البراغماتي. وتجلّى الاختلاف بصورة شديدة في إصدار أحد أبرز قادة تيار الصقور د. محمد أبو فارس كتاباً بعنوان «المشاركة في الوزارة في الأنظمة الجاهلية، يدحض فيه الحجج والمسوغات التي استند إليها الإخوان في قرار المشاركة».

في المقابل استكتب الإخوان د. عمر الأشقر وهو فقيه إخواني معروف للردّ على أبو فارس بعنوان «حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية». وتبدو المفارقة أنّ الأشقر الذي رفض «فتوى» أبو فارس، وأباح المشاركة في الوزارة اعتبر أنّ الأصل هو «عدم الجواز» والاستثناء المبني على تقدير المصالح هو «الجواز». مع العلم أنّ الفتوى بنيت على وصف مؤسسات الحكم العربية القائمة بـ«الجاهلية» (ومن المعروف أنّ هذا المصطلح من المفاهيم الحاكمة في الرؤية السياسية لسيد قطب)١٠.

وقد قام لاحقاً د. علي الصوّا وهو فقيه أخواني آخر، بالرد على كل من أبو فارس والأشقر رافضاً أن يكون الأصل هو «عدم جواز المشاركة السياسية»١١.

شارك الإخوان في بداية التسعينات بصورة مباشرة وأساسية في صوغ الميثاق الوطني، وهو بمثابة وثيقة سياسية كُلفت بإعدادها نخبة ممثلة لمختلف القوى السياسية الأردنية لتشكّل عهداً للعمل السياسي العام، وتضمن الميثاق العديد من المفاهيم السياسية الجديدة التي تتضمن قبول الإخوان بصورة كبيرة للتعددية السياسية والفكرية وللقضايا الرئيسية في حقوق الإنسان والحريات العامة وشروط اللعبة السياسية١٢.

من أبرز الشخصيات الإخوانية الممثلة لتيار الصقور خلال تلك المرحلة وإلى اليوم: د. محمد أبو فارس، د. همّام سعيد، عبدالله عزّام (سابقاً خلال مرحلة السبعينات)، د. أحمد الكوفحي، د. علي العتوم، إبراهيم خريسات، عبد المنعم أبو زنت (سابقاً).

أمّا شخصيات الحماثم؛ د. أسحاق الفرخان، د. عبداللطيف عربيات، د. عبدالله العكايلة (سابقاً)، د. بسام العموش (سابقاً)، أحمد قطيش الأزايد (توفي في ١٩٩٢)، عبد المجيد زنيبات، عبدالرحيم العكور (سابقاً).

وبقراءة أولية للسّمات العامة للشخصيات المشكّلة لكل تيار نجد أنّ تيار الصقور يغلب على أفرادها دراسة الشريعة الإسلامية أمّا تيار الحماثم فخلفته العلوم الإنسانية والاجتماعية والدراسة في الغرب. أمّا من حيث الأصول الاجتماعية فإنّ قيادة تيار الصقور أقرب إلى «الخليط» من أردنيين وفلسطينيين، بينما الحماثم يغلب عليه الطابع الأردني.

## بين الجماعة والحزب

في عام ١٩٩٢ تأسس حزب جبهة العمل الإسلامي، الذي شكّل استجابة جماعة الإخوان مع البيئة السياسية الجديدة، وخاصة بعد إقرار قانون الأحزاب السياسية، وقد سيطرت على النقاش الإخواني أسئلة رئيسة أبرزها «المرجعية القانونية» لعمل الجماعة بعد إقرار قانون الأحزاب، حيث أنّها مسجلة في وزارة التنمية الاجتماعية ضمن الجمعيات الخيرية، فإذا أرادت الجماعة التحول إلى حزب سياسي فلا يحق لها العمل داخل المساجد والنقابات والاتحادات والعمل الخيري والدعوي، وإذا أرادت البقاء جمعية فلا يحق لها ممارسة العمل السياسي الحزبي؟..

وُضعت أربع سيناريوهات إخوانية في التعامل مع قانون الأحزاب؛ الأول يقوم على استمرار صيغة العمل السابقة، أي ممارسة الجماعة لمختلف النشاطات السياسية وغيرها، والقفز عن فكرة تأسيس حزب سياسي، والثاني تحول الجماعة إلى حزب مرخص والثالث الامتناع عن ممارسة العمل السياسي الحزبي، وأخيراً المزاجية بين تأسيس الحزب وبقاء الجماعة، «وفق صيغة تحكم العلاقة بين الكيانين»<sup>17</sup>.

كانت الفكرة الرئيسة لحزب جبهة العمل أن يجمع الإخوان وشخصيات وطنية أخرى تتبنى المرجعية الإسلامية، وتتفق مع الإخوان على أهدافهم السياسية العامة، وبالفعل فقد شاركت العديد من الشخصيات المستقلة في تأسيس الجبهة، لكن سرعان ما انسحب أغلبها مع أول انتخابات تنظيمية داخلية، بسبب استئثار الإخوان بالمواقع القيادية<sup>18</sup>.

خلال السنوات السابقة لم يستطع حزب الجبهة الاستقلال عن الإخوان، فقد تحول إلى ما يشبه «القسم السياسي» التابع للجماعة، على الرغم من وجود بعض الشخصيات المستقلة فيه، إلا أن قيادة الجماعة بقيت مرجعيته، ثم تطور عُرف كرس هيمنة الجماعة على الحزب بأن يتم اختيار الأمين العام لحزب الجبهة من قبل مجلس شورى جماعة الإخوان.

ويشير سميح المعايطة إلى أن الحزب فشل، بالفعل، في الحفاظ على مسافة فاصلة عن الجماعة تحفظ استقلاله، وبقي ضعيفاً بالنظر إلى الجماعة، ويظهر ذلك بوضوح من خلال البنية التنظيمية الضعيفة للحزب، إذ أن أفرادها (أغلبهم من الإخوان) لا يتلقون تنشئة سياسية خاصة ولا يدرسون أدبيات خارج الأطر الإخوانية، ما حرم الحزب من تطوير ثقافة حزبية سياسية مستقلة. وبقي الحزب، على النقيض من أوضاع جماعة الإخوان، يعاني من فقر المصادر المالية وضعف الإقبال على نشاطاته وفعالياته بصورة ملفتة<sup>19</sup>.

## بروز تيار الوسط والتنافس على صنع القرار

في النصف الأول من التسعينيات جرت مياه كثيرة في السياسة الداخلية والخارجية الأردنية، وكانت مفاوضات السلام مع إسرائيل أحد أبرز المؤثرات السلبية على العلاقة بين مؤسسة الحكم والإخوان.

هذه المتغيرات ألقت بثقلها على المناظرة داخل الإخوان، وعززت من نمو وصعود تيار ثالث، أطلق عليه لاحقاً تيار الوسط، يتبنى موقفاً وسطياً بين كل من الحماثم والصقور تجاه المشاركة السياسية والسلطة، ويمتاز هذا التيار بأن أغلب أفرادها هم من الجيل الثالث والرابع في عمر الجماعة، بينما أفراد الصقور والحماثم من الجيل الأول والثاني.

ويشير سميح المعايطة إلى أن بروز تيار الوسط ارتبط تاريخياً بتحول القيادة باختيار عبد المجيد ذنبيات بدلاً من عبد الرحمن خليفة؛ فوفقاً للمعايطة فإن خليفة كان شخصية مهيمنة يمتلك القدرة الكاملة على ضبط إيقاع الجماعة على كافة المستويات، وكان هو «صانع خطاب الحماثم» عملياً، وهو الذي يتواصل مع رأس الحكم في البلاد، وبذهابه حدث فراغ قيادي سمح للوسط بمحاولة ملئه، وتراجع منذ تلك الفترة الدور المهيمن لشخصية المراقب العام.

المشروع الرئيس الذي حملة الوسطيون يقوم على مرتكزات أساسية:

- أنهم يتفقون مع خطاب الحماثم السياسي من حيث القبول بالديموقراطية وعدم تكفير الحكومات الحالية والإيمان بالمشاركة السياسية (على خلاف تيار الصقور)، إلا أنهم - أي تيار الوسط - يرفضون التماهي مع مؤسسة الحكم إلى أبعد مدى، كما هي حال تيار الحماثم (بحسب الوسطيين)، ويرون أن تيار الحماثم (الذي استفاد كثيراً

من المشاركة السياسية الإخوانية)، قد جبرَّ هذه المشاركة لصالح شخصياته التي أصبحت بارزة في المجال السياسي والإعلامي دون أن تمتلك الثقل التنظيمي الحقيقي. ويرى الوسطيون أنّ براغماتية الحماثم المبالغ فيها أدت إلى تصدير صناعة القرار الإخواني إلى خارج التنظيم (أي إلى مؤسسة الحكم).

• الدعوة إلى الاهتمام بالشأن الوطني الأردني ومنحه الأفضلية والأولية بين القضايا العربية والإسلامية، ومن ضمنها القضية الفلسطينية، ويذكر أحد مؤسسي تيار الوسط، د. هائل عبد الحفيظ، أنّ شعارهم في تلك المرحلة كان «أردن قوي أفضل لغيره من الأردن الضعيف». وقد بدأت ماكينة الدعاية المضادة للوسط بالعمل داخل الإخوان خلال التسويق أنّ تيار الوسط يسعى إلى «أردنة العمل الإسلامي».

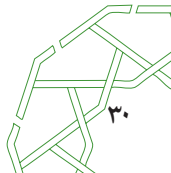
مقاربة الوسط لقيت معارضة من قبل تيار الصقور الذي رأى أنّ شعبية الجماعة اكتسبتها في الأردن من خلال اهتمامها بالشأن الفلسطيني، كما أنّ «الأردنيين من أصول فلسطينية» يشكلون نسبة كبيرة من التركيبة السكانية، ويشكلون النسبة الأكبر داخل جماعة الإخوان.

بدأ تيار الوسط بالصعود داخل قيادة الجماعة، على حساب تيار الصقور والحماثم، خلال فترة التسعينات، وقد برز بوضوح تواجد الوسط خلال الانتخابات التنظيمية عام ١٩٩٤ حيث انتخب كل من عماد أبو دية وسالم الفلاحات (المراقب العام الحالي) وجميل أبو بكر في المكتب التنفيذي، وبدأ الوسط منذ تلك الفترة يسيطر بصورة أكبر على «صناعة القرار الإخواني»<sup>١٦</sup>.

للحظة الفارقة في هيمنة الوسط على القيادة كانت مع قرار الإخوان بمقاطعة الانتخابات النيابية عام ١٩٩٧، حيث سبق ذلك جدال داخلي كبير، ويشير د. هائل عبد الحفيظ إلى أنّ الاختلاف - بداية - كان بين تيار الصقور والحماثم؛ ففي حين كان يطالب الصقور ب«المقاطعة» احتجاجاً على سياسات استهداف الجماعة وعلى تراجع الحريات العامة، وذلك لعدم منح مشروعيتها للوضع السياسي القائم، فإنّ الحماثم كانوا مع المشاركة خوفاً من خسارة الجماعة لمواقعها ونفوذها في المجال العام ما يؤدي إلى عزلتها السياسية.

ويروي د. عبد الحفيظ أنّ موقف تيار الوسط كان مع المشاركة «الرمزية»، بعدد محدود من المرشحين، لكن الوسط عاد إلى تأييد الصقور في قرار المقاطعة، بل والمضي قدماً في تسويق ذلك، ما أدى بالفعل إلى تصدير قرار المقاطعة. ويفسّر عبد الحفيظ مسارعة الوسط إلى تبني قرار المقاطعة استناداً إلى الحسابات التنظيمية داخل جماعة الإخوان، فقد أراد قادة الوسط إثبات أنّ قرار الجماعة «يصنع في الداخل بصورة مستقلة عن مؤسسة الحكم»، كما أراد إضعاف نفوذ و«نجومية» الحماثم الذين يستفيدون من المشاركة النيابية في الحياة العامة. لذلك عدل الوسط عن فكرة المشاركة الرمزية عندما شعر أنّ المستفيد الأول من هذه المشاركة هم الحماثم أيضاً. يقول عبد الحفيظ أنّ «الفكرة التي تبناها الوسط حينذاك تتمثل باعتبار مرحلة مقاطعة الحياة النيابية بمثابة «الكمون الذاتي» لإضعاف الحماثم، ثم العودة مرة أخرى بقيادات جديدة، وهو ما حدث في الترشيحات الإخوانية الحالية لمجلس النواب، إذ هنالك العديد من أقطاب وقيادات الوسط».

في عام ١٩٩٧ أعيد تشكيل المكتب التنفيذي للإخوان، بسيطرة تكاد تكون مطلقة للوسط، باستثناء المراقب العام عبدالمجيد نذبات فإنّ أغلب أعضاء المكتب التنفيذي في الجماعة كانوا من الوسط، وتمّ انتخاب عماد أبو دية (أبرز قيادات الوسط) نائباً للمراقب العام للإخوان.



قرار «المقاطعة» أدّى إلى عاصفة داخل الجماعة، ورفض عدد من قيادات الحماثم الالتزام بالقرار وتمّ فصلهم (عبد الرحيم العكور ود. عبدالله العكالية) فيما كتب د. بسّام العموش مقالاً في صحيفة الرأي اليومية يردّ فيه على بيان الإخوان حول المقاطعة، ما أدّى إلى فصله هو الآخر من الجماعة<sup>١٧</sup>.

وخرجت مجموعة أخرى من الشخصيات الإخوانية، إمّا اختياراً أو فصلاً، بعد قرار المقاطعة، وعدد منهم كان مقرّباً في مراحل سابقة من تيار الوسط، ثمّ شكّلت مجموعة من «الإخوان الخارجين» لاحقاً (٢٠٠١) حزب الوسط الإسلامي.

### إعادة تشكيل الاستقطابات التنظيمية

بدأت إرهافات تفكك الوسط وبروز تيار رابع داخل الجماعة في عام ١٩٩٩ على خلفية العلاقة مع حركة حماس. إذ برزت قضية «ازدواجية التنظيم» (وعمل عدد من أفراد الإخوان مع حركة حماس) بصورة واضحة وأدّت إلى طرح سؤال العلاقة بين الحركتين بفعل وجود مقر المكتب السياسي للحركة في المركز العام للإخوان وموقع حزب جبهة العمل الإسلامي، بالإضافة إلى حضور قيادات حماس السياسية في الشارع الأردني، وبخاصة أنّ عدداً كبيراً من أفراد الإخوان هم «أردنيون من أصول فلسطينية»: إذ يحظى الشأن الفلسطيني بدرجة كبيرة من اهتماماتهم وأولياتهم.

أدّى استبعاد مؤسسة الحكم لقادة حماس من الأردن إلى تفجير الصراع داخل الإخوان، وبخاصة أنّ قادة حماس اتّهموا المكتب التنفيذي بالتواطؤ مع الحكومة ضدّهم وعدم اتخاذ موقف حاسم، وبدأت تتردد الخلافات داخل الجماعة وتتصاعد اتهامات القيادات والقواعد القريبة من حركة حماس لعدد من القيادات في المكتب التنفيذي، تحديداً نائب المراقب العام، عماد أبو دية بـ«العلاقة بالأجهزة الأمنية»، والترتيب بحركة حماس<sup>١٨</sup>.

انتهت عاصفة إخراج قادة حماس إلى أزمة بنويوية كبيرة في تيار الوسط أدّت إلى تشكّل تيار جديد يضم المجموعات المقرّبة من المكتب السياسي لحركة حماس، وبدا الخلاف بصورة أكبر حول أولوية الهمم الأردني أو الفلسطيني، وحول طبيعة العلاقة مع حركة حماس لأول مرة في تاريخ الجماعة، على الرغم من حرص الجماعة على نفي هذه الحالة من الاستقطاب بصورة متكررة في خطابها الإعلامي والسياسي تجاه المجتمع.

منذ تلك اللحظة التاريخية أخذ سؤال العلاقة مع حماس يكبر في سياق حالة الاستقطاب التنظيمي داخل الإخوان، وكذلك في تحديد مسار العلاقة مع «مؤسسة الحكم». وقد أدّى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠ بعد فشل محادثات كامب ديفيد، وتفجر الصراع بين حماس والإسرائيليين وأحداث مخيم جنين ٢٠٠٢ إلى ترجيح كفة التيار المقرّب من حماس في الانتخابات التنظيمية الإخوانية، وبخاصة أنّ تلك المرحلة شهدت صعوداً واضحاً وكبيراً لشعبية حركة حماس وحضورها لدى الشارع العربي بعامة والشارع الأردني وبخاصة.

في الانتخابات التنظيمية اللاحقة عام ٢٠٠٢ استطاع التيار المقرّب من حماس (بالتحالف مع تيار الصقور) السيطرة على المكتب التنفيذي في الجماعة وحلّ همّام سعيد محل عماد أبو دية. وحملت تلك الفترة أيضاً عودة الحياة النيابية ومشاركة الإخوان بها، وقد نجح ١٧ نائباً أغلبهم مقرّبين من حركة حماس.

كانت أبرز مواقف التيار المقرّب من حماس تتمثل بالمطالبة بعودة قادة حماس إلى الأردن، وهو أحد المطالب الرئيسة للكتلة النيابية الإخوانية والشعارات التي كان يرددها أنصار جماعة الإخوان في مسيراتهم ومظاهراتهم، وتحدّث التيار الرابع عن رفع السقف السياسي في خطاب الحركة في العلاقة مع مؤسسة الحكم.

بعد النجاح الكبير الذي حققته حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية جرت انتخابات تنظيمية جديدة واستطاع تيار الوسط استعادة زمام القيادة والحصول على حضور مريح في مكتب الشورى في كل من جماعة الإخوان وحزب الجبهة، والحصول على الأغلبية في المكتب التنفيذي لكل منهما. وقد تركزت قيادة الوسط للجماعة بصورة أكثر وضوحاً (من مرحلة عام ١٩٩٧) حيث أصبح سالم الفلاحات مراقباً عاماً للإخوان ورحيل غرابية نائباً أولاً أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي، لكن المفاجأة التي عكّرت الهيمنة الجديدة هي توصية مجلس الشورى الإخواني (السابق المؤيد لتيار حماس) في جلسته الأخيرة باختيار زكي بني ارشيد المقرّب من حركة حماس أميناً عاماً للجبهة، (حيث جرى العرف أن يوصي مجلس شورى الإخوان في جلسته الأخيرة قبل انتهاء ولايته بترشيح الأمين العام الجديد للجبهة).

التوصية ببني ارشيد أثارت كلاً من مؤسسة الحكم وتيار الوسط في الإخوان على السواء، وأدت إلى تفجير الصراع على جبهتي الأزمة الداخلية والأزمة مع الحكم، ما وضع تيار الوسط في عاصفة من الأزمات المتلاحقة منذ عودته إلى القيادة، وشهدت المرحلة اللاحقة سلسلة تطورات متلاحقة في العلاقة بين الإخوان ومؤسسة الحكم، وصولاً إلى مرحلة الإعداد للانتخابات النيابية التي تفجّرت فيها الأزمة الداخلية الإخوانية بصورة شديدة.

### حدود الدور السياسي للإخوان

إحدى القضايا الرئيسية التي تثير نقاشاً حول أجندة الإخوان هي سؤال «الطموح السياسي» للجماعة، وقد تفجّر هذا السؤال بصورة واضحة بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وبروز اتجاه سياسي أردني متخوف من تداعيات ذلك على فتح «شبهة الإخوان للسلطة»، وترافقت هذه الجدلية مع تصريح لعزام الهندي، رئيس كتلة الإخوان في المجلس النيابي السابق، التي قال فيها أنّ الإخوان مستعدون لاستلام السلطة التنفيذية في الأردن»، وهو التصريح الذي استثمره خصوم الجماعة في مؤسسة الحكم بصورة فاعلة.

بالعودة إلى المراحل السابقة؛ فقد كتب د. عبد الله العكايلة، أحد قيادات الإخوان السابقة، ورقة نشرت فيما بعد في كتاب «مشاركة الإسلاميين في السلطة» ١٩٩٤، قدّم فيها تصور الجماعة لحدود الدور الممكن أن تقوم به في الأردن؛ استناداً إلى محددات رئيسة تقوم على إدراك الحركة لوضع الدولة وضعف إمكاناتها واعتمادها على الدعم الاقتصادي الخارجي، لذلك تجنبنا إحراج النظام فيما لا طاقة له به... إدراك الحركة أنّ الأردن ليس له مقومات الدولة الإسلامية، وهذا طمأن النظام أن استراتيجية الحركة لا تسعى إلى استبدال نظام دولة إسلامية، تعتبر الحركة عنصر أمان للنظام ضد أي محاولات انقلابية عليه، تعتبر الحركة أنّ النظام القائم خير للأردن من كل الأنظمة اليسارية والأحزاب التي حكمت المنطقة، ترفض الحركة العنف وترفض الإرهاب.. وتؤمن بالتغيير الهادي المتدرج، المرنة في الأزمات، مطالب الحركة مطالب إصلاحية.. وهذه المطالب لا ترقى إلى تهديد النظام ولا تشكل بديلاً..»

لا توجد مؤشرات أو وثائق تقدم ما يثبت وجود تحول جذري في القناعات السابقة لدى جماعة الإخوان، أو تبنيهم ما يسمى بـ«استراتيجية الاستصحاء على الدولة»، بحسب الدعاية الرسمية لبعض القوى في مؤسسة الحكم. ولا يؤخذ تصريح الهندي السابق على محمل «تغيير انقلابي»، بقدر ما يؤخذ على محمل طموح الحركة بزيادة مساحة وحدود الدور السياسي الذي تقوم به في البلاد، ووجود ممانعة كبيرة من النظام لذلك.

ويرى زكي بني ارشيد أنّ أحد عناوين الأزمة بين التيار الذي يقوده وبين التيار الآخر هو حدود الدور السياسي، فالتيار الذي يقوده بني ارشيد كان يسعى إلى كسر المعادلة التقليدية والحدود المتدنية للدور الإخواني والوصول إلى ما يعتبره «شراكة حقيقية» في عملية صنع القرار، بما يتواءم مع حجم الجماعة ونفوذها في الشارع، بينما يرى بني ارشيد أنّ التيار الآخر يرى الحفاظ في المرحلة الحالية على دور الجماعة ومكتسباتها السياسية وعدم المغامرة وراء هذا الطموح الجديد.

## ٥- ملامح الخطاب السياسي للإخوان

قبل مناقشة الانتخابات النيابية الأخيرة، وظلال «الأزمة الإخوانية» عليها، تقتضي الإشارة إلى المراحل الأخيرة من تطور خطاب جماعة الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي واللامح العامة التي استقرت عليها الرؤية السياسية للجماعة، بعد حصاد طويل من المناظرات والسجلات الفكرية والسياسية الداخلية.

### هل هي مرحلة فكرية جديدة؟

تبرز ملامح التطور الفكري لدى الجماعة في رؤيتها للإصلاح التي صدرت عام ٢٠٠٥، ونُشرت في كتيب وعلى موقع الجبهة الرسمي بعنوان «رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن»، وذلك بالتوازي مع إعلان كل من الإخوان المسلمين في مصر وسورية عام ٢٠٠٤، أيضاً، رؤيتهم للإصلاح السياسي، وأدى تزامن المبادرات الإخوانية إلى طرح سؤالين رئيسيين: الأول حول الشرط التاريخي والرسائل السياسية المقصودة والثاني حول مضمون التطور الجديد في الخطاب الإخواني.

بخصوص الشرط التاريخي؛ فمن الملاحظ «التلازم التاريخي» لمبادرة جماعة الإخوان في الدول الثلاث، ما يعني أنّ توطأ إخوانيا «فوق قطري» حصل على قطع حالة التردد الفكري السابقة وإعلان القبول بقيم الديمقراطية وبمفهوم «الدولة المدنية».. الخ.

هذا التواطؤ الإخواني- التاريخي هو بمثابة رسالة إلى الغرب - بصورة خاصة- جواباً على سؤال كان يتردد كثيراً أثناء إطلاق تلك المبادرات عنوانه «هل يقبل الإسلاميون بالديموقراطية؟»، في ظل دعاوى من العديد من الباحثين الغربيين والنظم العربية الحاكمة تقول أنّ الحركات الإسلامية لا تؤمن بالقيم الديمقراطية فيما نهائية تحكم الحياة السياسية بقدر ما تريد استغلال الديمقراطية من أجل تحقيق أهدافها السياسية بإقامة «دولة أصولية»، ثم تستغتنى عن الديمقراطية والانتخابات، أي «الانتخابات لمرة واحدة».

وبالعودة إلى مرحلة إطلاق المبادرات عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، نجد أنّ هذه الفترة شهدت أيضاً مناخاً متفائلاً إيجابياً بوجود أفاق جديدة للتغيير، وقد خرجت العديد من المقالات الغربية التي تبشّر بـ«الربيع الديمقراطي» العربي القادم، وكانت أغلب الانتخابات والتحولات السياسية تنبئ أنّ الحركات الإسلامية هي البديل الصاعد عن «الحالة الراهنة» سواء كان ذلك الصعود مرتبطاً بتفكك الدول أو ضعف السلطة السياسية (حالة العراق فلسطين) أم كان الانتخابات البلدية أو النيابية (مصر، الأردن، السعودية، البحرين، الكويت..). وعلى هذا أراد الإخوان استثمار هذا المناخ وتقديم ضمانات حول القيم التي تحكم ممارستهم السياسية.



بخصوص مضمون مبادرات الإصلاح الإخوانية وإعلانها القبول بالقيم الديمقراطية وبالتعددية وتداول السلطة؛ فإنها بلا شك تمثل مرحلة فكرية-أيديولوجية جديدة في خطاب هذه الحركات التي بقيت مترددة خلال العقود السابقة بين القبول بالديموقراطية ورفضها ومقارنتها بالشورى (مدى التوافق والاختلاف).

لكن ذلك لا يعني نقطة النهاية في النقاش. فالإيمان بالديموقراطية وقيمها ليس قراراً «سياسياً» بقدر ما هو عملية تاريخية متطورة ترسو إلى ثقافة مستقرة بعد أزمات وصراعات أو مخاضات فكرية وثقافية. ويمكن التساؤل هنا فيما إذا كان الإخوان قد مروا فعلاً بهذا المخاض الفكري والتاريخي ووصلوا إلى هذه القناعة أم أنّ الإعلان عن قبول الديمقراطية هو محاولة براغماتية لاستثمار الطرف التاريخي؟

في هذا السياق يُطرح سؤال «المصادقية»: حول مقدار مطابقة الممارسة العملية للخطاب النظري، وهو ما لا يجوز معه الحكم على «نوايا الإخوان»، لكنه يحتاج في الوقت نفسه إلى «مؤشرات» تدفع إلى مناقشة «الإعلان الإخواني». ولعل العديد من التجارب الإسلامية المستحدثة في الحكم لا تبعث على «الاطمئنان» إلى إعلان الإسلاميين قبولهم بالديموقراطية. وإذا تجنّبنا الحالات التاريخية السابقة (من حكم الإسلاميين) فإنّ المتغيرات الجديدة لا تخدم الدعوى الإسلامية، ولعلّ الشاهد الرئيس على ذلك ما يحدث في العراق اليوم على يد الحركات الإسلامية التي أعلنت سابقاً التزامها بالديموقراطية والدولة المدنية ثم هي اليوم تحتكم في ممارساتها وقيمتها السياسية إلى المعايير الأولية ولا تحترم التعددية الدينية والمذهبية والسياسية وتقدّم أدلة هائلة لخصوم الإسلاميين. والحال نفسها تنطبق على حركة حماس، فبعيداً عن الضغوط والحصار الذي تعرّضت له الحركة فإنها ساهمت في زرع شكوك وتساؤلات حول إيمانها بالديموقراطية بعد استيلائها على غزة وفي سلوكها مع الخصوم السياسيين والصحافيين، وقد أشار تقرير هيومن رايتس ووتش إلى تمادي حماس في استخدام القوة.

في المقابل: يحتج المسلمون على صدق دعوتهم الديمقراطية بالانتخابات داخل العديد من هذه الحركات عموماً، والإخوان في الأردن خصوصاً، وهي حالة تميّزها عن العديد من الأحزاب والقوى العلمانية، وهذه الحجة صحيحة جزئياً؛ فهناك قبول بألية الانتخاب وتداول السلطة داخل هذه الأحزاب، لكنه قبول محدود بالمشارك الأيديولوجي والسياسي والثقافي، ولا يسري - بالضرورة - على العلاقة مع الآخر الفكري والسياسي الذي لا يزال قبول الإخوان به ضمن «المنطقة الرمادية»، غير الواضحة؛ فهل سيقبل المسلمون إذا وصلوا إلى السلطة بنشاطات لشيوعيين ولبيراليين، مثلاً، على مستوى الحريات العامة والخاصة تتناقض مع «الدين» أم أنّهم سيعملون على تطبيق «أحكام الشريعة الإسلامية» حتى لو كان هنالك تعارض بينها وبين سؤال الحريات؟

يرى بعض المراقبين أنّ تحالف الإسلاميين مع قوى معارضة «علمانية» هو دليل على قبولهم بالآخر، وفي الأردن شكّل حزب جبهة العمل الإسلامي تحالفاً مع أحزاب المعارضة منذ سنوات، كما كان هنالك تحالف بين حركة حماس والقوى السياسية الفلسطينية المعارضة لأوسلو خلال المرحلة السابقة. لكن هذه التحالفات وإن كانت تعبّر عن تطور - أيضاً - في ممارسة الإسلاميين، إلا أنّها ترتبط بأهداف «تكتيكية سياسية» في الأغلب العام، ولا يوجد ما يدفع إلى القناعة أنّها مبنية على قواسم فكرية وسياسية مشتركة دائمة تمثل ضمانة مستقبلية لوجود «إجماعات سياسية» وطنية بين الإسلاميين والآخرين على أسس النظام السياسي ومقوماته. بل إنّ العلاقة بين حماس والقوى المعارضة الأخرى سرعان ما ساءت وتراجعت بعد سيطرت الحركة على قطاع غزة.

مع ذلك؛ فإنّ ما سبق لا يعني الحكم سلبياً مسبقاً على «الدعوى الديمقراطية» الإخوانية، لكنه في الوقت نفسه يدفع إلى مناقشة أعمق وأكثر تدقيقاً في تلك الدعوى...

## رؤية الإصلاح الإخوانية

في ضوء ما سبق يمكن مناقشة «رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح» التي صدرت عام ٢٠٠٥. تتكون هذه «الرؤية» من سبعة عشر فصلاً، تتوزع على موضوعات مختلفة تتناول أغلب الفصول السياسة الداخلية من اصلاح سياسي- هيكلية، التربية والتعليم، المجال الاقتصادي والاجتماعي والإداري والوحدة الوطنية. فيما تتناول الفصول الثلاثة الأخيرة قضايا السياسة الخارجية (القضية الفلسطينية، العراق، والوحدة العربية والإسلامية).

الملفت في «الرؤية الإخوانية» أنها أكدت الدعوة إلى إصلاحات سياسية هيكلية تقوم على تداول السلطة وإقرار المحكمة الدستورية والفصل بين السلطات وتفعيل النص الدستوري بأنّ نظام الحكم نيابي ملكي وراثي (وهي دعوة إلى «الملكية الدستورية»).

وفي بند المصالح الوطنية العليا هنالك النص التالي: «اعتماد مبادئ الديمقراطية والشورى وأدواتها بما فيها الاحتكام إلى صناديق الاقتراع وفق قانون عادل وإجراءات سليمة، والتداول السلمي للسلطة التنفيذية نهجاً ثابتاً في الحياة السياسية».

أمّا في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان فقد أكدت «الرؤية» على صون الحريات العامة (حق الاجتماع، التعبير، التظاهر السلمي، حرية التعبير...، وضمان حرية الاعتقاد وإقامة الشعائر الدينية لكافة المواطنين، والحفاظ على الحريات الخاصة للمواطن (عدم التجسس عليه، أو مراقبة اتصالاته، والحفاظ على أسراره الخاصة).

في مجال المرأة؛ فقد أعلنت الوثيقة تأييدها لحقوق المرأة السياسية من انتخاب وترشيح وتولي الوظائف السياسية، والانضمام إلى الأحزاب.

وفي مجال السياسة الخارجية؛ أكدت الوثيقة موقف الإخوان المعروف أنّ «فلسطين من البحر إلى النهر حق تاريخي وسياسي وقانوني لشعبها.. وأنّ هذه الأرض ملك ووقف لهذه الأمة»، وأنّ «أية إجراءات سياسية أو عسكرية يمكن أن تنتقص من هذا الحق إجراءات باطلة وغير شرعية». ما يعني رفض الحركة لاتفاقية أوسلو واتفاقية وادي عربة وللإعتراف بوجود إسرائيل (حتى على أراضي عام ١٩٤٨).

وفي الشأن العراقي؛ أكدت الوثيقة على إدانة الاحتلال الأميركي ودعم المقاومة العراقية، مع التمييز بين ما اعتبرته «أعمالاً فوضوية وعشوائية» ضد شرائح من الشعب العراقي وبين «المقاومة المشروعة».

على الرغم أنّ هذه الوثيقة بمثابة درجة على سلّم التطور الفكري تجاه الالتزام بالديمقراطية، وإن كان من حيث الموقف المعلن ابتداءً، إلا أنّ هنالك مساحة واسعة من «المناطق الرمادية» التي لم تجب عليها الوثيقة، ولم تتطرق لها صراحة، والتي تشكل - من زاوية أخرى- قضايا جدلية وخلافية حول خطاب «الإخوان = الإسلاميين» السياسي. ومن هذه القضايا الحقوق السياسية للأقليات، فلم توضّح الوثيقة فيما إذا كانت حريتهم الدينية تكفل حق أي مواطن، على الرغم من دينه ومذهبه، الوصول إلى المواقع العالية في صنع القرار السياسي، وكذلك الأمر بالنسبة للمرأة، فلم تتطرق الوثيقة إلى قصة تولي المرأة منصب رئيس الوزراء، مثلاً. مع أنّ هذه القضية - في الأردن - تحديداً أقل حساسية من دول أخرى، والسبب أنّ نظام الحكم ملكي ورأس السلطة السياسية لا يتغيّر، والحديث هو في أقصى درجاته عن منصب رئيس الوزراء.

في المقابل فقد أعلنت «مسودة برنامج حزب الإخوان» في مصر رفض تولي المرأة والأقليات الدينية (الأقباط تحديداً) رئاسة الدولة، ما أدى إلى نقاشات وسجالات سياسية وفكرية كبيرة سواء داخل جماعة الإخوان أو داخل النخب المثقفة والسياسية».

القضايا السابقة، بالإضافة إلى طرح فكرة تشكيل لجنة من علماء الشريعة تنظر في «مدى ملاءمة القوانين لأحكام الشريعة»، أثارت أيضاً خلافات في مناقشات الإخوان على المستوى الدولي بين مؤيد ومعارض. وفي هذا السياق فقد كتب المراقب العام السابق للإخوان المسلمين، عبد المجيد ذنبيات، مقالاً في صحيفة الغد اليومية الأردنية حول هذه المسودة أبدى قبوله بفكرة تولي المرأة وغير المسلمين لرئاسة الدولة المعاصرة وعدم ضرورة فكرة «لجنة العلماء»، ما دام أنّ الحديث هو عن الدولة القطرية الحالية وليس عن «دولة الخلافة».

### أولويات جبهة العمل الإسلامي واهتماماتها

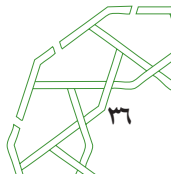
على صعيد المواقف السياسية، فهناك العديد من القضايا الرئيسية التي اهتمت بها جماعة الإخوان وحزب جبهة العمل الإسلامي. ومن خلال استخدام «التحليل الكمي» برصد بيانات حزب جبهة العمل الإسلامي (الموجودة على الموقع الخاص به) خلال الثلاث سنوات الأخيرة (إلى حين العاشر من تشرين الثاني)، فإنّ هناك (٣٨) بياناً صدرت عن الجبهة خلال عام ٢٠٠٧، كان منها (٨) موضوعات في الشأن الفلسطيني، (٢) في العربي، (٣) موضوعات حول التطبيع، (٦) موضوعات حول الإصلاح السياسي، (٢) موضوع شؤون تنظيمية داخل الجبهة، موضوع واحد اقتصادي، (٣) موضوعات اجتماعية و(١٣) موضوعاً تتناول قضايا مرتبطة بالعلاقة بين مؤسسة الحكم والحركة الإسلامية.

يلاحظ ارتفاع نسبة البيانات والتصريحات المرتبطة بالعلاقة مع الحكومة، ويفسّر ذلك سلسلة الأزمات التي مرّت بين الطرفين خلال الشهور الأخيرة، فيما احتلت القضية الفلسطينية المرتبة الثانية من حيث الاهتمام، ثم قضايا الإصلاح السياسي. ويلاحظ في المقابل تراجع الاهتمام بقضية التطبيع، مقارنة بالسنوات السابقة. أمّا الشأن الاقتصادي والاجتماعي فيأتيان في مؤخرة اهتمامات الحركة.

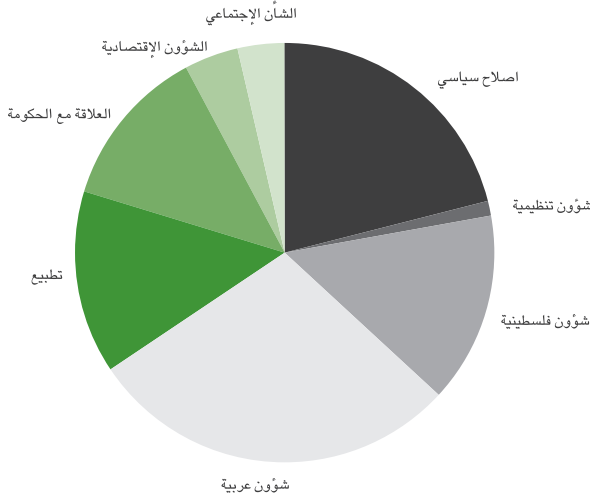
في عام ٢٠٠٦؛ كان هناك (٦٢) بياناً، منها (١٣) بياناً حول القضية الفلسطينية، (١٨) حول الشؤون العربية، بصورة خاصة الوضع العراقي ولبناني، (١٠) حول التطبيع، (٨) حول العلاقة مع الحكومة، (٢) حول الشأن الاقتصادي، (١) حول الشأن الاجتماعي و(١٠) حول الإصلاح السياسي.

أمّا عام ٢٠٠٥؛ فهناك (١٠٨) بيانات، (٤٠) في الشأن العربي، (١٠) في الفلسطيني، (١٦) حول التطبيع، (٥) العللاقة مع الحكومة، (٦) اقتصادي، (٣) اجتماعي و(٢٨) حول قضايا الإصلاح السياسي.

وفي المجموع العام خلال السنوات الثلاث إلى تاريخه؛ فإنّ عدد البيانات (٢٠٨) بيانات؛ منها (٦٠) بياناً حول القضايا الإقليمية العربية، (٢١) حول الشأن الفلسطيني، (٢٩) حول التطبيع، (٢٦) العللاقة مع الحكومة، (٩) الشأن الاقتصادي، (٧) الاجتماعي (٢) قضايا تنظيمية داخلية و(٤٤) حول قضايا الإصلاح السياسي.



فيما يلي رسم بياني يوضح حجم القضايا المختلفة في مجموع بيانات حزب جبهة العمل الإسلامي خلال المرحلة المذكورة:



من الأرقام السابقة، وبحسابات سريعة يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

- ضحالة الاهتمام بالشأن الاقتصادي بصورة واضحة، حيث تصل نسبته ضمن المجموع العام قرابة 4.3%، على الرغم أن الشأن الاقتصادي في كافة استطلاعات الرأي التي جرت خلال السنوات الأخيرة في الأردن يتصدّر بصورة هائلة اهتمامات المواطنين وألوياتهم، ويشكّل كذلك أحد أبرز أولويات مؤسسة الحكم وهواجسها واهتماماتها الواضحة من خلال كتب التكليف السامي للحكومات، وبذلك تتضح المسافة الشاسعة التي تفصل خطاب الحزب وألوياته عن الدولة والمجتمع على السواء! وربما يبرز ذلك كما سيأتي لاحقاً «فجوة الواقعية» في خطاب الإسلاميين وممارستهم.

- ضحالة الاهتمام بالمسألة الاجتماعية في خطاب الحزب؛ إذ تصل نسبة هذا الاهتمام في المجموع العام للبيانات قرابة 3.36%. وهي نسبة محدودة جداً وتعكس غلبة الشأن السياسي ومجرياته على متابعات الحزب ونشاطاته، لكنها في المقابل توحي أن «المسألة الاجتماعية» تكاد تكون «غامضة» في خطاب الحزب الرسمي، وإن كانت الفتاوى والاجتهادات الفقهية له أقرب إلى الطابع المحافظ اجتماعياً.

- تحظى القضايا الخارجية الاقليمية، (سواء القضية الفلسطينية او الشان العراقي او اللبناني او السوري) بنصيب الاسد من اهتمام الحزب وبياناته، إذ تصل نسبة القضايا الاقليمية قرابة 28.84% والقضية الفلسطينية حوالي 14.9% أي قرابة 44% من مجموع البيانات، ما يؤكد أن الشأن الخارجي من ضمن أبرز الاولويات، ويمكن ان نضيف مسألة التطبيع فهي وان كانت تتعلق بالشأن الداخلي إلا أنها تشتبك مع السياسة الخارجية (العلاقة مع اسرائيل) والقضية الفلسطينية، وتصل نسبة الاهتمام بالتطبيع قرابة 14%.

• الاهتمام بالتطبيع والنسبة العالية من البيانات حوله تبرز أن هذا الموضوع المرتبط بمعاهدة السلام الأردنية- الاسرائيلية هو بالفعل أحد محكّات وعوامل الاختلاف بين الإخوان ومؤسسة الحكم، خاصة مع إصرار لجنة مقاومة التطبيع النقابية على إصدار قوائم سوداء، وهو ما أدى إلى أزمة النقابات عام ٢٠٠٤.

• يحتل موضوع الإصلاح السياسي المرتبة الثانية بعد الشؤون الإقليمية (باستثناء الوضع الفلسطيني)، إذ تبلغ نسبة اهتمام الحزب بقضايا الإصلاح السياسي المختلفة قرابة ٢١,١٨٪. وعلى الرغم من هذا الاهتمام إلا أنّ تعدد موضوعات الإصلاح السياسي والحريات العامة وحقوق الإنسان والمجتمع المدني والمسار الديمقراطي ربما تفرض نسبة اهتمام أكبر مقارنة بمدى اهتمام الحزب بالقضايا الخارجية.

• يلاحظ أنّ الشأن التنظيمي الداخلي لم يأخذ مساحة واسعة من اهتمامات الحزب، فخلال عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ لم يصدر أي بيان حول القضايا التنظيمية، فيما صدر خلال عام ٢٠٠٧ بيانان ينفيان حدوث الخلافات الداخلية، ويرتبطان بصورة مباشرة بما كان يتردد خلال الإعلام عن خلافات داخلية حول قائمة مرشحي الحزب للانتخابات النيابية. لكن في المقابل فإنّ «شح البيانات» حول الشأن الداخلي في الحزب والحركة الإسلامية يعكس أيضاً حساسية شديدة في التعامل مع الشأن التنظيمي الداخلي، إذ تصر الحركة بصورة دائمة على نفي الخلافات والاستقطابات الداخلية، على الرغم أنّ أغلب قيادات الحركة يتحدثون في الجلسات الخاصة عن هذه الخلافات، وربما تعود هذه المعضلة إلى سيادة منطق الطاعة والجماعة والبيعة في الأطر الداخلية للجماعة، والتي تنظر إلى عملية تصدير الخلافات أنّها بمثابة كشف الأسرار والخروج على منهج الجماعة الذي يقوم على مبدأ «سرية التنظيم وعلنية الدعوة».

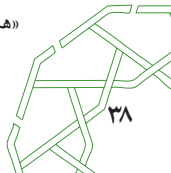
### مواقف الجبهة السياسية:

بالانتقال من التحليل الكمي إلى مضمون المواقف السياسية لجبهة العمل الإسلامي، خلال البيانات الرسمية، يمكن رصد مواقف واضحة تجاه الأحداث والتطورات والقضايا السياسية المطروحة:

١- على صعيد الإصلاح السياسي الداخلي؛ فإنّ أغلب مواقف الحزب تتعلق بحماية الحريات العامة وحقوق الإنسان، وإدانة الاعتقالات، والاعتراض على منع المسيرات والمظاهرات..

٢- على الصعيد الفلسطيني؛ يظهر الانحياز الكامل لحركة حماس، سواء في العمل المسلح أو العمل السياسي، وإن كان استيلاء حركة حماس على غزة قد أحدث «بعض الارتباك» في خطاب الحركة بين مواقف التيار المقرب من حماس (تبرير ما قامت به والدفاع عن الحركة إلى أبعد المستويات) وخطاب تيار الوسط (الذي تجنّب الخوض في تفاصيل ما حدث مكتفياً بالدعوة إلى الوحدة الفلسطينية)، كما ألفت أحداث غزة بتداعياتها على علاقة الإخوان بباقي قوى وأحزاب المعارضة الأردنية، التي أصدرت بياناً أدانت فيه ما قامت به حماس واحتجت جبهة العمل الإسلامي على هذا البيان<sup>٣٠</sup>.

٣- على الصعيد العراقي؛ يظهر الخلاف واضحاً بين إخوان الأردن وإخوان العراق (ممثلين بالحزب الإسلامي الذي يشارك في العملية السياسية)، وقد تحوّل هذا الخلاف إلى أزمة بين الطرفين وانتقادات متبادلة، فالإخوان الأردنيون يرفضون «الاحتلال الأميركي وإفرازاته» ويتحفظون على مشاركة الحزب الإسلامي في العملية السياسية، ويدعمون «هيئة العلماء المسلمين» التي يقودها حارث الضاري وتعارض العملية السياسية وتدعم المقاومة المسلّحة وإن كانت



تحرص على إعلان أنها فقط تتبنى المقاومة السلمية المدنية. وعلى الرغم من انتقاد الإخوان المسلمين لأعمال العنف التي تؤدي إلى مقتل المدنيين والأبرياء وتؤدي إلى تهديم الكنائس.. الخ، إلا أنها لم تُصدر أية إدانة واضحة وصريحة لتنظيم القاعدة في العراق، بل ذهب بعض النواب الإسلاميين للجزء بوفاء زعيمه الزرقاوي في مدينة الزرقاء في الأردن، ما أدى إلى تفجّر أزمة مع الحكومة الأردنية<sup>٤</sup>.

٤- الموقف من إيران؛ أصدر أمين عام جبهة العمل تجميعاً إلى باقي أعضاء الحزب يوضح فيه موقف الحزب من إيران، حيث بين أن الحزب يرفض السياسة الإيرانية في العراق وأفغانستان ويقبلها في فلسطين ولبنان (دعم القوى الإسلامية المناهضة لإسرائيل)، وأبرز ما يوحي به البيان أن موقف الحزب من إيران يرتبط بمواقفها السياسية ومدى تقاطعها مع مواقف وثوابت حزب الجبهة. في المقابل أظهر البيان الحزب كأنه ينظر إلى السياسة الخارجية الإيرانية بصورة مجزأة بعيداً عن العوامل التي تصنع هذه السياسة (المصالح القومية الإيرانية) التي أدت إلى التقاء مصالح إيران مع المصالح الأميركية في الحربين العراقية والأفغانية والتي ربما تؤدي إلى صفقة في كل من لبنان وفلسطين مع الأميركيين هذا من ناحية. ويؤكد البيان أن الحزب يقف مع إيران ضد أي اعتداء تتعرض له، وبالحصله الكلية فإن الدور الإيراني في العراق (وما تتمه به إيران من إثارة عدم الاستقرار ودعم الميليشيات الشيعية المسلحة) يأتي بمنزلة ثانوية - عند الحزب- أمام الدور الإيراني «المفترض» في دعم حماس وحزب الله، وهو ما يؤكد أن القضية الفلسطينية تمثل أحد أهم الاعتبارات التي تحدد مواقف الحزب السياسية<sup>٥</sup>.

٥- الموقف من سورية؛ أعلن الحزب عبر العديد من البيانات والتصريحات والمواقف دعمه لسورية في مواجهة «الضغوط الخارجية» و«الحملة الأميركية»، على النقيض من موقف جماعة الإخوان المسلمين السورية المحظورة، التي دخلت في صدام مسلح مع النظام منذ بداية الثمانينات من القرن المنصرم، والتي تحالفت مع نائب الرئيس السوري المنشق عبد الحلیم خدام في جبهة الخلاص. فهذا التباين الكبير بين مواقف الإخوان الأردنيين والإخوان السوريين خلق هو الآخر «أزمة» بين الطرفين من جهة وبين الإخوان السوريين وحماس التي يقيم مكتبها السياسي في دمشق حالياً، ويتحالفت مع سورية من ناحية أخرى<sup>٦</sup>.

٦- الموقف من الصراع اللبناني؛ أعلن الحزب تأييده لحزب الله في حرب تموز ٢٠٠٦ مع إسرائيل، عبر فعاليات شعبية مختلفة. لكن موقف الحزب الرسمي من الأزمة الداخلية اللبنانية الحالية (بين قوى الرابع عشر من آذار وحزب الله وحلفائه) أكثر غموضاً ورمادية، على الرغم أن الجماعة الإسلامية في لبنان (الإخوان المسلمين) أقرب إلى قوى الرابع عشر من آذار، مع أن أحد القادة التاريخيين لجماعة الإخوان في لبنان، ومنظري الإخوان في العالم وهو فتحي يكن، قد انشق عن الجماعة مؤسساً حزب العمل الإسلامي، ويتخذ مواقف مؤيدة لحزب الله في مواجهة قوى الرابع عشر من آذار.

من خلال المواقف السياسية السابقة يتضح مستوى الفجوة الكبيرة الفاصلة بين «السياسة الخارجية» لجبهة العمل والإخوان والسياسات الخارجية الرسمية الأردنية، وبالعبور من المواقف الجزئية إلى التصور العام فإن رهانات الإخوان تصب بصورة عامة مع رهانات حركة حماس وما يسمى «محور الممانعة» (إيران، سورية، حزب الله) في مواجهة ما يعتبره الإخوان «مشروعاً أميركياً». هذه الرهانات - من زاوية أخرى- تتعارض مع سياسات ما يسمى ب«دول الاعتدال العربي» وموقفها من إيران والولايات المتحدة الأميركية.

فالفجوة السابقة بين رهانات جبهة العمل الإسلامي وبين السياسة الخارجية الأردنية تبدو أكبر من القول أنها تندرج

في سياق «الاختلاف» على تطبيق «المصالح السياسية الحيوية» وإنما قبل ذلك تندرج في إشكالية «تعريف» هذه المصالح، سواء من خلال إشكالية العلاقة بين الولايات المتحدة أو تحديد مصادر التهديد، وهو ما يفسر حالة من «القلق» الواضح بين الطرفين خلال الفترة الأخيرة ما ساهم في تجذير وتعزيز الأزمة بينهما<sup>١١</sup>.

## بين أميركا وأوروبا

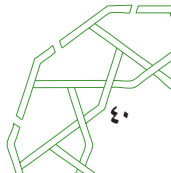
في حين يبرز موقف جبهة العمل بوضوح من المشروع الأميركي في المنطقة، باعتباره مصدر تهديد وداعم رئيس لإسرائيل، فإنَّ الموقف من الأوروبيين يبدو غير واضح أو محدد، ويدخل في سياق تقدير المواقف في كل مرحلة أو حادثة على حدى، كما حصل عندما أصدرت جبهة العمل الإسلامي بياناً أثناء زيارة خافيير سولانا (منسق السياسة الخارجية الأوروبية) إلى الأردن في فبراير ٢٠٠٦، حيث انتقد الإخوان الموقف الأوروبي من تهديد الحكومات العربية في حال تطبيق إجراءات عقابية على خلفية أزمة «الرسوم الدنماركية»، وانتقدوا كذلك الموقف الأوروبي من مسألة الاعتراف بنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي حققت بها حركة حماس انتصاراً كبيراً<sup>١٢</sup>.

في المقابل فإنَّ أمين سر جماعة الإخوان في الأردن، خالد حسنين<sup>١٣</sup>، يؤكد أنَّ وثيقة صدرت في مصر عن جماعة الإخوان، ووصلت إلى إخوان الأردن تطالب بالتمييز بين الموقف الأميركي والأوروبي عموماً. ويشير حسنين إلى أنَّ الإخوان لا يضعون «فيتو» عموماً على الاتصال والحوار مع المسؤولين الأوروبيين، على خلاف الموقف من الأميركيين، وأنَّهم بالفعل شاركوا خلال السنوات القليلة الماضية في العديد من الحوارات مع الأوروبيين، وكانت العلاقة معهم جيدة، حتى بين الأوروبيين وحركة حماس، قبل الانتخابات التشريعية الفلسطينية ٢٠٠٦، التي عكَّرت العلاقة نوعاً ما.

ويرى حسنين أنَّ الإخوان يلمسون فروقاً كبيرة بين السياسة الخارجية الأميركية وبين السياسة الأوروبية عموماً، وأنَّ كان يتخوَّف أنَّ ما يقوم به الرئيس الفرنسي الحالي نكولا ساركوزي سيؤدي إلى تجسير الفجوة بين السياسة الأميركية والأوروبية ضد مصالح شعوب المنطقة العربية.

ويفسِّر خالد حسنين الأزمة الدنماركية والعديد من الإشكاليات الجديدة بين المسلمين ودول أوروبية بصعود اليمين في تلك الدول، ويكشف أنَّ بعض الحركات الإسلامية أرسلت وفداً إلى الدنمارك لتدارك الأزمة وتوضيح أبعاد الرسوم الكاريكاتورية، لكن الوفد رجع محبطاً ومصاباً بخيبة الأمل، بسبب الموقف الحاد الذي قابله هناك. ويشير حسنين إلى الفرق الكبير في النظرة للرسوم الدنماركية بين الإخوان والأوروبيين مدركاً أبعاد الحساسية الأوروبية عموماً والدنماركية خصوصاً باعتبار أنَّ هذه الرسوم تعبير عن الديمقراطية وحرية الرأي المقدَّسة بينما تنظر إليها الشعوب العربية والمسلمة أنَّها تعدُّ على مقدَّساتها وتجريح كبير لدينها وكرامتها.

من جهة أخرى يقدِّم أحد أبرز القيادات الإسلامية في حزب جبهة العمل الإسلامي، ورئيس القسم السياسي في جماعة الإخوان المسلمين، د. رحيل غرايبة نظيراً فقهيّاً - سياسياً يتجاوز النظرة الكلاسيكية للعديد من الإسلاميين التي تقوم على تقسيم العالم إلى «دار حرب» و«دار عهد» و«دار أمان»، فيذهب غرايبة إلى أنَّ العلاقات الدولية تحكمها المصالح، فهي المعيار في تحديد المواقف من الدول واللاعبين الخارجيين، ومن هنا فموقف الإخوان محكوم باعتبارات سياسية بامتياز، بعيداً عن المنظور العقدي الذي تتبناه حركات وقوى إسلامية أخرى<sup>١٤</sup>.



## ٦- أزمة داخلية عاصفة

دخل الإخوان مرحلة الاستعداد للانتخابات النيابية في سياق أزمة الانتخابات البلدية تحديداً، وتدهورت علاقتهم مع الحكومة عموماً، وقد أدت هذه التطورات إلى صعود اتجاه داخلي (من الصقور بصورة رئيسة) يدعو إلى «المقاطعة» احتجاجاً على «الاختراقات» التي حدثت في الانتخابات البلدية من ناحية، ولبقاء قانون الصوت الواحد من ناحية ثانية، ولاستمرار حكومة معروف البخيت التي أجرت الانتخابات البلدية من ناحية ثالثة، ما يشكك بنزاهة ومصداقية الانتخابات برأي هذا الاتجاه، ويؤكد عدم جدوى المشاركة في ظل عدم القدرة على التأثير في عملية صنع القرار بصورة عامة من ناحية أخيرة<sup>٣٦</sup>.

في المقابل دافع اتجاه المشاركة بأن المقاطعة لا تخدم الجماعة ولا مسار الحياة السياسية بصورة عامة، وقد تنزَع اتجاه المشاركة بفشل تجربة المقاطعة عام ١٩٩٧، التي أدت إلى عزل الإخوان سياسياً، وخسارتهم منابر للتأثير السياسي والإعلامي. وعلى الرغم من اقتناع تيار المشاركة بعدم القدرة على التأثير على عملية صنع القرار إلا أن الحضور الإخواني في البرلمان يوفر لهم منبراً سياسياً وإعلامياً جيداً فتبقى أصواتهم ومواقفهم معلنة، كما يخفف من الإجراءات الرسمية التي تسعى للحد من نفوذ الإخوان وأدواتهم في العمل والتأثير في مختلف المجالات<sup>٣٧</sup>.

ورأى تيار المشاركة أن أمام الإخوان، في سياق الأزمة المتفاقمة مع الحكومة، خيارين استراتيجيين إما المقاطعة والوصول بإدارة الأزمة مع الحكومة إلى عدم قبول «خفض سقف» الخطاب السياسي الإخواني، ما ينذر بسيناريوهات غير مسبوقة. أما الخيار الثاني فهو الالتزام بأكبر قدر من البراغماتية والواقعية السياسية، من خلال المشاركة بقائمة معتدلة وبنسبة محدودة تنزع حجج بعض المسؤولين بأن الإخوان يتبنون استراتيجية «الاستعصاء على الدولة» وأنهم يطمحون إلى الاستيلاء على السلطة. وهذه المشاركة - من جانب آخر - تؤكد أمام الرأي العام المحلي والعالمي أن جماعة الإخوان هي حركة مدنية سلمية تؤمن بالمشاركة السياسية ولا تتبنى طريق العنف، مهما كانت الظروف السياسية الداخلية<sup>٣٨</sup>.

في سياق هذه الاختلافات قرّر مجلس شورى الإخوان إحالة قرار المشاركة إلى المكتب التنفيذي الذي قرر المشاركة، وأصدر بياناً ربط فيه هذا القرار بـ«المصلحة الوطنية» على الرغم من الظروف المحيطة<sup>٣٩</sup>.

قدّم حزب جبهة العمل الإسلامي قائمة مرشحيه للانتخابات النيابية، بعد تأخير الإعلان عنها أكثر من مرّة، وتضمّنت القائمة (٢٢) مرشحاً، وهو أقل عدد وأصغر نسبة تخوض فيها جماعة الإخوان أو حزب جبهة العمل الإسلامي الانتخابات منذ عام ١٩٨٩، إذ بلغ عدد المرشحين في الانتخابات النيابية السابقة ٢٠٠٣ (٣٠) مرشحاً، وانتخابات عام ١٩٩٣ (٣٦) مرشحاً، وعام ١٩٨٩ (٢٩) مرشحاً.



ورأى مراقبون وإعلاميون أن تحالف تيار الاعتدال والحمام قد فرض أجدنته على اتجاه المرشحين واستبعد الشخصيات الجدية والمسوبة على تيار «الصقور»، كما هي الحال مع د. همام سعيد (في عمان- دائرة صويلح) ود. علي العتوم (في إربد).

وفيما يلي جدول يوضح أعداد المرشحين الإخوان والناجحين منهم مقارنة بعدد أعضاء مجلس النواب، خلال آخر خمسة انتخابات نيابية، منذ عام ١٩٨٩ إلى الانتخابات الأخيرة:

السنة	عدد المرشحين	عدد النواب	عدد مقاعد المجلس
١٩٨٩	٢٩	٢٢	٨٠
١٩٩٣	٣٦	١٦	٨٠
١٩٩٧	قوتعت		٨٠
٢٠٠٣	٣٠	١٧	١١٠
٢٠٠٧	٢٢	٦	١١٠

وقد قُرات قائمة المرشحين (من قبل المحللين والإعلاميين)، سواء من حيث عدد المرشحين أو اتجاهاتهم، أنها بمثابة رسالة ضمانات وتهذبة من الحركة الإسلامية إلى مؤسسة الحكم. لكن المفارقة أن هذه القائمة تلقت هجوماً إعلامياً عنيفاً من قبل المجموعة المقربة من حماس والمجموعة التي استبعدت من الترشيح، وأنهم تيار الوسط بأنه تجاوز خيارات «قواعد الإخوان وجبهة العمل الإسلامي» واستفرد بالقرار، بل وأن قادة الوسط رشّحوا أنفسهم للانتخابات مستثمرين التفويض الذي حصلوا عليه من مجلس شورى جماعة الإخوان في حسم أسماء المرشحين بعد الاطلاع على اختيارات القواعد<sup>١١</sup>.

ولم تقف الاتهامات الإخوانية الداخلية، التي تمّ تسريبها عبر الإعلام، لتيار الوسط بالتلاعب بقائمة المرشحين، بل وصلت إلى حدود اتهامه بالتواطؤ مع الحكومة ضد التيار الآخر ويعقد صفقة معها. وتجلت الأزمة الإخوانية بصورة واضحة بظاهرة «حرد أمين عام جبهة العمل الإسلامي» زكي بني ارشيد المحسوب على تيار حماس، واحتجابه عن المشاركة في الاجتماعات التي عُقدت للتحضير للانتخابات النيابية، بل وتغيّبه عن المؤتمر الصحافي الذي أعلنت فيه القائمة بصورة مفاجئة<sup>١٢</sup>.

ويشير مصدر قيادي في الإخوان أن سبب الأزمة الداخلية يعود بصورة مباشرة لقرار حماس فك الارتباط تنظيمياً ورسمياً عن الإخوان المسلمين في الأردن، وهو القرار الذي رفضه مجلس شورى الإخوان في الأردن، لكن وافق عليه مكتب الإرشاد العالمي، وبمقتضاه سوف يصبح للإخوان المسلمين الفلسطينيين تنظيمياً خاصاً ومراقباً عاماً مستقلاً، في حين كانوا في الماضي مرتبطين ولو فقط شكلياً بالإخوان الأردنيين.

وفق هذا التطور فإن جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين سوف تشمل الإخوان المسلمين الفلسطينيين اللاجئيين في المخيمات السورية واللبنانية والوافدين إلى دول الخليج وفي أوروبا والغرب وفي دول عربية أخرى تتواجد فيها تجمعات فلسطينية. بينما يستقل إخوان الأردن (من ذوي أصول فلسطينية وأردنية) في تنظيم الجماعة في الأردن. هذا الترتيب الجديد يطرح سؤالاً حول من يقود إخوان الأردن: هل هو تيار الوسط أم التيار المقرب من حركة حماس، الذي سيجعل جماعة الإخوان في الأردن (التي تنشط في المخيمات الفلسطينية) تدور في فلك أجدنة حماس وحساباتها. فوفقاً للمصدر الإخواني فإن الصراع الحالي في الجماعة بين هذين التيارين يدور حول هذا الموضوع الذي يرتبط بسؤال القيادة والوجهة السياسية وسلم الأوليات والاهتمامات<sup>١٣</sup>.

## آليات الاختيار والترشيح

رداً على الدعاوى السابقة يوضّح د. رحيل غرايبة، نائب الأمين العام لجبهة العمل الإسلامي، الآلية التي تمّ بناء عليها اختيار المرشحين من قبل الجبهة<sup>١</sup>، على النحو التالي:

• تمّت عمليات اقتراع وترشيح داخل فروع ومراكز كل من حزب جبهة العمل الإسلامي وجماعة الإخوان وأرسلت الخيارات التي حصلت على أعلى الأصوات إلى المكتبتين التنفيذيين للجماعة والحزب.

• قام مجلس شورى جماعة الإخوان بتفويض المكتب التنفيذي لكل من الجماعة والجبهة (١٦) عضواً بالنظر في الأسماء المقررة واختيار قائمة المرشحين.

• اعتمدت اللجنة عدة معايير في اختيار المرشحين:

١- النظر في ترشيح الفروع والمراكز، لأنّ «القواعد» هي التي تدرك أبعاد المعادلات داخل المناطق والدوائر الانتخابية المختلفة، والقبول غالباً بهذه الترشيحات إذا لم تكن تتعارض مع اعتبارات أخرى. ويؤكد غرايبة أنّ نسبة ٧٥-٨٠٪ من ترشيحات «القواعد» تمّ قبولها واعتمادها.

٢- يعتمد المكتب حين النظر في الترشيحات اختيار الدوائر التي يرى أنّ احتمال النجاح فيها كبير، ودعم شخصيات في دوائر أخرى فرص نجاحها جيدة، ويمكن أن تتقارب مع الإخوان. وعدم الدخول في دوائر قد تثير حساسيات «عشائرية». وعلى هذا الأساس كان غرايبة يتوقع فوز جميع أو أغلب مرشحي الحركة، لأنّ فرصهم جيّدة، وهو العامل الذي رأى غرايبة أنه كان محدداً لعدد المرشحين، للحد من أعداد الخاسرين من مرشحي الحركة.

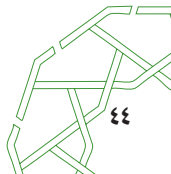
٣- في معيار «الكفاءة» أكد رحيل أنه جرى التأكيد من قدرة المرشّح على أداء الدور والمهمة المطلوبة منه، وأن يكون منسجماً مع خطاب الحركة ورويتها الإصلاحية والسياسية. لذلك تمّ استبعاد بعض الأسماء التي لن تعكس خطاب الحركة في مجلس النواب، على الرغم من ترشيح القواعد لها، مما أثار جدلاً داخلياً واسعاً. ورأى رحيل أنّ قائمة مرشحي الحركة لهذه الانتخابات هي «من أفضل قوائم المرشحين في تاريخ الجماعة من حيث الحضور والرمزية والكفاءة وسلامة الرؤية ودقة الإحاطة ببرنامج الجماعة السياسي»، ويبدو هذا المعيار جديداً نسبياً، إذا قورن بالمراحل السابقة، إذ كان حضور كل من الصقور والحمام فيها بارزاً، وكذلك التفاوت في مستوى وكفاءة النواب الإخوان.

٤- العودة عن قرار استثناء أعضاء المكتب التنفيذي في جبهة العمل الإسلامي من حق الترشيح، مع إبقاء الحظر على «أعضاء المكتب التنفيذي للجماعة»، على خلاف انتخابات عام ٢٠٠٣ التي منع فيها أفراد المكتبتين من الترشيح للانتخابات، وقدمت الجماعة - آنذاك - مجموعة من الشباب الصاعدين. من خلال «مرافعة غرايبة» عن عملية اختيار قائمة المرشحين يتضح أنّ هناك معايير متداخلة حدّدت عملية الاختيار؛ معيار الانتخاب (الاقتراع بين القواعد)، المعيار الواقعي (فرص النجاح)، معيار الكفاءة (قدرات المرشّح وأهليته)، معيار الانسجام مع خطاب الحركة.

أما أبرز سمات مرشحي الجبهة؛ بالنسبة للمستوى التعليمي هناك (٥) من حملة الدكتوراة، (٦) ماجستير، (١) دبلوم عالي، (٨) بكالوريوس، (١) دبلوم و(١) ثانوية عامة.

بالنسبة للتخصصات العلمية؛ فأعلى عدد هو للمتخصصين في الشريعة الإسلامية (٧)، ثم الهندسة (٤)، الصيدلة (٣)، تخصصات تربوية (٣)، علوم إنسانية (١)، تخصصات علمية (٢)، اقتصاد (٢) وقانون (١).  
أما التركيبة العمرية فقد بلغ متوسط عمر المرشحين قرابة (٥٣) عاماً، أكبرهم سنّاً عمره (٦٨) عاماً، وأصغرهم عمراً (٣٥) عاماً.

وبخصوص توزيع المرشحين بين الأصول الأردنية والفلسطينية، فقد كان مناصفة تماماً. وتنوعت الخلفيات العملية للمرشحين بين خبرات في مجالس إدارات البلديات، والعمل التطوعي والحكومي والتجارة الخاصة. وهناك تسعة نواب سابقين في تاريخ الجماعة، منهم (٧) في المجلس السابق (٢٠٠٣-٢٠٠٧) من أصل (١٧) نائباً.



## ٧- الحملة الانتخابية

جاء البرنامج الانتخابي لحزب جبهة العمل الإسلامي مقارباً بصورة تكاد تكون مطابقة لما ورد في رؤية الإخوان للإصلاح ٢٠٠٥، بخاصة في مجال الإصلاح السياسي الهيكلي ومجال الحريات العامة وحقوق الإنسان، والمسألة الاجتماعية والإصلاح الاقتصادي والجانب التعليمي والثقافي والتربوي، وقضايا السياسة الخارجية. إلا أن البرنامج عانى من قصور واضح في جوانب حيوية وأساسية على النحو التالي:

١- «فجوة الواقعية»: يلاحظ أن هنالك أزمة حقيقية في واقعية البرنامج ومدى إمكانية تطبيقه على أرض الواقع، فالبرنامج أقرب إلى لغة المطالب والثواب والقيم التي تحتكم إليها جماعة الإخوان، دون أن يكون هنالك قراءة عملية للمشكلات والملفات التي ستواجه مجلس النواب القادم، وتشكل تحديات خطيرة ومباشرة للدولة. لكن أبرز المجالات التي تظهر فيها فجوة الواقعية تكمن في الشق الخارجي، فالبرنامج يتحدث عن رفض احتلال العراق واعتبار وجود القوات الأميركية «استعماراً عسكرياً» ويرتب على ذلك «العمل على تحريك الأمة بكل قواها لمقاومة هذا الاستعمار ثقافياً وسياسياً وجهادياً، والتصدي للهيمنة الأمريكية في مختلف الأطوار العربية والإسلامية»، «تقديم الدعم الممكن للمقاومة العراقية لتحرير العراق...»، «دعم الجهود الرسمية والشعبية الراضة للاحتلال والمقاومة للهيمنة الاستعمارية الأمريكية الصهيونية في المنطقة». وفي مجال الوحدة العربية والإسلامية يتحدث البرنامج عن «السعي لرفع الحصار بأشكاله المختلفة المفروض على بعض الدول العربية والإسلامية، كالسودان وليبيا» (على الرغم أن الحصار رفع بصورة كبيرة عن ليبيا!)، «التصدي للدعوات العرقية والإقليمية والطائفية التي تستهدف تجزئة الأمة وزرع الأحقاد... فمن الواضح من البنود السابقة وغيرها أنها غير واقعية ولا تتناسب مع موقع البرلمان وصلاحياته وسلطاته ولا مع حتى الشروط الجيوسراتيجية التي يتحرك خلالها الأردن الذي يعتمد في اقتصادياته على المساعدات الخارجية وتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج! فهذه البنود أقرب إلى الثوابت العامة أو «مثاليات الحركة السياسية»، لا «خيارات سياسية واقعية».

٢- الثقب الأسود: لا يزال الشأن الاقتصادي بمثابة الثقب الأسود في برنامج الإخوان الأردنيين ولم يتقدموا فيه أي خطوة باتجاه صوغ رؤية اقتصادية تقوم على بدائل أو ملاحظات عملية، فالبرنامج يتبنى «مراقبة الاستثمار الأجنبي والحد من سيطرته على الاقتصاد الوطني»، ضبط الديون الخارجية، معالجة مشكلة الفقر، وضع خطة وطنية لمعالجة مشكلة البطالة، ضبط العجز في الميزان التجاري، تقليص عجز الموازنة، دعم ذوي الدخل المحدود، التحرر من سطوة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، البحث عن بدائل النفط... الخ. لكن البرنامج لا يقدم أية سياسات اقتصادية واضحة لتطبيق هذه الأهداف، ودون حتى أن يقدم قراءة واقعية لمشكلات الاقتصاد الأردني وملاحظاته على برنامج الإصلاح الاقتصادي. وبمقارنة الشق الاقتصادي في هذا البرنامج بالجانب الاقتصادي لحزب العدالة والتنمية المغربي نجد أن الفارق كبير، فبرنامج العدالة المغربي الذي جاء بعنوان «معاً نبني مغرب العدالة»، وخاض على أساسه الانتخابات التشريعية الأخيرة،

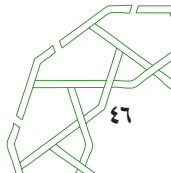
يقدم رؤية نقدية واضحة للأزمة الاقتصادية وملامح الخيارات التي يتبناها بصورة واضحة وعملية. وتبدو مقارنة البرنامج الأردني فقيرة وضحلة بالمقارنة - كذلك بالبرنامج الانتخابي للعدالة والتنمية التركي - الذي خاض الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٣- إذ يقدم تصوراً اقتصادياً كاملاً للمشكلات والحلول والخطوات التي سيتخذها للخروج من تلك الأزمة، من خلال برنامج زمني محدد.

٣- إصرار الحزب على شعار «نعم، الإسلام هو الحل»، وهو الشعار الذي أثار جدلاً واسعاً حول برنامج جماعة الإخوان في مصر، وحول برنامج الحزب في الأردن، إذ أنه شعار يوحي أولاً كأنّ الإسلام غائب تماماً عن الواقع السياسي الحالي، وهو ما ترفضه الأحزاب والقوى الأردنية الأخرى، وثانياً وكأنّ هناك حلولاً سريعة ومباشرة للمشكلات المعقدة، واستبعاداً لنسبية إدراك وفهم أحكام الدين الإسلامي وتطبيقاتها. والملفت أنّ موقع جماعة الإخوان الإلكتروني نشر مقالين حول هذا الموضوع الأول بعنوان «لماذا شعار الإسلام هو الحل؟» والثاني بعنوان «الإسلام هو الحل.. حرية وسعادة» يتحدث المقالان عن تحرير الإسلام للإنسان من السلطة المستبدّة وكذلك عن فلسفة الإسلام في الحياة التي تحقق للإنسان السعادة، وهي قضايا لا تتعلق في تطبيقها ومضامينها بصورة واضحة وواقعية بعمل مجلس النواب والواقع السياسي، فمضمون المقالات أكثر ضبابية من الشعار ذاته!<sup>٣٧</sup>

٤- التشديد على رفض التسوية السلمية بصيغتها الحالية. فالبرنامج يعلن «لا يحق لأحد كائناً من كان التنازل عن أي جزء من أرض فلسطين»، «صراعنا مع المحتل صراع عقائدي حضاري لا تنتهيه اتفاقيات سلام، وهو صراع وجود وليس صراع حدود»، «جميع الاتفاقيات التي تنتقص من حق الأمة في السيادة على كل فلسطين، اتفاقيات باطلة، ولا تلزم الأمة بأي شيء».

ربما السؤال المطروح في هذا السياق: إذا كان «تيار الوسط» (المجموعة المعتدلة) هو من تولى صوغ الحملة الانتخابية ومضامينها، فكيف يفسّر تشدد البرنامج في السياسة الخارجية إلى أقصى مدى وضحالة مضمون الشق الداخلي (المحلي) في البرنامج على الرغم أنّ قادة الوسط أعلنوا - سابقاً- أنّ البرنامج سيمنح الوضع الداخلي الاهتمام الأكبر؟.. الجواب على ذلك أنّ الأزمة داخل الإخوان بين المعتدلين والمتشددين أو بين الوسط (التركيز على الهم الأردني) وتيار حماس (التركيز على الشأن الإقليمي) تعيق الوصول إلى تقدّم حقيقي في الخطاب السياسي، وتجعل الجماعة أسيرة التسويات بين التيارين وحالة الشد والجذب. كما أنّ الحملة التي تعرّض لها تيار الوسط من قبل التيار الآخر دفعته إلى التشدد أكثر في مواقفها السياسية في محاولة لنفي تلك الاتهامات والخروج من قفص الاتهام.

وهناك فرق بين وجود توجه للوسط نحو مسار معين وبين نضوج قدرته وخطابه للسير بذلك المسار. أخيراً فإنّ عامل الوقت لم يكن يساعد على إنضاج برنامج انتخابي يليي الحد الأدنى من الواقعية السياسية في ظل الأزمة الداخلية العاصفة التي أخذت جزءاً كبيراً من اهتمام قيادة الوسط وقد سبقتها الأزمات المتتالية مع مؤسسة الحكم.



## ٨- نكسة الإخوان زلزال الانتخابات

حصل الإخوان على ستة مقاعد فقط من أصل ١١٠ مقاعد، وقد فازوا بمقعدين فقط عن مدينة عمان ومقعد عن محافظة البلقاء (مخيم البقعة)، وثلاثة مقاعد في كل من عجلون وجرش والعقبة. وحصل مرشحو الإخوان كافة على ما مجموعه (٩٦١٥٢) صوتاً، من أصل مليون و٤١١ و٩٣٥ ناخب صوتوا، وكان المتوسط الحسابي لعدد الأصوات التي حصل عليها مرشحو الإخوان جميعاً هو (٤٣٧٠,٥) صوتاً.

هذه نتيجة لم تصدم فقط قيادة الإخوان وأفراد الجماعة وأنصارها بقدر ما صدمت أغلب المراقبين والمحللين، وحتى شخصيات قيادية في الدولة كانت تتوقع أن يحصل الإخوان في أسوأ التقديرات على عدد مقاعد ما بين ١٠-١٢ مقعداً. وفي مقاربة أولية لنتيجة الإخوان الحالية فإنها تبدو من أسوأ النتائج التي حصلوا عليها خلال ممارستهم النيابية منذ عام ١٩٥٦، إذ حصل الإخوان في تلك الانتخابات والتي تليها ١٩٥٦ حيث حصل الإخوان على أربعة مقاعد من أصل أربعين مقعداً، وذلك في ذروة المد القومي واليساري، على هذا تعتبر نتيجة الإخوان في الانتخابات النيابية السابقة بمثابة «هزيمة سياسية».

### رواية الإخوان للتراجع الكبير

الرواية الإخوانية للتراجع الكبير برزت في المؤتمر الصحافي الذي عقده نائب المراقب العام للجماعة جميل أبو بكر في اليوم التالي للانتخابات محيلاً هذه النتيجة إلى «دور الحكومة» وعدم نزاهة الانتخابات، سواء من حيث النقل الجماعي للأصوات بالمئات والآلاف لصالح مرشحين معينين، وهي العملية التي ارتبطت بظاهرة أخرى «شراء الأصوات».

ويتهم الإخوان الحكومة بغض الطرف عن هذه التجاوزات الكبيرة على الرغم من أنها كانت علنية في العديد من المناطق، وكذلك بالسماح لعدد كبير ممن لا يحق لهم التصويت (يحملون هويات غير مثبتة عليها اسم الدائرة)، أو منع الآلاف ممن يحق لهم التصويت من حقهم بذرائع وحجج غير مقنعة.

يضيف الإخوان إلى ما سبق خللاً منهجياً أصاب عملية الربط الإلكتروني، حيث تعطلت أجهزة الحاسوب في بعض المناطق لمدة ساعات، ما يفتح المجال للتلاعب، وكذلك الخلل في عملية الاحتمساب النهائي للأصوات واعداد الصناديق.

يرى د. رحيل غرابية، نائب الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي، أن الانتخابات كانت بمثابة «كمين» حكومي نُصب للإخوان، وقد نجوا من هذا الكمين في الانتخابات البلدية ووقعوا به في الانتخابات النيابية.

ويضيف غرايبة أنهم خُذِعوا بوعود الحكومة بإجراء انتخابات تحقق الحد الأدنى من النزاهة والشفافية. ويرفض تحميل «الأزمة الداخلية» مسؤولية الهزيمة الساحقة، إذ يرى «أن الأزمة ربما تكون مسؤولة عن خسارة عدد محدود من المرشحين، لآ عن النتيجة الحالية».

ويذهب جميل أبو بكر وغرايبة معاً إلى حصول الإخوان على تقارير ومعلومات عن وجود توجه استراتيجي للحكومة بإضعاف الجماعة داخل المدن الكبيرة تحديداً، التي كانت تعتبر سابقاً معاقلاً إخوانية سواء في الانتخابات البلدية والنيابية<sup>٢١</sup>.

في المقابل؛ رفضت الحكومة رواية الإخوان وأحال الكتاب والمعلقون السياسيون المقربون من الحكومة أسباب الهزيمة للخلافات الإخوانية الداخلية، وإلى تناقص شعبية الجماعة بصورة حادة وإلى تداعيات الأزمة بين حماس وفتح على شعبية الإخوان أردنياً.

### جدلية التراجع والشعبية

بعيداً عن الروايات السابقة؛ فإن هناك عدة فرضيات (مقولات) ربما تتضارب أو تتكامل في تفسير التراجع الكبير للجماعة. أبرز هذه الفرضيات:

• « إن تراجع الإخوان كان نتيجة مباشرة لدور الحكومة في دعم المرشحين من جهة ولانتشار ظواهر بيع الأصوات وترحيلها التي برزت بوضوح في الانتخابات الأخيرة».

• «إن تراجع الإخوان هو انعكاس للأزمة الداخلية الساحقة، وللصراع بين المعتدلين والمتشددين، ونتيجة مباشرة لتقاعس أو تواطؤ المتشددين ضد المعتدلين».

• « إن تراجع الإخوان مرتبط بتراجع شعبيتهم سياسياً سواء كان السبب تحجيم الدولة لنفوذهم الاجتماعي والسياسي خلال السنوات السابقة، أو لظروف إقليمية مرتبطة بحماس وأزمة الإسلام السياسي في المنطقة، أو لعدم إدراك الإخوان المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة».

• «إن تراجع الإخوان مرتبط بأخطاء ارتكبتها الجماعة في تقدير المعادلات الانتخابية وسوء خياراتها في مناطق متعددة».

بصورة أولية ثمة اتجاه غالب في التحليل السياسي والإعلامي للتراجع يدفع إلى اعتماد الفرضيات السابقة جميعها، ويعتبر أن التراجع كانت مركبة مبنية على تفاعل عوامل مختلفة، لكن السؤال هو حول أهمية كل فرضية والمساحة التي تحتلها في تفسير التراجع، وهو ما يصعب الجزم به، خاصة أن الأرقام والمعلومات المرتبطة بالتصويت ونسبه لا تقدم إجابات قاطعة وإن كانت تساعد في مناقشة كل فرضية من الفرضيات السابقة بصورة أكثر تعمقاً وموضوعية..

### أولاً الحكومة بين التدخل المباشر و«الحياد السلبي»؛

يرى سياسي مخضرم، رفض الكشف عن اسمه، أن الانتخابات الحالية كانت في جزء من مسارها ومخرجاتها أقرب إلى «التعيين»، إذ سهلت وساهمت الحكومة لبعض الشخصيات بالوصول إلى قبة البرلمان. وقبل صدور تقرير المركز الوطني

لحقوق الإنسان حول الانتخابات ومجرياتها، فإن رفض الحكومة لمنظمات المجتمع المدني بمراقبة العملية الانتخابية، وبصورة خاصة عملية الاحتساب النهائي للأصوات، يدفع إلى وجهة هذه الحجة، في سياق «أرقام فلكية» حصل عليها مرشحون في بعض الدوائر الانتخابية تمثل نسبة أكبر من النسب المعتادة في كل سنة بصورة كبيرة، كما حصل في الدائرة الثالثة في العاصمة عمان أو الدائرة الخامسة (منطقة صويلج) أو حتى بعض الدوائر في المحافظات.

وفي دوائر أخرى، على الرغم من عدم التدخل الحكومي المباشر فإن سياسة «الحياد السلبي» إزاء ظاهرة شراء الأصوات ونقلها بصورة جماعية، (على الرغم من صدور تقارير إعلامية متعددة تؤكد هذه الظاهرة، بعضها تقارير رسمية) كان عاملاً سلبياً ومؤثراً بصورة مباشرة على محصول الإخوان الانتخابي بخاصة في دوائر عمان؛ وهو ما ارتبط بظاهرة «النواب الرأسماليين الجدد» الذين نجحوا في دوائر لا تمثل ثقلًا عشائرياً لهم ولا يوجد لديهم أي رصيد سياسي سابق يوفّر لهم دعماً شعبياً.

وأشارت تقارير متعددة إلى انخفاض في أعداد المقترعين عن الانتخابات السابقة في العديد من الدوائر، مع أنّ المفترض أن يرتفع الرقم، فمخيم البقعة على سبيل المثال، أنت مخرجات العملية لتؤكد بصورة قطعية «النقل الجماعي» لأصوات الناخبين. فمحمد عقل المرشح الإخواني نجح في الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٣ بعدد أصوات بلغ (١٠٢٢٤) صوتاً، وفاز في الانتخابات الحالية ب(٤٦٥٧) مع عدم وجود منافسة قوية تمثل فارقاً عن الانتخابات السابقة، ما يعني أنّ الأصوات التي خسرها - على الرغم من نجاحه- أكثر من (٥٠٠٠) صوتاً إماً امتنعت عن التصويت وإمّا أنّها ذهبت لدوائر أخرى، وهو الاغلب بخاصة إذا تبين أنّ مرشحاً- على سبيل المثال- في عمان الثالثة قد نجح بنسبة أصوات بلغت (١٠٦٦٦) صوتاً وآخر بعدد أصوات وصل إلى (١١٦٠٤) أصوات مع أنّ دائرة عمان الثالثة لا تتضمن هذا الرقم الكبير من الأصوات. والظاهرة السابقة تنطبق على مناطق متعددة في دوائر عمان والزرقاء.

عملية شراء الأصوات ونقلها بصورة جماعية أفادت عدداً من المرشحين في دوائر عمان المختلفة، وأضرّت مرشحين من الإخوان، ما يمكن أن يفسّر جزئياً لكن بصورة منطقية زيادة عدد الأصوات التي حصل عليها مرشحون منافسون للإخوان في دوائر في عمان، بخاصة الثالثة والأولى والثانية والرابعة والخامسة وغيرها، مقارنة بالأصوات التي حصل عليها الإخوان الذين لم يعتمدوا على سياسة نقل الأصوات وشراؤها.

### ثانياً ديناميكية الصراع والحملة الانتخابية؛

ثمة مؤشرات متعددة على أنّ الصراع داخل جماعة الإخوان المسلمين أثر على حماس قواعدهم وعلى شعبيتهم، بخاصة أنّ الصراع الداخلي قد تفجّر إعلامياً بصورة واضحة قبل الانتخابات بأيام قليلة، ولم يقف عند حدود الاختلاف السياسي، بل شهد اتهامات كبيرة من قبل المتشددين للمعتدلين بالتواطؤ مع الحكومة وبعقد صفقات معها. ويؤكد هذه الملاحظة العديد من قواعد الإخوان في العديد من المناطق بخاصة تلك التي يسيطر عليها المتشددون أو التي خالفت فيها القيادة اختيار القواعد وقدمت مرشحين آخرين.

وبلغة الأرقام فإنّ دائرة عمان الخامسة (حي صويلج) التي تُشكّل تاريخياً معقلاً للصقور قد خسرت فيها مرشح الإخوان نمر العساف في الانتخابات الأخيرة وحصل على (٥٤٥١) مقابل (١١٦٦٦) حصل عليها د. محمد أبو فارس مرشح الإخوان في انتخابات ٢٠٠٣، مع الإشارة أنّ الأخير لم يحضر المهرجانات الانتخابية للعساف، ما يمثل رسالة سياسية واضحة لقواعد الإخوان وأنصارهم.



وفي الدائرة الأولى في محافظة إربد حصل مرشح الإخوان نبيل الكوفحي على (٤٩٩٦) صوتاً وخسر الانتخابات على الرغم أنه حصل على عدد أكبر من انتخابات ٢٠٠٣ التي خسرها أيضاً حيث حصل حينها على (٤٢٠٠) صوتاً. أما المرشح الخاسر الآخر فهو محمد البزور فقد حصل على (٢٥٨٨) متراجعاً عن الانتخابات السابقة التي فاز بها بما مجموعه (٦٥٠٩) أصوات. والملفت أن د. علي العتوم النائب الإخواني السابق قد فاز في الانتخابات عام ٢٠٠٣ بما مجموعه (٨٤٦١) صوتاً، ولم توافق قيادة الجماعة على ترشيحه هذه الانتخابات على الرغم من تنسب القواعد له، وكانت زريعة القيادة، وفقاً لمصادر موثوقة، أن أداء العتوم في البرلمان الماضي لم يكن مقنعاً، ولم ينسجم مع الخطاب السياسي الجديد للجماعة. وعلى الرغم أنه كان من المتوقع أن تذهب أصوات العتوم إلى نبيل الكوفحي أو البزور المرشحين الآخرين إلا أن نبيل الكوفحي حافظ بزيادة بسيطة جداً على مجموعة السابق، بينما خسر البزور قرابة أربعة آلاف صوت، أي أن الإخوان في هذه الانتخابات خسروا قرابة (١٢) الف صوت في دائرة إربد الأولى عن الانتخابات السابقة.

الأرقام السابقة تقدم بعداً محتملاً لدور الصراع الداخلي وتأثيره على النتائج بخاصة في المناطق والدوائر التي خالفت فيها القيادة ترشيحات القواعد، فقدّمت القيادة مجموعة من «تيار الوسط» في معاقل الصقور والتيار الرابع.

### ثالثاً الإخوان، حماس والرأي العام؛

يرى عدد من المراقبين والمحللين أن شعبية الإخوان بصورة خاصة في المجتمع الأردني (من أصول فلسطينية) تأثرت سلباً بتراجع صورة حماس لدى الرأي العام، بخاصة في ظل الصراع الدموي مع حركة فتح وكذلك ممارسة الحركة بعد سيطرتها عسكرياً على قطاع غزة. وهذه الحجة تبدو من ناحية نظرية - على الأقل - وجيهة. فحماس كانت خلال السنوات السابقة عنواناً لحركة مقاومة ضد الاحتلال، يقدم أبنائها جهوداً كبيرة في هذا السياق ويحظون بتعاطف الشارع العربي والإسلامي عموماً، وقد خاضت جماعة الإخوان الانتخابات النيابية في عام ١٩٨٩، ١٩٩٣، ٢٠٠٣ على وقع العمل المسلح لكتائب القسام، وكانت العديد من الفعاليات والمهرجانات الانتخابية تشهد هتافات وأناشيد مؤيدة لحركة حماس ونضالها ضد «الاحتلال الإسرائيلي».

أمّا الانتخابات الحالية فقد جاءت وحماس في نظر أصدقائها وخصومها متورطة بإدارة قطاع غزة، وفي حوادث متعددة فرضت تساؤلات حول مستقبل مشروعها السياسي، وفي الوقت نفسه هناك كمون في «العمل المسلح» للحركة، وهذه الظروف إن لم تؤثر سلباً على جماهيرية الإخوان الذين ارتبطوا بحماس سياسياً وفكرياً، وعاطفياً بالحدود الدنيا، فإن تأثير حماس باعتبارها عاملاً مساعداً وداعماً للتصويت للإخوان قد تلاشى إلى درجة كبيرة في الانتخابات الأخيرة.

ما سبق يضاف إليه عاملان رئيسان؛ الأول أن الإخوان يخوضون الانتخابات الحالية وقد خرجت جمعية المركز الإسلامي، التي تشكل إحدى أبرز أدواتهم في العمل من تحت أيديهم، وسبقها تراجع نشاط الإخوان في الجامعات وحرمانهم من العمل والنشاط في المساجد وجميعها كانت بمثابة شبكة عمل اجتماعي واسعة وفرت تواصلاً وتفاعلاً كبيراً بين الإخوان والشارع الأردني، وأكسبت الإخوان حضوراً ملموساً بخاصة أن «المؤسسات التطوعية- الخيرية» كانت بمثابة مؤسسات موازية للدولة تملأ مساحة مهمة من تقديم المساعدات والإعانات.. الخ. وفي الانتخابات الحالية بدأ يظهر الأثر المباشر لتراجع العمل الاجتماعي الإخواني ما أدى إلى «حلقة مفقودة» في تواصلهم مع الشارع.

العامل الآخر؛ أنه على الرغم من التحول الملموس في المزاج الاجتماعي نحو الدين، فإن هناك العديد من الجماعات والمجموعات الدينية التي بدأت تزامح الإخوان على «تمثيل المشروعية الدينية» لدى الشارع، وبعضها اتاحت له الدولة مساحة شاسعة للتحرك والتعبير ولاء الفراغ الذي يتركه انسحاب الإخوان جراء قوانين وسياسات التحجيم المتبعة ضدهم. ومن أبرز هذه الجماعات التيارات السلفية سواء التقليدية (المالية للحكومة) أو الراديكالية (المعادية للحكومة) وجميعها حركات مناهضة للإخوان وتحظى بحضور ملموس في الشارع في السنوات الأخيرة.

على هامش هذه الحركات يمكن التماس ظواهر جديدة من التدين تفصل الجانب السياسي عن الاجتماعي والفردى، ولعلّ تأثير ما أصبح يطلق عليهم «الدعاة الجدد» على فئات واسعة من الشباب أصبح ملموساً في العديد من المجتمعات العربية، وخاصة أنّ هؤلاء الدعاة يحظون بمنابر إعلامية واسعة، ويمتاز خطابهم الوعظي بالبعد عن الشأن السياسي وكلفته الكبيرة. وهذه «المزاحمة» في السوق الإسلامي لها آثارها على شعبية الإخوان ومحاولتهم الربط بين «التصويت لهم في الانتخابات» وبين «القبول بالإسلام» لدى الشارع.

في هذا السياق من القراءة السياسية والاجتماعية-الثقافية يمكن العودة إلى نتائج الانتخابات لنلحظ أنّ الإخوان خسروا في معاقل أساسية لهم في عمان وإربد والزرقاء، وهي مناطق تمتاز بوجود فلسطيني كبير. ففي عمان في الدائرة الأولى حصل عزام الهندي مرشح الإخوان عام ٢٠٠٣ وحده على (١٥٨٣٣) صوتاً ونجح، في حين حصل في انتخابات عام ٢٠٠٧ على (٤٧٧٩) أصوات وحصل موسى هنتش على (٤٧٤٤) أي أنّ مجموع ما حصله الهندي (وقد فاز) انتخابات ٢٠٠٣ أكثر بما يزيد على (٥٠٠٠) صوت عما حصله مع هنتش (الذي خسر) في الانتخابات الأخيرة.

في دائرة عمان الثانية حصل مرشحاً الجبهة موسى الوحش وتيسير الفتاني معاً (وقد فازا) في انتخابات ٢٠٠٣ على (١٩٥٧١) صوتاً، بينما حصل كل من موسى الوحش (خسر) وحمزة منصور (فاز) معاً على (١٥٣٤٠) صوتاً أي بخسارة ما يقارب (٤٠٠٠) صوتاً، وفي عمان الرابعة حصل مرشح الجبهة عدنان حسونة عام ٢٠٠٣ على (١١٤٨٤) صوتاً فيما حصل المرشح سعادة السعادات في الانتخابات الأخيرة على (٦٦٧٦) صوتاً أي بخسارة ما يقارب (٥٠٠٠) صوتاً، وهذه امثلة ولها حالات مشابهة في العديد من الدوائر. بينما استطاع مرشحون إخوان أردنيون (سليمان السعد، محمد طعمة القضاة، عبد الحميد ذنبيات) من الفوز في دوائرهم، مستعينين بنقل اجتماعي وعشائري أو جهود فردية.

#### رابعاً أخطاء في قراءة المعادلات الانتخابية؛

هذا الجانب يرتبط بالجانب السابق، فيبدو أنّ الإخوان قد بنوا معادلتهم الانتخابية وعدد المرشحين الاثنى عشرين على قراءة نتائجهم في الانتخابات السابقة والأرقام التي كانوا يحصلون عليها، وكانت المؤشرات التي بين أيديهم وفقاً لتلك المعطيات أنّ المرشحين جميعهم أو أغلبهم سيتمكنون من النجاح. لكن المعضلة الرئيسية في «القراءة الإخوانية» أنّها افترضت أولاً أنّ الأصوات والنتائج التي كانت تحصل عليها الحركة الإسلامية لشعبيتها وجماهيريتها غير مرتبطة بالنشاط والثقل الاجتماعي والتواصل بين المرشحين والقواعد والأنصار من ناحية، كما تجاوزت القراءة الإخوانية إشكالية التقسيم الديمغرافي، الذي ربما كان عاملاً في انتخاب الأردنيين من أصول فلسطينية لمرشحين إخوان لأنهم يمثلون مصالحهم في النظام السياسي.

وعلى هذه الفرضية فإنّ أحد العوامل المؤثرة على نتيجة الإخوان سلباً هو الخطأ في الترشيح والاختيار؛ فمصر العساف ترشّح في دائرة عمان الخامسة (صويلح) وهي دائرة كانت معقلاً للإخوان الصقور من أصول فلسطينية، بينما نمر محسوب على الوسط (من أصول أردنية)، وكان الفارق في عدد الأصوات بينه وبين المرشحين الإخوان السابقين ملموساً بصورة كبيرة. وكذلك الأمر ترشيح ممدوح الحسين (أردني) في الزرقاء الأولى وتمثل تاريخياً دائرة للإخوان (من أصول فلسطينية). وقد ترشّح د. رحيل غرايبة (أردني من رموز الوسط) في دائرة عمان الثالثة، ولا يوجد له فيها ثقل اجتماعي (كما كان حال المرشح السابق زهير أبو الراغب من أصول شامية ويحظى بتأييد من هذه القاعدة الاجتماعية) وكان واضحاً أنّ اعتماد غرايبة كان بدرجة رئيسة على الصوت «الإخواني الفلسطيني» (مخيم الحسين والمناطق القريبة والمحاذية).

وفي منطقة الرصيفة (على سبيل المثال) إحدى دوائر محافظة الزرقاء فقد كان رسوب جعفر الحوراني لصالح مرشح إسلامي آخر هو محمد الحاج الذي انفصل عن الجبهة وقام بترشيح نفسه بصورة مستقلة، بعيداً عن تدخل الحكومة.

ومن الأخطاء الرئيسية التي ارتكبتها الجماعة أنها لم تقدر الفترة الزمنية القصيرة الفاصلة بين الانتخابات البلدية والنيابية، بعد أن كانت الجماعة قد استغرقت كثيراً في خطابها الإعلامي والسياسي في التنديد بالانتخابات البلدية وبالحدوث عن غياب الشفافية والنزاهة، ما خلق مناخاً محبطاً لأنصار الحركة وأفرادها، كان يصعب معه، كما يرى أحد قادة الجماعة، إعادة تحريك هذا المجموع العام وإقناعه بصورة مفاجئة وسريعة بجدوى المشاركة في الانتخابات النيابية.

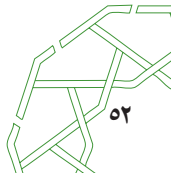
### خامساً ضعف أداء كتلة النواب الإخوان السابقة؛

الفرضية الأخيرة تمثل عاملاً مساعداً على التفسير ويمكن التقاطها من خلال الأرقام التي حصل عليها مرشحو الإخوان، ممن كانوا نواباً سابقين؛ فعزام الهندي حصل في عام ٢٠٠٣ على (١٥٨٣٣) وفي عام ٢٠٠٧ على (٤٧٧٩)، وموسى الوحش حصل في عام ٢٠٠٣ على (١٠٦٢٧) مقابل (٦٠٣٠) في ٢٠٠٧، محمد البزور حصل على (٦٥٠٩) عام ٢٠٠٣ مقابل (٢٥٨٨) الانتخابات الأخيرة، إبراهيم المشوخي حصل في عام ٢٠٠٣ على (٨٠٩٥) مقابل (٢٠١٨) عام ٢٠٠٧، حياة المسمي حصلت على (٧١٣٣) في عام ٢٠٠٣ مقابل (٣٧٥٦) في الانتخابات الأخيرة، جعفر الحوراني حصل على (٩٠٩٥) عام ٢٠٠٣ مقابل (٣٧٤٧) الانتخابات الأخيرة، محمد عقل حصل عام ٢٠٠٣ على (١٠٢٢٤) مقابل (٤٦٥٧) الانتخابات الأخيرة.

فعلى الرغم أنه لم يصدر أي تقييم رسمي معتمد من الإخوان والجبهة لأداء الكتلة النيابية السابقة فإن حالة عدم الرضا كانت تظهر في ثنايا بعض التصريحات والتلميحات من قيادات إسلامية، وهي الحالة التي انعكست بوضوح على تراجع محصول الأصوات لكافة نواب الجبهة الذين أعادوا ترشيح أنفسهم هذه المرة.

الملاحظة الرئيسية؛ واعتماداً على الأرقام السابقة يمكن القول: أنه في الوقت الذي يبدو مبرراً ومنطقياً الحكم بأن ما شاب الانتخابات من تجاوزات واضحة أضر سلباً على مرشحي الإخوان وخدم منافسيهم بصورة مباشرة، إلا أن هذا لا ينفي أن هنالك أولاً تراجعاً «ما» في تأييد الإخوان في الشارع وثانياً أخطاء ارتكبها الإخوان في حملتهم الانتخابية وثالثاً وجود تساؤلات جدية حول قدرة الإخوان على التكيف في خطابهم وممارستهم مع التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فلو كان الناخب أو المواطن يشعر أن الإخوان قادرين على تمثيل مصالحه ومطالبه بصورة كبيرة في البرلمان لكانت نتيجة الحركة في الانتخابات الأخيرة أفضل، على الرغم من الممارسات الحكومية أو سلوك المرشحين الآخرين.



## ٩- آفاق المستقبل

ما هي الدلالة التي تلقيها الانتخابات الأخيرة على مستقبل جماعة الإخوان سواء على صعيد جماهيرية الحركة أو على صعيد وحدتها الداخلية أو على صعيد علاقتها بالحكم؟

الإجابة على السؤال السابق مركبة بامتياز إذ تعتمد على متغيرات عديدة إقليمية وداخلية، لكن ثمة مجالات حيوية تشكل تحديات حيوية وتمثل خيارات الجماعة في التفاعل معها ملامح عامة لخارطة الطريق التي ترسم وتحدد مستقبل الجماعة ودورها السياسي، وأبرز هذه التحديات؛ مصائر الصراع الداخلي وتأثيره على وجهة الجماعة، الجماعة والمجتمع جدلية التواصل والعزلة وأخيراً تحولات العلاقة بين الجماعة ومؤسسة الحكم.

### أولاً مصائر الصراع الداخلي ووجهة الجماعة القادمة؛

تمثل الانتخابات النيابية انتكاسة ليس فقط للدور السياسي للجماعة، بل لتيار الوسط فيها؛ فقد انتكس أيضاً تيار الوسط الذي يمسك حالياً بزمام القيادة بصورة غالبية، والذي صاغ القائمة الأخيرة وتعرض لهجوم حاد من تيارى الصقور والمقرب من حماس، ومن المتوقع خلال الفترة القريبة القادمة أن ينشط التيار المقرب من حماس في محاولة إسقاط قيادة الوسط والسيطرة على زمام الأمور مرة أخرى، باستثمار حالة الغضب والإحباط لدى قواعد الحركة من نتيجة الانتخابات.

وقد اعتبر تيار المقاطعة أو تيار التصعيد السياسي ضد الحكومة أنّ ما حصل هو شاهد كبير على عدم جدوى «رسائل التظلمين» التي ترسلها الجماعة و«أنّها لن تؤثر على السياسات الحكومية التي تسعى إلى محاصرة الحركة وتحجيمها» على حد تعبير أحد أفراد الإخوان. بل يذهب بعض الإخوان إلى أنّ نتيجة الانتخابات هي خسارة حقيقية لتيار الوسط «الذي يسعى إلى أردنة (أي الاهتمام بالشأن المحلي) الجماعة ومشروعها السياسي» ويؤكد على أنّ قوة الجماعة وحضورها الجماهيري مرتبطين بقاعدتها الفلسطينية واهتمامها بالشأن الفلسطيني بصورة خاصة.

بات من الواضح أنّ الجماعة، وبخاصة بعد قرار حماس بفك الارتباط معها أمام مشروعين وأجندتين سياسيتين؛ المشروع الأول الاهتمام بالشأن الوطني والداخلي الأردني، والتأكيد على الاستقلال التنظيمي والسياسي عن أجندة حماس الإقليمية. والمشروع الثاني هو الاشتباك مع الشأن الفلسطيني والالتزام بالخط السياسي لحركة حماس ومحاولة الجماعة تقديم نفسها بصورة أكثر وضوحاً أنّها تمثل الشارع الأردني من أصول فلسطينية وهذه إحدى أبرز نقاط الارتكاز في الأزمان الأخيرة مع مؤسسة الحكم، التي سعت من خلال الانتخابات البلدية ثمّ النيابية إلى بناء رسالة سياسية وإعلامية مناكفة فحواها أنّ الجماعة ضعيفة ومحدودة داخل التجمعات والمخيمات الفلسطينية في المدن الكبرى، على خلاف الانتخابات

السابقة التي كانت المدن الكبرى (حيث الكثافة الفلسطينية) عمان والزرقاء وإربد تعد معاقل رئيسة للإخوان مقابل ضعفهم في المدن والتجمعات الأردنية.

الانتخابات، إذن، عززت من التيار المقرب من حركة حماس وخدمت رؤيته السياسية بصورة مباشرة، وتشكل الأغلبية الفلسطينية في قاعدة الجماعة وجماهيريتها عوامل مساعدة لتيار حماس لإعادة الإمساك بدفة القيادة وصوغ الوجهة القادمة.

معضلة تيار الوسط تبدو في مجالات حيوية؛ أولاً في عدم وجود تجاوب إيجابي من مؤسسة الحكم معه، ما يعزز من حضوره وخطابه لدى قواعد الإخوان، وثانياً على الرغم من وجود «توجه» لدى التيار بالاهتمام بالشأن الداخلي فإنه لا يزال غير قادر على بلورة تصور استراتيجي متكامل واضح المعالم للملامح لرؤيته القادمة وآليات تحقيقها، بخاصة أن البرنامج الانتخابي أظهر عجزاً واضحاً في الخطاب الواقعي لهذا التيار.

في المقابل؛ تبدو معضلة التيار المقرب من حماس بصورة كبيرة أن إصراره على العلاقة مع حماس (ولو بمستوى التقاطع السياسي) سيعزز من سيناريو الصراع والمواجهة بين الجماعة والنظام، وسيهدد باقي مكاسب وأدوات الحركة، وربما يفتح العلاقة على سيناريوهات تراجيدية، في حين أثبتت الأزمات السابقة (أزمة النواب الأربعة الذين سجنوا على خلفية الغزاة في الزرقاوي، أزمة جمعية المركز الإسلامي، أزمة الانتخابات البلدية) أن الجماعة لا تمتلك أدوات ضغط وقوة في مواجهة الحكم، وأنها عاجزة حتى عن تحريك الشارع، وتبدو العصا الوحيدة التي تلوح بها الجماعة هي أن استهدافها وتراجعها سيعزز التيار الراديكالي (السلفية الجهادية) وهي القضية التي لا تأخذها مؤسسة الحكم على محمل الجد!

في هذا السياق فإن مآلات الصراع الداخلي مفتوحة على عدة سيناريوهات؛

١- قدرة الوسط على التماسك والإصرار على أجدثته السياسية، وهذا سيكون عاملاً مساعداً على امتصاص سياسات مؤسسة الحكم والتخفيف من وطأتها وانتظار آفاق جديدة تكسر القالب السياسي الحالي من استهداف الحركة، ربما من خلال بروز اتجاه سياسي انفتاحي في مؤسسة الحكم يعيد ترتيب الأوراق مع قيادة الجماعة.

٢- قدرة التيار المقرب من حماس على إسقاط تيار الوسط واستلام دفة القيادة، ما سيعزز الأزمة الحالية مع مؤسسة الحكم، إلا إذا حدثت متغيرات أخرى في العلاقة بين الحكم الأردني وحركة حماس على صعيد إقليمي أو متغيرات أخرى تؤدي إلى صفقة أو تفاهات بين هذا التيار والحكومة، أسوة بما حصل في انتخابات عام ٢٠٠٣.

٣- استمرار حالة الصراع والتداول على القيادة بين التيارين السابقين، ما يبقي العلاقة مع مؤسسة الحكم بين شد وجذب ويرحل استحقاقات الحسم الاستراتيجي السياسي والفكري إلى مراحل لاحقة.

## ثانياً الجماعة والمجتمع.. جدليات العزلة والتواصل؛

إحدى فرضيات التراجع الإخواني الملحوظ في الانتخابات الأخيرة تتمثل في التأثير السلبي لسياسات مؤسسة الحكم خلال العقد الأخير بإضعاف شبكة العمل الاجتماعي للجماعة التي أتاحت لها خلال العقود المتتالية القدرة على الاتصال الاجتماعي والسياسي وبناء نفوذ مشهود داخل المجتمع.



فقد عملت مؤسسة الحكم على إضعاف وتحجيم الأخوان بصورة كبيرة من خلال منع نشاطاتهم في المساجد (مؤخراً سن قانوني الوعظ والإرشاد ومكافحة الإرهاب الذين يرتبان مسؤولية قانونية على الوعظ بغير إذن وزارة الأوقاف الدينية)، في الجامعات (سن قوانين للانتخابات الطلابية تعزز من جانب التعيين ما أدى إلى مقاطعة الإخوان للانتخابات، دعم الاتجاهات السياسية المناوئة للإخوان، التدقيق في تعيين الأساتذة الجامعيين المحسوبين على الإخوان والحيلولة دون تعيين من تثبت علاقته بهم..)، في العمل الخيري (وضع اليد على جمعية المركز الإسلامي، إعادة هيكلة لجان الزكاة وإخراج الإخوان منها، التضيق على جمعية المحافظة على القرآن وجمعية دار الصالحين وصولاً إلى تأميم هذه الجمعيات أو السيطرة عليها)، حتى في الجامعات الخاصة (فقد خسر الإخوان إدارة جامعة الزرقاء الأهلية لصالح خصم ومنافس قام بعدم تجديد عقود عدد كبير من المدرسين المحسوبين على جماعة الإخوان).

وبصورة أكثر دقة فإنّ السياسات الحكومية دفعت باتجاه «استئصال شبكة العمل الاجتماعي والمدني للإخوان»، في المقابل لم يظهر الإخوان قدرة ملموسة على تجاوز السياسات السابقة وبناء استراتيجيات خلّاقة أو بدائل ملموسة، وظهر تأثير هذه السياسات في الانتخابات الأخيرة، بشهادة عدد من الإخوان الذين ناقشهم الباحث.

إذا كانت شعبية الإخوان قد بنيت خلال الفترات السابقة على روافع رئيسية؛ شبكة العمل الاجتماعي، شعبية حركة حماس في الوسط الفلسطيني (سبق الحديث عن تراجع هذه الصورة، والاتجاه الاجتماعي العام نحو التدين، سبق الحديث عن منافسة جماعات أخرى للإخوان ودعم الدولة لهم) فإنّ هذه الروافع جميعها قد ضعفت كثيراً وتخلّخت قدرتها على توفير جماهيرية للحركة، فإنّ الرهان الحقيقي هو في مدى قدرة الحركة على تجديد خطابها الاجتماعي والسياسي واستراتيجيتها في الاتصال الاجتماعي باعتماد أدوات أكثر نزوعاً إلى الشبكية بدلاً من الهرمية الحالية، واقتحام مجالات جديدة في المجتمع المدني، بالإضافة إلى إعادة النظر في خطابها الوعظي والديني.

### ثالثاً تحولات العلاقة بين الجماعة ومؤسسة الحكم؛

أبرزت الانتخابات النيابية أنّ مؤسسة الحكم غير معنية بالرهان على تيار الوسط، وأنّها لم ترسل أية إشارات مشجّعة في هذا الاتجاه، ويبدو أنّ الاستراتيجية الجديدة المعتمدة هي «المواجهة غير الرأسية» بمعنى تجنب سيناريوهات حل الجماعة قانونياً (السيناريو المصري) والاستبعاد التام للحل الأمني الكامل بحظر الوجود والممارسة (السيناريو التونسي) لكن مع العمل على إعادة هيكلة الحضور الاجتماعي والسياسي للجماعة بصورة كبيرة، وحرمانها من أدواتها التي بنتها خلال العقود السابقة من ناحية، وتعزيز ودعم اتجاهات إسلامية أخرى كحزب الوسط الإسلامي ومنتدى الوسطية والجماعات السلفية من ناحية ثانية، ودعم اتجاهات سياسية علمانية تملأ الفراغ في الشارع مقابل انحسار الإخوان من ناحية ثالثة.

الاتجاه الذي يتبنى هذا السيناريو في مؤسسة الحكم ويفرضه هو الاتجاه (اليمني - الأمني) وينظر إلى جماعة الإخوان بمنظور مركب (قوبيا البديل الإسلامي، العلاقة مع حماس، ممثلة للأردنيين من أصول فلسطينية) ويرى أنّ النظام غير معني بالبقاء تحت رحمة الرهان على «الخط المعتدل» (أو تيار الوسط)، وبخاصة مع عدم وجود ضمانات لتوجه استراتيجي للجماعة يكفل استمرارية مواقفها المعتدلة والسلمية، ويعتقد هذا التيار أنّ الرهان الاستراتيجي الأكثر ضمانة هو إضعاف الجماعة ومنحها حجماً طبيعياً غير ذلك المتضخم الذي اكتسبته لظروف استثنائية خلال المراحل السابقة.

إلى أي مدى ستمضي هذه الاستراتيجية قدماً، وإلى أين ستنتهي؟ هذا مرتبط برحم المتغيرات السياسية الإقليمية والداخلية القادمة، وبالنتيجة التي ترسم الرؤية والاستراتيجية تجاه الإخوان في مؤسسة الحكم.

ولعل أبرز السيناريوهات المطروحة في هذا السياق هي:

١- سيناريو الاستئصال والتحجيم «المواجهة غير الرأسية»: وربما يرى أنصاره أنّ الانتخابات النيابية أثبتت نجاحه وقوة تأثيره، ما سيؤدي إلى تراجع قوة الجماعة وحضورها الشعبي، إلا أنّ خصوم هذا الاتجاه يرون أنّ الجماعة في مصر عانت من الحظر والتهميش والإقصاء سنوات طويلة لكنها ازدادت قوة وحضوراً في الشارع وتجدراً، وتمكنت من استثمار المعاناة والظلم والاضطهاد وبناء صورة «الضحية» لدى الشارع مما زاد تعاطفه معها، واستطاعت تحقيق نتيجة كبيرة في الانتخابات التشريعية الأخيرة ٢٠٠٥، على الرغم من التجاوزات الكبيرة والضحمة في نزاهة الانتخابات. أيضاً يرد خصوم هذا الاتجاه بالنموذج العراقي، إذ أنّ الحل الأمني التعسفي مع الجماعة خلال العقود السابقة لم يمنع من بروزها واكتسابها شعبية كبيرة بمجرد انهيار المؤسسات السياسية والأمنية للنظام السابق. فسياسات الضبط والتهميش قد تبدو مريحة وسهلة على المدى القصير لكنها غير مضمونة على المدى البعيد وقد تأتي بنتائج عكسية.

٢- سيناريو الحظر أو المواجهة الرأسية: يعتبر السيناريو الأسوأ، ومبني على فرضية أنّ الجماعة ستفقد السيطرة على «ردود فعلها» أو على أفرادها وربما تؤدي الاحتكاكات المتتالية، في حال جرت تطورات إقليمية أو داخلية مرتبطة بالنشق السياسي أو الاقتصادي، إلى زيادة التوتر وسيناريوهات تراجيدية تؤدي إلى اعتقالات كبيرة أو على مستوى عال من الحساسية وربما إلى حظر الجماعة أو الحزب أو كليهما.

٣- سيناريو الاحتواء والإشغال: يقوم هذا السيناريو على فرضيات متعددة: إمّا بروز نخبة داخل مؤسسة الحكم تعيد النظر في استراتيجية الإقصاء، أو متغيرات جديدة تعيد الاعتبار لاستراتيجية الاحتواء والتعايش، ويمثل النموذج المغربي حالة ماثلة على نجاح هذا السيناريو وفعاليتها، فالحل الاستراتيجي الأضمن للتعامل مع حركة الإخوان أو حركات الإسلام السياسي (التي تتبنى اللعبة السياسية عموماً) هو احتواؤها وإشغالها بقضايا العمل السياسي واليومي، ما يؤدي إلى انتقالها من الشعارات إلى السياسة الواقعية، فتجد نفسها أمام خيارين إمّا مزيد من العقلانية والواقعية، وإمّا إثبات عجزها عن تقديم السياسات والبرامج البديلة، ما يحرمها الدور الذي كانت تمارسه سابقاً وهو الجلوس في غرفة المشاهدة والانتظار والانتقاد، وتقديم خطاب تعبوي مجاني لا تحاسب عليه.

فحزب العدالة والتنمية المغربي تراجع إلى المرتبة الثانية، ربما يصعد المرة القادمة أو يتراجع أيضاً، لكن الحزب سيضطر إلى التعامل مع الواقع وستصبح حاله حال الأحزاب في الدول الغربية بين صعود وهبوط، لكن مع ضمان وجود قاعدة مشاركة وتمثيل شعبي واسع في المؤسسات الدستورية والسياسية تحول دون تشكل تقارحات اجتماعية وجيوب غاضبة واحتقانات عامة.

سيناريو الاحتواء والإشغال يواجه معارضة شديدة من النخبة النافذة في مؤسسة الحكم، بدعاوى عديدة:

١- الظروف السياسية الاستثنائية التي تمر بها المنطقة والتي تفرض على الأردن معادلة «السياسة في رعاية الأمن».

٢- عدم الوثوق في مصداقية هذه الحركات ونواياها كما حصل بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية (أثر فوز حماس) وأحداث غزة (لكن يتناسى الاتجاه الأمني أنّ الحصار الدولي والإقليمي لعب دوراً كبيراً في دفع حماس إلى خيارات التيار المتشدد).

٣- أنّ المعادلة الديموقرافية في الأردن لا تسمح بالمضي خطوات واسعة في الإصلاح السياسي، ولا في احتواء الإخوان التي تمثل «الأغلبية الفلسطينية»، والمطلوب في المرحلة القادمة «شراء الوقت» إلى حين نضوج خيارات وتيارات سياسية داخلية قادرة على منافسة الجماعة، وإلى حين اتضاح صورة التسوية السلمية على المسار الفلسطيني.

الرد على خصوم سيناريو الاحتواء يتمثل في قضايا رئيسية:

١- أنّ الضمانة الحقيقية للأمن ليست في تحييد السياسة وإنما إعمالها، والمعادلة الاستراتيجية الأكثر ضماناً هي «الأمن في رعاية السياسة» وليس العكس، فالحل الأمني مطلوب، لكن في سياق رؤية سياسية استراتيجية تضعه في حدود وقوالب فاعلة، أما الاعتماد عليه فيما أن يؤدي إلى ترحيل الأزمات وتجذيرها أو التحول إلى دولة «بوليسية».

٢- الأردن يمتلك مؤسسات سياسية وعسكرية وأمنية متينة، والإخوان جماعة سلمية تعتمد العمل السياسي المدني السلمي، وتعلن التزامها بقواعد الديموقراطية، وهذه بحد ذاتها تشكل حدود وضوابط وضمانات لعدم خروج الإسلاميين على قواعد اللعبة، ويمكن الاستفادة من النموذج التركي «الديموقراطية العسكرية»، من خلال فرض شروط سياسية واضحة على النشاط السياسي للإسلاميين تضمن احتواءهم واستمرار نظام الحكم وقواعده الرئيسية.

٣- إنّ اعتبار جماعة الإخوان «واجهة سياسية» للأردنيين من أصول فلسطينية فرضية تساعد على عملية إدماج هذه الشريحة الواسعة وضمان تمثيل سياسي عادل لهم، وفق الشروط السياسية الداخلية المحكمة، ولا تعارض بين هذا وبين الحل النهائي للقضية الفلسطينية، فيمكن المحافظة على تمثيل سياسي نسبي للإخوان المسلمين في النظام، لا يخل بهوية البرلمان ولا بالمعادلة السياسية والديموقرافية، وذلك من خلال قانون انتخابي يوازن بين الاعتبارات الجغرافية والديموقرافية والتكوين (الاجتماعي- السياسي).

٤- ما سبق لا ينبغي أنّ للجماعة حضوراً في المجتمع «الأردني» (أصول أردنية)، ولو على مستوى النخبة القيادية، لكن نتائج الانتخابات التشريعية والبلدية والتنظيمية الداخلية لا تزال تشير إلى أنّ النخبة الأردنية فاعلة وقوية. على الرغم أن سياسات مؤسسة الحكم تضعفها.

٥- الخشية أنّ ذرائع خصوم سيناريو «المشاركة والإشغال» هي فقط لتعطيل مشروع الإصلاح السياسي باستخدام فرّاعة «الإسلاميين»، مع عدم وجود نية حقيقية للمضي قدماً في الإصلاح السياسي المطلوب.





## الهوامش Endnotes

١ انظر: د. بسام العموش، محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٧، صص (٩-٢٠).

٢ مقابلة خاصة مع الباحث المتخصص بشؤون الحركات الإسلامية حسن أبو هنية في عمان ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٧، انظر كذلك موقع الحزب على شبكة الانترنت: <http://www.hizb-ut-tahrir.org>

٣ مصدر سابق.

٤ انظر: مروان شحادة، من السياسة ترك السياسة، موقع صحيفة الحقيقة الدولية، الرابط التالي: <http://www.factjo.com/newsletterFullNews.aspx?id=1152&INo=77>

٥ مقابلة خاصة مع حسن أبو هنية، الباحث الأردني بشؤون الحركات الإسلامية.

٦ انظر: علي محافظة، الديمقراطية المقيدة حالة الأردن (١٩٨٩-١٩٩٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، العديد من صفحات الكتاب.

٧ انظر: Sufyan Alissa. Rethinking Economic reform in Jordan: <http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=19465&prog=zpg&proj=zme>

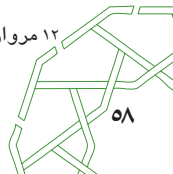
٨ انظر أفكار وسيرة ومواقف المقدسي على موقعه الخاص «منبر التوحيد والجهاد» <http://www.tawhed.ws/>

٩ مقابلة خاصة مع حسن أبو هنية المتخصص بشؤون الجماعات الإسلامية.

١٠ حوار خاص مع الدكتور هايل عبد الحفيظ، عضو المكتب السياسي لحزب الوسط الإسلامي، في ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٧.

١١ انظر كتاب «ملة إبراهيم وأساليب الطغاة في تميعها» لأبي محمد المقدسي على موقعه الخاص، مصدر سابق، وقارن ذلك بكتاب «الجهاد والاجتهاد تأملات في المنهج» لأبي قتادة الفلسطيني، دار البيارق، عمان، اغلب صفحات الكتاب.

١٢ مروان شحادة، مصدر سابق.



١٣ قارن ذلك بمروان شحادة، مصدر سابق.

١٤ لقاء مع حسن أبو هنية، مصدر سابق.

١٥ انظر المزيد عن جماعة الدعوة والتبليغ على الموقع التالي:  
<http://www.rugb.8m.com/aldaavah%20%201.htm>

١٦ انظر: بسام العموش، محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، مرجع سابق، صص (٢٦-٥٠).

١٧ انظر إبراهيم غرايبة، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن (١٩٤٦-١٩٩٦)، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ١٩٩٧، صص (٥٩-٧٤).

١٨ لقاء خاص معه في جمعية الدراسات الإسلامية في عمان، قبل أيام من الانتخابات النيابية الأخيرة ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٧.

١٩ انظر: وليد حماد، الإسلاميون والعمل الخيري في الأردن (الإخوان المسلمون نموذجا)، في كتاب «الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن»: تحرير حسين أبو رمان، دار السندباد- مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان ١٩٩٦، صص (١٦٩-١٨٨).

٢٠ لقاء خاص مع اسحاق الفرحان، مصدر سابق.

٢١ انظر: بسام العموش، محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، مرجع سابق، صص (٦٦-٧٢).

٢٢ لقاء خاص معه، قبل الانتخابات بأيام.

٢٣ إبراهيم غرايبة، مرجع سابق، صص (٨٥-٨٦).

٢٤ لقاء خاص مع هذا المسؤول، وهو شخصية رسمية على علاقة مباشرة بملف الإخوان المسلمين.

٢٥ قارن ذلك: بسام العموش، محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، مرجع سابق صص (١٣٠-١٣٥).

٢٦ انظر: علي محافظة، مرجع سابق، وقارن ذلك ببسام العموش، محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، مرجع سابق، صص (٢٠٥-٢٠٩).

٢٧ لقاء خاص معه، وقد فضل عدم ذكر اسمه.

٢٨ انظر مقال «لماذا قاطعنا العرس الديمغرافي» منشور على موقع جماعة الإخوان المسلمين:

<http://www.ikhwan-jor.com/>

وقارن ذلك ب: محمد أبو رمان، ديناميكية الأزمة بين الحكم والإخوان في الأردن، موقع الجزيرة نت، على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/32E438CC-1D1F-436E-B74F-0F955A9C078B.htm>

٢٩ انظر صحيفة الحياة اللندنية ٦-٨-٢٠٠٧، ويمكن العودة إلى الرابط التالي:

[http://www.daralhayat.com/arab\\_news/levant\\_news/08-2007/Item-20070805-3790e247-c0a8-10ed-0169-5e990f7123f/story.html](http://www.daralhayat.com/arab_news/levant_news/08-2007/Item-20070805-3790e247-c0a8-10ed-0169-5e990f7123f/story.html)

٣٠ انظر بيان الإخوان حول قرار المشاركة في الانتخابات على موقع الجماعة الرسمي، من خلال الرابط التالي:

<http://www.ikhwan-jor.com/modules.php?name=News&file=article&sid=959>

٣١ انظر الحياة اللندنية ٣٠-٩-٢٠٠٧، على الرابط التالي:

<http://www.daralhayat.com/special/features/09-2007/Item-20070929-5227571a-c0a8-10ed-00c3-e8c46ef517ca/story.html>

٣٢ هذا الجزء من التحليل مبني على لقاء مع مسؤول رسمي كبير على علاقة مباشرة بملف الإخوان.

٣٣ قارن ذلك ب: شمويل بار، الإخوان المسلمون في الأردن، موقع مركز القدس للدراسات السياسية على شبكة الانترنت.

٣٤ انظر صحيفة الشرق الأوسط اللندنية ٢٠-٤-٢٠٠٦، على الرابط التالي:

<http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=1&article=359229&issue=10005>

٣٥ لقاء خاص مع إسحاق الفرحان، مصدر سابق. قارن ذلك بإبراهيم غرايبة، مرجع سابق، صص (٤٥-٧٣).

٣٦ لقاء خاص مع زياد أبو غنيمة كاتب إسلامي وأحد قيادات الإخوان سابقاً.

٣٧ لقاء خاص بالدكتور فحفي المكاوي المدير الإقليمي للمعهد العالمي للفكر الإسلامي في عمان.

٣٨ انظر: إبراهيم غرايبة، مرجع سابق، صص (٧٩-٩٢).

٣٩ انظر: محمد أبو فارس، المشاركة في الوزارة في الأنظمة الجاهلية، عمان ١٩٩١، أغلب فقرات الكتاب.

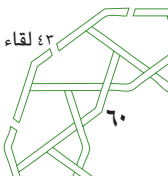
٤٠ عمر سليمان الأشقر، حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية، دار النفائس، عمان ١٩٩٢، أغلب فقرات الكتاب.

٤١ انظر: إبراهيم غرايبة، مرجع سابق، صص (١٠٩-١١٢).

٤٢ انظر حول مشاركة الإخوان بالميثاق وإيمانهم بالديمقراطية في محاضرة مكتوبة، غير منشورة، للدكتور إسحاق الفرحان

القيت بمؤسسة شومان عام ١٩٩٨.

٤٣ لقاء خاص مع إسحاق الفرحان، مصدر سابق.



٤٤ بسام العموش، محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، مرجع سابق، صص (١٦٥-١٦٦).

٤٥ لقاء خاص مع الكاتب.

٤٦ حوار خاص مع د. هائل عبد الحفيظ، عضو المكتب السياسي لحزب الوسط، وكان خلال تلك الفترة من الشخصيات المؤسسة لتيار الوسط في الإخوان.

٤٧ انظر: العموش: «الإخوان المسلمون» بحاجة إلى «بروسترويكا»، حوار محمد أبو رمان، الغد ٩ تموز ٢٠٠٧، على الرابط التالي: <http://www.alghad.jo/?news-186069>  
وكذلك: بسام العموش، محطات من تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، مرجع سابق صص (٢٠٥-٢٠٩).

٤٨ قارن ذلك ب: المرجع السابق، صص (٢١٣-٢٢٠).

٤٩ انظر: محمد أبو رمان، ديناميكية الأزمة بين الإخوان والحكم، مصدر سابق

٥٠ انظر: عبدالله العكايلة، تجربة الحركة الإسلامية في الأردن، في: عزام التميمي، مشاركة الإسلاميين في السلطة، منظمة ليبرتي، لندن ١٩٩٤.

٥١ قارن ذلك ب: بني ارشيد: تيار في الحركة الإسلامية يعارض المشاركة في الانتخابات النيابية، حوار محمد أبو رمان، الغد، ٩-تموز ٢٠٠٧، على الرابط التالي:  
<http://www.alghad.jo/index.php?news-169011&searchFor>

٥٢ انظر: حول المناطق الرمادية في خطاب الإسلاميين، التقرير الصادر عن مؤسسة كارنيغي وقد اعده مجموعة من الخبراء والباحثين، «الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي: استكشاف المناطق الرمادية»، أوراق كارنيغي، سلسلة الشرق الأوسط، رقم ٦٧، مارس ٢٠٠٦.

٥٣ انظر حول البرامج السابقة وغيرها على موقع الإسلام أون لاين:  
[http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&cid=1184649775542&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1184649775542&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout)

٥٤ انظر عبد المجيد ذنبيات، حول برنامج الإخوان في مصر، الغد ٩-١١-٢٠٠٧، على الرابط التالي:  
<http://www.alghad.jo/?article-7516>

٥٥ هذا التحليل الكمي يقوم على رصد البيانات الرسمية الموجودة على موقع جبهة العمل الإسلامي، ضمن نافذة البيانات، سواء كانت تعود للجبهة بصورة مباشرة أو الإخوان أو مجالس الشورى أو اللجان التابعة لها أو المرتبطة بها. وقد اتخذ معيار تصنيف الموضوعات والقضايا الواردة تبعاً للمحددات التالية:

١- فصل الشؤون الخارجية بين الوضع الفلسطيني والوضع العربي والعالمي، وذلك للأهمية الخاصة في الشأن الفلسطيني، أما بالنسبة للمتغيرات العربية والعالمية فتشمل بصورة أساسية الوضع في العراق وسورية ولبنان والعلاقة مع الولايات

المتحدة والغرب وياقي الشؤون الإقليمية.

٢- بالنسبة لموضوع العلاقة مع الحكومة فقد دخلت فيه البيانات المرتبطة بالأزمة بين الطرفين وما تعتبره الحركة تضيقاً حكومياً عليها وعلى فعاليتها المختلفة بما في ذلك منع المهرجانات والاعتقالات والحملات الإعلامية المتبادلة.

٣- أما موضوع الإصلاح السياسي فتدخل فيه القضايا المرتبطة بروية الحركة للإصلاح والحريات العامة وحقوق الإنسان.. الخ.

٤- موضوع التطبيع من الموضوعات الحيوية التي أثارت جدلاً واسعاً بين الحكومة والجبهة، ويعرض موقع الجبهة البيانات التي تصدرها اللجنة الوطنية لمقاومة التطبيع، وقد أضيفت فيما بعد الدنمارك بسبب الرسوم المسيئة للرسول (ص) إلى قائمة التطبيع.

٥٦ قارن ذلك بصحيفة المجد الاسبوعية ١٢-١١-٢٠٠٧ على الرابط التالي:

<http://www.almajd.net/article/details/details.asp?id=2150>

وقارن ذلك بحوار مع المراقب العام للإخوان المسلمين على الرابط التالي:

<http://www.ikhwan-jor.com/modules.php?name=News&file=print&sid=714>

٥٧ انظر: ناثن براون، الأردن والحركة الإسلامية: حدود المشاركة؟، أوراق كارنيغي، سلسلة الشرق الأوسط، رقم ٧٤، تشرين الثاني ٢٠٠٦.

٥٨ قارن ذلك محمد أبو رمان، الإخوان وإيران ما وراء النص، الغد الأردنية، ٤-٢-٢٠٠٧، على الرابط التالي:

<http://www.alghad.jo/index.php?article=5625&searchFor=الإخوان20%وإيران>

٥٩ قارن ذلك ببسام العموش، محطات في تاريخ الإخوان، مرجع سابق، صص (٩٢).

٦٠ قارن ذلك ب: شاكركم الجوهري، حماس تقود إخوان الأردن وحسمت أمرها إيرانياً، الوقت البحرينية، ٢٠، ٦، ٢٠٠٧.

٦١ انظر بيان جبهة العمل الإسلامي، «تصريح صادر عن الحزب بمناسبة زيارة خافير سولانا للمنطقة، ١٢-٢-٢٠٠٦.

٦٢ في لقاء خاص معه.

٦٣ في حوار خاص معه.

٦٤ قارن ذلك ب: بني ارشيد: تيار في الحركة الإسلامية يعارض المشاركة في الانتخابات النيابية، حوار محمد أبو رمان، الغد،

٩-تموز ٢٠٠٧، على الرابط التالي:

<http://www.alghad.jo/index.php?news=169011&searchFor>

٦٥ قارن ذلك ب: عبد المجيد ذنبيات، المقاطعة الخيار الصعب، ٢-٩-٢٠٠٧، على الرابط التالي:

<http://www.alghad.jo/index.php?article=7078&searchFor=المشاركة20%خيار>

٦٦ قارن ذلك ب: رنا الصباغ، محاولة الإبقاء على شعرة معاوية بين السلطة والإسلاميين، العرب اليوم الأردنية، ٢٠-٩-

٢٠٠٧، على الرابط التالي:

[http://www.alarabalyawm.net/print.php?articles\\_id-2570](http://www.alarabalyawm.net/print.php?articles_id-2570)

٦٧ انظر بيان الإخوان حول قرار المشاركة في الانتخابات على موقع الجماعة الرسمي، من خلال الرابط التالي:

<http://www.ikhwan-jor.com/modules.php?name=News&file=article&sid-959>

٦٨ قارن ذلك بالحياة اللندنية ١٨-١١-٢٠٠٧، على الرابط التالي:

[http://www.daralhayat.com/arab\\_news/levant\\_news/11-2007/Item-20071117-4f456643-c0a8-10ed-00a4-2c31000c6d3e/story.html](http://www.daralhayat.com/arab_news/levant_news/11-2007/Item-20071117-4f456643-c0a8-10ed-00a4-2c31000c6d3e/story.html)

٦٩ انظر الغد ٢-١٠-٢٠٠٧.

٧٠ قارن ذلك ب: شاكر الجوهري، القصة الكاملة لتنظيم الإخوان المسلمين في بلاد الشام، دنيا الوطن ١٤ آذار ٢٠٠٧

٧١ حوار خاص مع غرابية.

٧٢ انظر: المقالات السابقة على موقع الإخوان المسلمين في الأردن، وقارن ذلك بمقال للدكتور عمرو الشوبكي بعنوان

«الإسلام هو الحل لماذا الإصرار عليه؟»، حول الإشكالية نفسها مع إخوان مصر، على الرابط التالي:

[http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&cid-1176802133354&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid-1176802133354&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout)

٧٣ نتائج المرشحين في صحيفة الغد الأردنية ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧.

٧٤ انظر بيان جبهة العمل الإسلامي بعد الانتخابات ٢١-١١-٢٠٠٧، وحوار خاص مع الدكتور رحيل غرابية، قارن ذلك ب:

التزوير يحسم الانتخابات النيابية في الأردن، مقال على موقع جماعة الإخوان المسلمين ٢١-١١-٢٠٠٧.